تحديد مناطق الولاية البحرية لليبيا ومنازعاتها:
دراسة فى الجغرافيا السياسية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية

أنور سيد كامل*
anwar.amer@art.bsu.edu.eg

علاء محمدين حماد *
Alaahammad012@gmail.com

ملخص:

شهدت منطقة حوض شرق البحر المتوسط نزاعات مختلفة بين العديد من القوى السياسية عبر التاريخ، وفي الوقت الحاضر ومع اكتشاف احتياطيات كبيرة من المواد الهيدروكربونية، تزايدت المطالبات البحرية لدول حوض شرق البحر المتوسط على مناطق الولاية البحرية في الظهور، مما أكسب المنطقة أهمية جيوبولتيكية، فضلاً عن معاناتها من التوترات الناشئة فى تحديد مناطق الولاية البحرية.

وتمحورت الدراسة الحالية حول تحديد مناطق الولاية البحرية الليبية، ابتداءً من تحديد خطوط الأساس وكيفية تحديدها، وتحديد المياه الداخلية، واتساع المياه الإقليمية ووظائفها، ودراسة المنطقة المتاخمة للمياه الإقليمية، فضلاً عن دراسة المنطقة الاقتصادية الخالصة والرفرف القاري وكيفية تحديدهما، ومواردهما الاقتصادية، وتناولت الدراسة المشكلات المصاحبة لتحديد كل نطاق من نطاقات الولاية البحرية مع الدول المجاورة والمقابلة لليبيا، كمشكلة خليج سرت، وتحديد الحدود البحرية الشرقية والغربية، واتفاقية التفاهم الليبية–التركية وتحديد حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة.

وفي سبيل تحقيق أهداف البحث أُتبع منظور الجغرافيا السياسية استنادًا إلى عدد من المناهج والمداخل البحثية، ومنها المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل توصيف

* أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية – كلية الآداب– جامعة بني سويف
* أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية – كلية الآداب– جامعة بني سويف

مناطق الولاية البحرية توصيفًا دقيقًا، والمدخل التاريخي والذي أتاح التعرف على الظروف التي صاحبت تحديد الحدود البحرية للدولة الليبية، والتعرف على الخلفية التاريخية للنزاعات البحرية في المنطقة، والمدخل المورفولوجي من أجل التعرف على شكل خطوط الساحل ومناطق الولاية البحرية وأنماطها وتكوينها، إضافة إلى استخدام الأسلوبين الكارتوجرافي والإحصائي من خلال نظم المعلومات الجغرافية؛ واللذين أسهما في تصميم مجموعة من الخرائط والأشكال التي ساعدت على عرض وإظهار نتائج وأهداف الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الولاية البحرية الليبية، ليبيا، خليج سرت، الهجرة غير الشرعية، مناطق الولاية البحرية، الجغرافيا السياسية.

.

الإطار النظري:

مقدمة:

قامت البحار –على مدار تاريخ العلاقات الدولية– بدورًا حاسمًا في أوقات السلم والحرب، ولا يمكن لأحد أن ينكر أهميتها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية والأمنية، ولهذا ظلت –دائمًا– مصدرًا للصراع والتنافس بين الدول (ElMahjoub:2023,P.576)، ويعد الإشراف على الواجهات البحرية قاعدة مهمة للموارد والنظم البيئية وأساسًا للقطاعات الاقتصادية الحيوية التي يعتمد عليها السكان مثل التجارة والسياحة والطاقة (Alsied:2006, P.12)، إذ تعد البحار والمحيطات أمرًا أساسيًا للتجارة العالمية، حيث يتم عبرها نقل أكثر من ٨٠% من التجارة العالمية من حيث الحجم، وأكثر من ٧٠% من حيث القيمة، علاوة على ذلك يتم نقل أكثر من ٩٥% من الاتصالات الدولية وحركة الإنترنت عبر كابلات الاتصالات البحرية المصنوعة من الألياف الضوئية والكابلات، والتي تقبع في قاع البحار والمحيطات(Schofield:2023,P.20)، مما يجعل البيئة البحرية عمودًا فقريًا للتجارة الدولية.

ويتمحور اهتمام الجغرافيا السياسية فيما يخص قانون البحار على نقطتين أساسيتين؛ تمثلت أولهما في تعريف وتحديد الحدود البحرية، وثانيهما القوانين التي تحكم استكشاف واستغلال الموارد الاقتصادية مثل الأسماك والرواسب المعدنية في الرصيف البحري، ومرور النقل التجاري عبر المضايق الدولية، واتضح ذلك الاهتمام في أعقاب عام ١٩٤٥ عندما بدأت الولايات المتحدة وغيرها من الدول في المطالبة بمنطقة رفرف قاري خالصة لها (عيش:٢٠١١، ص٢٦-٢٧).

وتعرف الولاية البحرية Maritime jurisdiction بأنها قدرة صاحب السيادة على أن يؤثر في حقوق الأشخاص، سواء أكان ذلك بسن القوانين، أم بإصدار الأحكام، وتمارس الولاية كاملة في داخل إقليم الدولة، بينما لا تمارس خارجه إلا في حدود القانون الدولي، والولاية داخل إقليم الدولة مطلقة، لا قيد عليها إلا ما تقبله الدولة برغبتها (الغنيمي:١٩٧٥، ص٢٤٠).

وبتتبع تطور المطالبات البحرية، يمكن حصر مشكلات الولاية البحرية في ثلاث مشاكل أساسية، يتمثل أولها بإنشاء مفهوم قانوني يمكن الدول من ممارسة الولاية القضائية على أجزاء من البحر، في حين يتعلق الثاني بتحديد المساحات البحرية المخصصة للدول من الناحية القانونية، ويتعلق الثالث بتحديد مناطق المطالبات البحرية بدقة.

وتسيطر الدول الساحلية على عدة مناطق من البحر المجاور لها، وذلك لتحقيق أهداف خاصة "جمركية وصحية وأمنية واقتصادية"، وتضيف للنطاق الأرضي للدولة نطاقًا مساحيًا مضافًا من المياه البحرية مما يزيد من مساحة سيادة الدولة الإجمالي، وعليه؛ تنقسم المساحات البحرية إلى عدة مناطق قضائية في القانون الدولي المعاصر للبحار، وعلى أساس الولاية الوطنية للدولة الساحلية، يمكن تقسيم هذه المساحات البحرية إلى فئتين رئيسيتين: المساحات البحرية الخاضعة للولاية الوطنية والمساحات الواقعة خارج الولاية الوطنية، تحتوي الفئة الأولى على المياه الداخلية والبحار الإقليمية والمضائق الدولية والمياه الأرخبيلية والمنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، بينما تحتوي الفئة الأخيرة على أعالي البحار (Tanaka:2021)، والتي يوضحها **الشكل (١)** وإن كان هذا لا يعني أن لكل دولة ساحلية جميع هذه النطاقات، إذ يعتمد وجودها على اتساع الوجهة البحرية المواجهة لسواحلها، وتخدم تلك النطاقات البحرية عددًا من الأهداف تتمثل في: بيان مدى سيادة الدولة بحريًا والأمن العسكري، والحماية ضد التهريب بمختلف أشكاله، وحماية الصيد والتعدين البحري، والحجر الصحي الزراعي (شلبي:٢٠١٤، ص٧٥).

وقد شهدت منطقة شرق البحر المتوسط تغيرات جيوبوليتيكية كبيرة طوال العقد الماضي، وقد أصبحت التطورات الجارية في كل من منطقة الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط مترابطة بشكل متزايد وامتد تأثيرها إلى ما هو أبعد من حدودهما وخاصة إلى أوروبا، وتتجلى الأهمية الاستراتيجية لشرق البحر المتوسط من خلال الوجود العسكري لمختلف الدول وإنشاء القواعد البحرية، وحافظت دول مثل اليونان وتركيا والولايات المتحدة على وجود عسكري كبير في المنطقة، في حين وسعت روسيا من وجودها العسكري في السنوات الأخيرة.

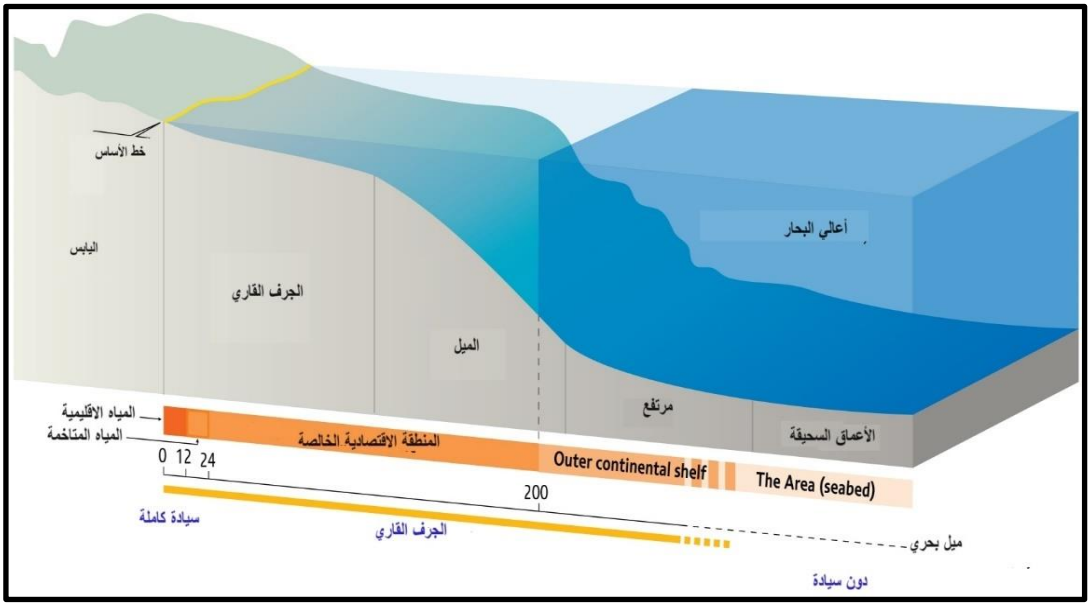

Source: The Figure was prepared by the researchers based on: (Grida:2024)

شكل (١) مناطق الولاية البحرية.

وعليه؛ يمكن القول أن دول منطقة شرق البحر المتوسط دخلت حقبة جديدة مع الانتفاضات العربية التي انتشرت في أجزاء عديدة من الوطن العربي، وأسهم انسحاب الولايات المتحدة من العراق عام ٢٠١١ وصعود ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في انعدام الأمن والاستقرار في المنطقة، بالتوازي مع ذلك أدت الاكتشافات الجديدة للمواد الهيدروكربونية قبالة سواحل دول شرق المتوسط إلى خلق حالة من عدم الأمن غير المسبوقة (Tziarras:2019,P.5)، فقد أدت هذه الاكتشافات إلى تغيير نمط العلاقات السائدة بين الدول المطلة على شرق المتوسط من جهة، ومن جهة أخرى انخراط القوى الفاعلة دوليًا وإقليميًا بشكل مباشر أو غير مباشر في مجال التنقيب عن النفط والغاز أو الاستثمار فيه، ثم في الدفاع عنه إذا اقتضت مصالحها ذلك (الصباغ: ٢٠٢١، ص ٤٥٥)، وبدأت المطالبات المتنافسة للدول المطلة على مناطق الولاية البحرية في الظهور، وبالتالي نشأت أزمة التوزيع في شرق البحر المتوسط، وكانت النقطة الأساسية في هذه الأزمة هي توزيع المناطق البحرية وفقًا للمبادئ العادلة في القانون البحري الدولي (Yuksel::2020,P.519)،

مما دفع المنطقة في الظهور كمنطقة جيواقتصادية تؤثر على العلاقات السياسية بين الدول والنزاعات من أجل الهيمنة على الموارد الهيدروكربونية المستكشفة أخيرًا، مما حدا بالمنطقة أن تصبح منطقة جيواستراتجية (Kırval:2021,P.87)، وانعكست التوترات الناشئة عن النزاعات بين الدول فيما يتعلق بالحقوق السيادية واستخراج الموارد في الصراع على السيادة البحرية بشكل مكثف وظهرت تجمعات دولية بتأثير اتفاقيات مختلفة.

وتشرف ليبيا على البحر المتوسط بواجهة بحرية طويلة، إذ تبلغ سواحلها ٢٠٨٦ كم، احتلت بها المرتبة الستين عالميًا، والمرتبة السادسة عربيًا، بعد كل من الصومال ٣٣٣٣ كم، والمغرب ٢٩٤٥ كم، والمملكة العربية السعودية ٢٦٤٠ كم، ومصر ٢٤٥٠ كم، وسلطنة عمان ٢٠٩٢ كم، وتمتلك ليبيا أطول ساحل لدولة أفريقية على البحر المتوسط، وتتناول الدراسة تحديد مناطق الولاية البحرية الليبية بدءً من تحديد خطوط الأساس، فضلاً عن دراسة نطاقات الولاية البحرية المختلفة ومراحل تحديدها ووظائفها.

وتمتلك ليبيا مساحة كبيرة –نسبيًا– من قاع البحر للبحث عن المواد الهيدروكربونية، ولا يزال هناك الكثير غير المستكشف، وبدأت عمليات البحث منذ عام ١٩٧٤، وتعزى أسباب عدم استغلال واستكشاف مناطق الولاية البحرية الليبية إلى؛ أولاً: كميات البترول والغاز الطبيعي الكبيرة إنتاجًا واحتياطيًا في الأراضي الليبية، مما أخر عمليات الاستكشاف البحري، وثانيًا: أن عدد كبير من الشركات الأجنبية العاملة في مجال التنقيب عن البترول غير راضية عن الظروف السياسية التي تمر بها الدولة الليبية، وأخيرًا النزاعات الليبية على مناطق الولاية البحرية، ومن أمثلتها النزاع مع كل من تونس ومالطا حول أنشطة الاستكشاف والإنتاج.

أسباب اختيار الموضوع:

- دراسة تأثير الأوضاع غير المستقرة على تحديد مناطق الولاية البحرية بين كل من الدولة الليبية ودول جوارها الجغرافي.
- الوقوف على الدور الفاعل للنزاعات البحرية في زعزعة أمن واستقرار دول منطقة شرق المتوسط واستنزاف مواردها وهدر طاقاتها.

- محاولة تقديم دراسة منهجية تطبيقية من المنظور الجغرافي السياسي لمناطق الولاية البحرية ومراحل تحديدها ووظائفها، باستخدام برمجيات نظم المعلومات الجغرافية في توقيع الإحداثيات الجغرافية المعتمدة على الاتفاقيات الرسمية ومخاطبات الأمم المتحدة.

أهداف الدراسة:

- معرفة طبيعة مناطق الولاية البحرية للدولية الليبية من حيث خصائصها ومساحاتها والأوضاع الجيوبوليتيكية المترتبة عليها.
- بيان أهم الأسس التي قام عليها تحديد مناطق الولاية البحرية الليبية، ومدى توافقها مع القانون الدولي للبحار.
- دراسة المطالبات البحرية بين كل من الدولة الليبية ودول جوارها الجغرافي والإقليمي من حيث الإطار التاريخي والإشكاليات القانونية والسياسية.
- استعراض الأوضاع الجغرافية والقانونية والتاريخية لمناطق الولاية البحرية الليبية في البحر المتوسط.
- الوقوف على الأهمية السياسية والاستراتيجية لخليج سرت، وتصنيفه كخليج تاريخي.
- الوقوف على الموارد الاقتصادية في مناطق الولاية البحرية الليبية، وبخاصة كل من النفط وصيد الأسماك.
- تناول المشكلات البحرية في تحديد مناطق الولاية البحرية الليبية، كمذكرة التفاهم بين ليبيا وتركيا، وخليج سرت، وتحديد الجرف القاري بين كل من ليبيا ودول جوارها الجغرافي.

مناهج الدراسة وأساليبها:

اعتمدت الدراسة على كل من **المنهج الوصفي التحليلي** والذي يهتم بوصف الظاهرة وصفًا دقيقًا كميًا وكيفيًا، وعرضها بشكل واضح ودقيق ومنظم، فضلاً عن دوره في اكتشاف العلاقات السببية بين المتغيرات، وتم استخدامه في وصف وتحليل مناطق الولاية البحرية الليبية، و**المدخل التاريخي** وتم استخدامه لتتبع مناطق الولاية البحرية من حيث النشأة والظروف التاريخية التي صاحبت تحديد المناطق البحرية، إضافة إلى **المدخل المورفولوجي** من أجل التعرف على شكل خطوط الساحل ومناطق الولاية البحرية

وأنماطها وتكوينها، علاوة على اتباع بعض الأساليب الجغرافية مثل **الأسلوب الكمي** لتطبيق بعض التحليلات الإحصائية، والأسلوب **الكارتوجرافي** المعتمد على برامج نظم المعلومات الجغرافية، حيث تم استخدامهما في تصميم مجموعة من الخرائط والأشكال البيانية التي تساعد في عرض وإظهار نتائج الدراسة، ومنها ترسيم الحدود البحرية بين الدولة الليبية ودول جوارها من خلال إنشاء قاعدة بيانات خرائطية كاملة لمنطقة الدراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.

مصادر البيانات:

تطلب إعداد هذه الدراسة الاعتماد على مجموعة كبيرة ومتنوعة من المصادر تمثلت في الاتفاقيات والإحصاءات والتقارير الصادرة عن كل من الأمم المتحدة واتفاقيات قوانين البحار، ومعهد فلاندرز البحري، والإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي بالولايات المتحدة الأمريكية، ومنظمة الأغذية والزراعة FAO، ومنظمة الطاقة العالمية EIA، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين UNHCR، والمنظمة الدولية للهجرة IOM، ومصرف ليبيا المركزي، ومصلحة الموانئ والنقل البحري، والتشريعات الليبية الخاصة بترسيم الحدود البحرية الليبية والصادرة عن وزارة الخارجية الليبية.

هيكلية الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى سبعة مباحث يسبقها الإطار النظري وتعقبها الخاتمة التي تشتمل على أهم النتائج، وجاءت عناصر الدراسة على النحو التالي:

- الخصائص الجغرافية لمناطق الولاية البحرية الليبية ودول جوارها المشاطئة في البحر المتوسط.
- تحديد خط الأساس.
- المياه الداخلية.
- المياه الإقليمية.
- المنطقة المتاخمة أو التكميلية.
- المنطقة الاقتصادية الخالصة والحافة القارية.
- وظائف مناطق الولاية البحرية الليبية.

أولاً: الخصائص الجغرافية لمناطق الولاية البحرية الليبية ودول جوارها المشاطئة في البحر المتوسط:

(١) المعطيات الجغرافية لمنطقة الدراسة:

يعد البحر المتوسط من أهم المناطق البحرية في العالم، إذ تبلغ مساحته نحو ٢.٥ مليون كم^{٢}، يمثل ٠.٧% من مساحة البحار والمحيطات في العالم (Kırval:2021,P.90)، ويحتوي على ما يقرب من ٤.٢ مليون كم^{٣} من المياه، ويتجاوز عمق المياه ١٠٠٠ متر على مساحة ١.٤ مليون كم^{٢} من مساحته، ويحيط خط التساوي ٢٠٠٠ متر بنحو مليون كم^{٢}، وتبلغ أعمق نقطة به ٥٠٩٢ مترًا، ويسجل عمق المياه في ٨٠% من مساحته أكثر من ٢٠٠ متر(Langford:1993, P.26)، ويبلغ طول المسطح المائي ٢٣٠٠ كم من الشرق إلى الغرب، وتبلغ أقصى مسافة بين الشمال والجنوب ٩٠٠ كم، ويقع بين القارات القديمة آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويرتبط بالمحيط الأطلنطي والبحر الأسود والمحيط الهندي عبر مضيق جبل طارق ومضيق الدردنيل وقناة السويس والبحر الأحمر على الترتيب، ونظرًا لموقعه المركزي فقد كان للبحر المتوسط دورًا حيويًا في تطور الحضارات الكبرى مثل الحضارة الفينيقية واليونانية والعربية والإسلامية (Alsied:2006, P.50).

ويشرف على البحر المتوسط ٢٢ دولة، ولم يتم تسوية العديد من الحدود البحرية بين تلك الدول بعد، وينقسم البحر المتوسط إلى حوضين؛ حوض غربي وآخر شرقي، ويمثل مضيق صقلية الخط الفاصل بينهما(El Diwany:2019, P.1)، وينقسم الجزء الشرقي الممتد بين سواحل شبه الجزيرة الإيطالية غربًا والسواحل السورية شرقًا، فيمكن تقسيمه فيزيوغرافيًا وطبوغرافيًا إلى أربعة أحواض فرعية هي الإيوني، والأدرياتيكي، والليفان، وحوض بحر إيجه، ويمتد الحوض الإيوني من مضيق اترانتو Atranto باتجاه الجنوب إلى السواحل التونسية والليبية، وسواحل شبه الجزيرة اليونانية وجزيرة كريت شرقًا (الهرام:١٩٩٧، ص١١٨)، ويعد بحر شبه مغلق تقدر مساحة سطحه بـ ٣٣٢ ألف كم٢، ويتميز هذا الحوض بوضعه الجغرافي الخاص بسبب انحسار مساحاته البحرية بين الحوض المقابل للسواحل والعديد من الجزر مثل قبرص وكريت وجزر الدوديكانيز، وتبلغ مساحة الحدود البحرية الإجمالية للحوض الشرقي نحو ٤٦٤.٦ ألف كم٢، وهو محاط بثماني دول:

تركيا في الشمال، قبرص في الشمال الشرقي، سوريا ولبنان وإسرائيل وفلسطين في الشرق، مصر وليبيا في الجنوب، وتحدد حدودها الجغرافية الغربية على أنها خط افتراضي يمتد من رأس الهلال Ra's al-Hilal في ليبيا إلى جزيرة جافدوس Gavdos اليونانية جنوب جزيرة كريت(Yiallourides:2021,P.30) ويعتبر من أكبر الأحواض عمقًا ويصل أقصى انخفاض له إلى أكثر من ٥٠٠٠ م في شمال غرب خليج سرت (الهرام:١٩٩٧، ص١١٨)، ونظرًا لطبيعة المنطقة الشرقية شبه المغلقة ووجود عدة دول فإن المطالبات البحرية لتلك الدول تميل إلى التقارب والتداخل، مخلفة جملة من النزاعات المتعلقة بترسيم الحدود البحرية.

وتقع منطقة الدراسة في جنوب الحوض الشرقي للبحر المتوسط، وتمتد بين خطي طول ١٣ ً ٣٥ َ ١١ ْ، ٢٧ ً ١١ َ ٢٦ ْشرقًا، وبين دائرتي عرض ٢٣ ً ١٢ َ ٣٠ ْ، ٧ ً ٢١ َ ٣٥ ْشمالاً، وهي بذلك تشغل نحو ١٤.٦ من خطوط الطول، و٥.١ من دوائر العرض، وتبلغ مساحتها ٣٦٤.٥ ألف كم^{٢}، ويشاطئها شمالاً مناطق الولاية البحرية لكل من تركيا ومالطا وإيطاليا واليونان، وجنوبًا خط الساحل الليبي، فيما يحدها شرقًا منطقة خط الحدود البحرية المصرية، ومن الغرب خط الحدود البحرية التونسية.

وتشرف الأراضي الليبية على حوض البحر المتوسط بواجهة ساحلية طويلة تمتد من رأس أجدير غربًا (٣٣ َ ١١ ْ شرقًا)، إلى رأس الرملة على الحدود الليبية المصرية شرقًا (١٠ َ ٢٥ شرقًا)، ولمسافة تصل إلى ما يقارب ٢٠٨٦ كم، وهو بذلك الساحل الأطول على امتداد الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، وقد لا يكون هذا الساحل غنيًا بصفة خاصة بالموانئ الطبيعية الممتازة، كما أن مراسيه معرضة للرياح الشمالية الغربية، ولكنه لا يخلو من الموانئ الجيدة كميناء طرابلس، وخلجان وكوات البومبة والبردية، وطبرق في برقة، وقد ربطت هذه الجبهة البحرية ليبيا بالبحر وقواه ربطًا وثيقًا، لا سيما أن المعمور الفعال يطل عليه ويلتصق به كليةً، والواقع أن ليبيا بقدر ما تنظر إلى البحر تعطي ظهرها بدرجة ما للصحراء التي تفصلها أيضًا بالضرورة عن القارة الأفريقية بدرجة أخرى (حمدان: ١٩٩٦، ص ١٣٦)، وترتبط ليبيا ارتباطًا بحريًا وثيقًا بذلك الجزء من البحر المتوسط، فمنه أتى الاستعمار الفينيقي إلى طرابلس في العصور القديمة، ثم التركي في

العصور الوسطى إلى طرابلس وبرقة جميعًا، وعلى العكس من ذلك كان الارتباط بالحوض الغربي محدودًا وضعيفًا ومتأخرًا نسبيًا (حمدان: ١٩٩٦، ص ١٣٩).

وقد لعب الموقع الجغرافي للدولة الليبية دورًا كبيرًا في تاريخها السياسي، وتطورها البشري، إذ لا يفصلها عن سواحل أوروبا سوى البحر المتوسط، والذي لم يكن في أي وقت من الأوقات عقبة يصعب اجتيازها، وإن موقعها هذا هو الذي جعلها شديدة الحساسية لكل ما يحدث على شواطئ هذا البحر من أحداث وتطورات، ويمكن تلخيص العوامل التي أكسبت موقع الدولة الليبية أهميته الكبيرة في ميدان السياسة الدولية **فيما يلي:** (شرف:١٩٧١، ص ص١٠-١٣).

- تعد حلقة اتصال رئيسية بين دول المشرق العربي ودول المغرب العربي، ونظرًا لأنها ترتبط بكل هذه الدول بروابط تاريخية وثقافية، ولأن سكانها يرتبطون بصلات قرابة بعناصر السكان في مختلف الدول العربية، فإن ليبيا تتمتع بمركز متميز بين بقية دول الجامعة العربية.
- جعل موقعها المقابل للساحل الأوروبي منها قاعدة حربية مهمة يمكن أن تهاجم منها كل القارة الأوروبية.
- أن المواصلات البرية والجوية بينها وبين غيرها من الدول العربية مواصلات سهلة مضمونة، ولذلك فإن ليبيا يمكن أن تكون قاعدة مهمة لإرسال الجيوش والمعدات الحربية بسرعة وبسهولة إلى أية دولة، ولقد ازدادت أهمية الأراضي الليبية من هذه الناحية بعد جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس، حيث نقلت كثير من وظائف تلك القاعدة البريطانية التي أنشئت في منطقة طبرق بعد الحرب العالمية الثانية والتي ظلت موجودة حتى ثورة الفاتح.

وإذا كانت ليبيا قاعدة مهمة بالنسبة لأوروبا ولدول الشرق الأوسط، فإن أهميتها لا تقل عن ذلك بالنسبة لدول المغرب العربي، كونها تتصل بهذه الدول اتصالاً مباشرًا سهلاً، سواء أكان ذلك بالبر أم بالجو أم بالبحر.

- تتوغل ليبيا داخل القارة الأفريقية لمسافة تتراوح بين ١٩٠٠ و٢٠٠٠ كم، وترتبط بالسودان وغرب القارة بواسطة مجموعة من طرق القوافل التي لعبت في الماضي دورًا كبيرًا في التجارة بين ليبيا وهذه المناطق، وعلى الرغم من أن أهمية هذه الطرق قد تناقصت في الوقت الحاضر بسبب تقدم الملاحة الجوية، فإنها ما زالت محتفظة بجزء كبير من هذه الأهمية خصوصًا في وقت الحروب، وقد أخذت قيمة بعض هذه الطرق تتزايد مرة أخرى بعد أن بدأ استغلال الثروات المعدنية المهمة التي توجد في مناطق كثيرة من الصحراء وأهمها البترول، وأصبحت ممهدة للنقل البري، **شكل (٢)**.

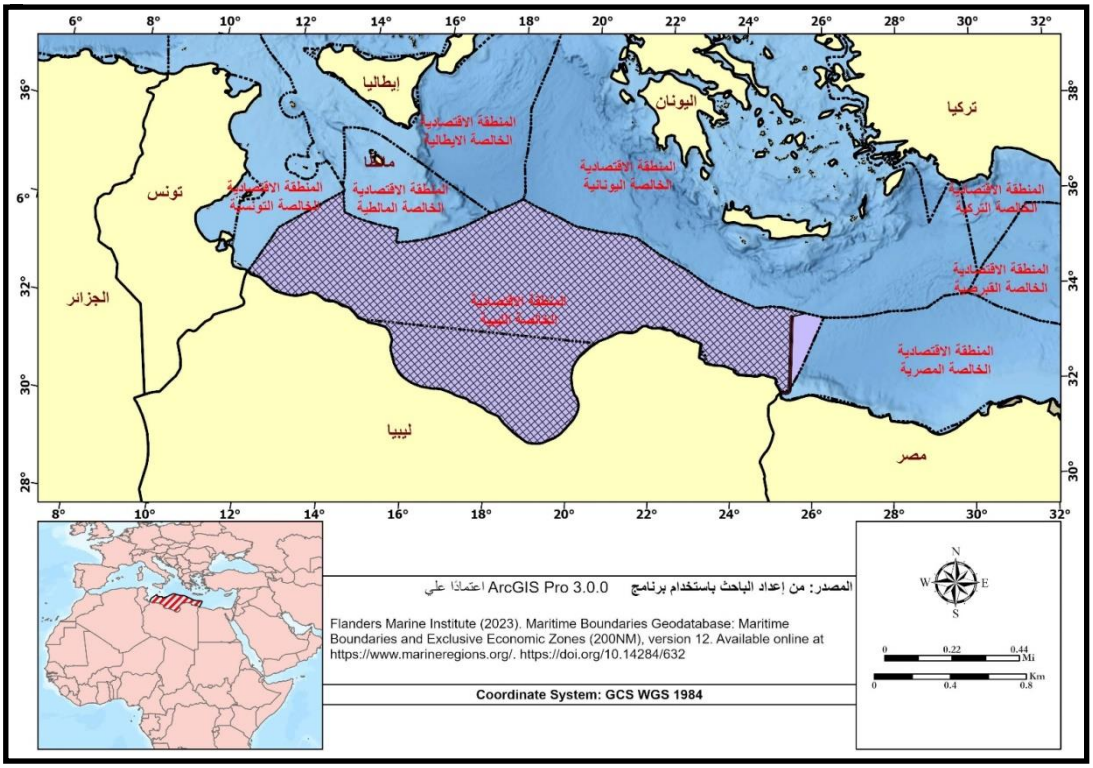

شكل (٢) التحديد الجغرافي والفلكي لمنطقة الدارسة.

(٢) مكونات مناطق الولاية البحرية الليبية مقارنة مع دول جوارها الجغرافي:

يوضح **الجدول (١) والشكل (٣)** مكونات مناطق الولاية البحرية الليبية مقارنةً مع دول جوارها الجغرافي.

جدول (١) مكونات مناطق الولاية البحرية الليبية مقارنة مع دول الجوار الجغرافي.

البيان	الدول	ليبيا	تونس	مصر	تركيا	مالطا	اليونان	إيطاليا
(١)		١٦٢٠٥١٥	١٥٥٤٠١.٥	٩٨٢٩١٠.٣٧٥	٧٧٩٩٨٦.١٨٨	٣٣٢.٣٦٦	١٣١٨٥١.٩٠٦	٣٠٠٩٧٩.٥
(٢)		٣٦٠.١١	٣٤.٥٣	٢١٨.٤٢	١٧٣.٣٣	٠.٠٧	٢٩.٣٠	٦٦.٨٨
(٣)		٣٦٤٥٢٤	٩٩٧٠١	٢٤٣٣٤٢	٢٦٢٢٣٣	٥٢٩٢٣	٤٨٢٩١٠	٥٣٦٦٥٤
(٤)		٢٢.٤٩	٦٤.١٦	٢٤.٧٦	٣٣.٦٢	١٥٩٢٣.١١	٣٦٦.٢٥	١٧٨.٣٠
(٥)		١٩٨٥٠٣٩	٢٥٥١٠٢.٥	١٢٢٦٢٥٢.٣٧٥	١٠٤٢٢١٩.١٨٨	٥٣٢٥٥.٣٦٦	٦١٤٧٦١.٩٠٦	٨٣٧٦٣٣.٥
(٦)		٤٣٨٣	١٤٢٤	٢٦٨٩	٢٦٢٧	٠	١١٦٠	١٩٣٢
(٧)		٢٠٨٦	١١٤٨	٢٤٥٠	١٦٠٠	١٣٥	١٣٦٧٦	٦٨٦٠
(٨)		٦٤٦٩	٢٥٧٢	٥١٣٩	٤٢٢٧	١٣٥	١٤٨٣٦	٨٧٩٢
(٩)		٧٧٦.٨٥	١٣٥.٣٧	٤٠١.١٩	٤٨٧.٤٩	٢.٤٦	٩.٦٤	٤٣.٨٧
(١٠)		١٧٤.٧٥	٨٦.٨٥	٩٩.٣٢	١٦٣.٩٠	٣٩٢.٠٢	٣٥.٣١	٧٨.٢٣
(١١)		٠.١٣	٠.٧٤	٠.٢٥	٠.٢١	٤٠.٦٢	١٠.٣٧	٢.٢٨
(١٢)		٣٢.٢٥	٤٤.٦٣	٤٧.٦٧	٣٧.٨٥	١٠٠	٩٢.١٨	٧٨.٠٣
(١٣)		٠.٢٢	٠.٦٤	٠.٢٥	٠.٣٤	١٥٩.٢٣	٣.٦٦	١.٧٨
(١٤)		٦٠	٧٢	٤٨	١٨	١٩٣	١٠	١٥

المصدر: الجدول والمساحات من قياس الباحثين باستخدام برنامج ArcGIS Pro 3.0.0 استنادًا إلى: (The CIA World Factbook: 2024)، (VLIZ:2023)، (مصيلحي: ١٩٩٢، ص ص ٣٨،٢١).

(١) المساحة / كم٢.

(٢) نسبة مساحة الدولة من الحجم المتوسط للدولة= مركز فئة الحجم الوسيطة عند باوندز ٤٥٠ ألف كم٢ (قسمة مساحة الدولة / ٤٥٠٠).

(٣) مساحة المنطقة البحرية كم٢.

(٤) نسبة النطاق المائي من النطاق الأرضي.

(٥) إجمالي مساحة النطاق المائي والأرضي للدولة كم٢

(٦) الحدود البرية.

(٧) طول الساحل كم.

(٨) مجموع الحدود.

(٩) النطاق البري/كم من الساحل.

(١٠) النطاق المائي /كم من الساحل.

(١١) كثافة الحدود البحرية = أطوال الحدود البحرية ÷ مساحة الدولة × ١٠٠

(١٢) حدود الساحل/مجموع الحدود (%).

(١٣) مؤشر البحرية= النطاق البحري لكل كم من الساحل÷ النطاق البري لكل كم من الساحل

(١٤) الترتيب العالمي.

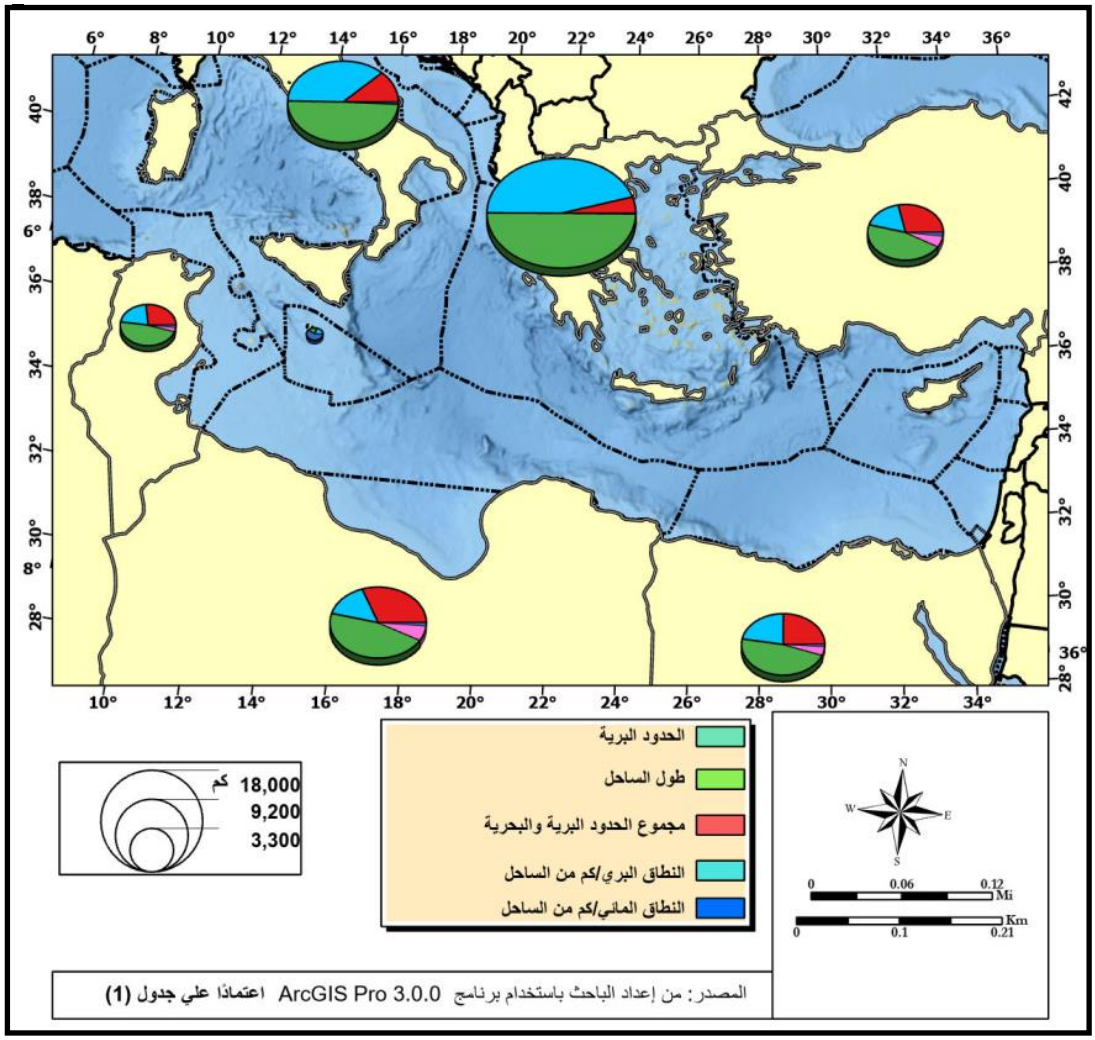

شكل (٣) مكونات مناطق الولاية البحرية الليبية مقارنة مع الدول المشاطئة في البحر المتوسط.

من خلال تحليل الجدول والشكل السابقين يتضح ما يلي:

تقع الدولة الليبية –وفقًا لتصنيف Pounds– في فئة الدول الكبيرة جدًا في المساحة، وبذلك تتصدر الدول المشاطئة لها في البحر المتوسط من حيث المساحة، إذ تحتل المرتبة السادسة عشر عالميًا، في حين جاءت كل من مصر وتركيا في مرتبة الدول الكبيرة المساحة، أما الدول المتوسطة المساحة فتمثلت في إيطاليا، ووقعت كل من تونس واليونان في فئة الدول الصغيرة المساحة، وجاءت مالطا في فئة الدول الصغرى من حيث المساحة.

وتبلغ نسبة طول الساحل إلى مساحة المجال البري للدولة ١: ٧٧٦.٨ كم^{٢} من المساحة، مما يعني أن كل واحد كيلومتر من الساحل يقابله ٧٧٦.٨ كم^{٢} من اليابس، تصدرت به دول الجوار الجغرافي، تلتها تركيا ٤٨٧.٤ كم^{٢}/كم من الساحل، ثم مصر ٤٠١.١ كم^{٢}/كم من الساحل، وواصلت النسبة انخفاضها في بقية دول الجوار لتبلغ ١٣٥ كم^{٢}/كم من الساحل في تونس، و٤٣.٨٧ كم^{٢}/كم من الساحل في إيطاليا، ونحو ٩.٦ و ٢.٤ كم^{٢}/كم من الساحل في كل من اليونان ومالطا على الترتيب، مما يدل على قارية الدولة الليبية مقارنة بدول الجوار وذلك نتيجة مباشرة للمساحة الكبيرة من ناحية وإشرافها على واجهة بحرية واحدة فقط متمثلة في البحر المتوسط من جهة أخرى.

تبلغ المساحة الإجمالية للمجال البحري الليبي ٣٦٤٥٢٤ كم^{٢}، وتبلغ نسبة طول الساحل إلى مساحة المجال البحري ١: ١٧٤.٧٥ كم^{٢} أي أن كل واحد كيلومتر من الساحل يقابل نحو ١٧٤.٧٥ كم^{٢} من المجال البحري، احتلت بها المرتبة الثانية مقارنة بدول الجوار، في حين جاءت مالطا في المرتبة الأولى، تلتهما تركيا في المرتبة الثالثة، ثم مصر، وحلت تونس في المرتبة الخامسة تلتها إيطاليا، فيما جاءت اليونان في المرتبة الأخيرة بنحو ١: ٣٥.١ كم^{٢}.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن تباين توجهات الدول بين البحرية والقارية يعزى إلى خصائص موقع النطاق الأرضي بالنسبة للمسطحات المائية المحلية والإقليمية والعالمية من ناحية، وعمق النفوذ البحري للدولة وحجم مطالباتها في المسطحات المائية التي تحيط بها من ناحية ثانية، ومدى غنى الظهير القاري للدولة من ناحية ثالثة (مصيلحي: ١٩٩٢، ص ٣٧).

تبلغ قيمة مؤشر البحرية للدولة الليبية ٠.٢٢ وهي قيمة منخفضة للغاية، مما يدل على انخفاض قيمة البحر في الدولة وهيكلها الاقتصادي، حيث احتلت بها المرتبة الأخيرة بالنسبة للدول المجاورة والمقابلة لها في البحر المتوسط، وتعد العلاقة عكسية بين مساحة الدولة ومعامل البحرية والعلاقة الطردية بين التوجهات البحرية وطول الساحل واتساع البحار المجاورة (مصيلحى: ١٩٩٢، ص ٤٠)، ويعزز ذلك كل من كثافة الحدو البحرية والتي لم تتجاوز ٠.١٣، في حين جاء مؤشر نسبة حدود الساحل بالنسبة إلى مجموع الحدود ٣٢.٢٥%، بما يعني أن أكثر من ٦٧.٧٥% من مساحة الدولة الليبية يعاني من القارية،

وبمقارنة ذلك بالدول المشاطئة لها؛ فقد ارتفع مؤشر البحرية ليبلغ ١٥٩.٢٣ في مالطا احتلت بها المرتبة الأولى كونها دولة جزرية، تلتها كل من اليونان وإيطاليا بنحو ٣.٦٦ و١.٧٨ على الترتيب، مما يؤشر إلى بحرية الدولتين، حيث ارتفع بهما كل من مؤشر كثافة الحدود البحرية ومؤشر نسبة حدود الساحل إلى مجموع الحدود، إذ لا يعاني سوى أقل من ٨% و ٢١.٩% من إجمالي مساحة الدولتين من القارية على الترتيب، وحلت تونس في المرتبة الرابعة، تلتها تركيا ثم مصر بمؤشر بحرية ٠.٢٥.

وعليه؛ تصنف الدولة الليبية على أنها دولة قارية ذات انفتاح جزئي على البحر، وينطبق الأمر ذاته على كل من مصر وتركيا وتونس، في حين تصنف بقية الدول المقابلة والمجاورة للدولة الليبية في البحر المتوسط بكونها دول ذات توجهات بحرية مثل مالطا واليونان وإيطاليا.

ثانيًا: تحديد خط الأساس:

تتمحور أهمية خطوط الأساس في سببين؛ أولهما: كونها تحدد الحدود الخارجية للمياه الداخلية للدولة، والتي تمارس عليها الدولة السيادة الكاملة، وثانيهما: أن جميع مناطق الولاية البحرية يتم قياسها من خطوط الأساس، ويجوز للدولة الساحلية أن تحدد بدورها خطوط الأساس بأي من الأساليب المنصوص عليها في مواد اتفاقيات قانون البحار لتتناسب مع ظروف ساحلها.

وتنص المادة الخامسة من اتفاقية الأمم المتحدة الثالثة لقانون البحار على ما يلي: "ما لم ينص على خلاف ذلك في الاتفاقية؛ فإن خط الأساس العادي لقياس عرض البحر الإقليمي هو حد أدنى الجزر على امتداد الساحل –خط المياه المنخفضة– كما هو محدد على الخرائط واسعة النطاق المعترف بها رسميًا من قبل الدولة الساحلية"(UNCLOS III, P.27)، في حين تنص المادة السابعة من اتفاقية البحار الإقليمية على جواز استخدام خطوط الأساس المستقيمة في حالتين (Langford:1993, P.236):

- في المناطق التي يكون فيها الخط الساحلي متعرجًا ومقطعًا بعمق.
- وجود مجموعة من الجزر على طول الساحل في جوارها المباشر.

إضافة إلى أنه لا يجوز تطبيق نظام خطوط الأساس المستقيمة بطريقة تؤدي إلى قطع البحر الإقليمي لدولة أخرى عن أعالي البحار أو عن منطقة اقتصادية خالصة (UNCLOS III, P.28)، وتشترط المادة ١٦ من اتفاقية عام ١٩٨٢ إلى إظهار خطوط الأساس المستقيمة المحددة وفقًا للمادة السابعة من تلك الاتفاقية على خرائط ذات مقياس مناسب للتأكد من مواقعها، أو بدلاً من ذلك "قائمة الإحداثيات الجغرافية للنقاط مع تحديد الإسناد الجيوديسي" على أن تودع مثل هذه الخرائط أو القوائم لدى الأمين العام للأمم المتحدة (Ibid, P.30).

ويجب ألا يخرج رسم خطوط الأساس المستقيمة بأي قدر ملموس عن الاتجاه العام للساحل، ويجب أن تكون المناطق البحرية الواقعة داخل الخطوط مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمجال البري بما يكفي لتخضع لنظام المياه الداخلية.

وتحكم استخدام خطوط الأساس المستقيمة قاعدتين؛ الأولى: إحاطة الظاهرات الجغرافية المتفردة مثل الخلجان والأنهار، والثانية: إحاطة الظاهرات الجغرافية المتعددة على طول ساحل الدولة عندما تكون تلك الظاهرات الجغرافية، وتسمى الخطوط المستقيمة في تلك الحالة بالخطوط المغلقة، لتمييزها عن تلك الخطوط المستقيمة التي تشكل خط أساس مستمر على طول ساحل الولاية (Langford:1993, P.53).

وبالرغم من الاستقامة وشبه الاستقامة التي يتميز بها الساحل الليبي وعدم وجود ظواهر جغرافية مميزة، والتي يمكن أن تطلق عليها المعايير القانونية أو القياسية، إلا أن استخدام بعض الرؤوس البحرية والتداخلات البحرية والخلجان الصغيرة الموجودة في القطاع الساحلي الشرقي، والجزيرات الساحلية التي يمكن أن يقاس منها عرض البحر الإقليمي واتخاذ خطوط الأساس المستقيمة، قد يؤدي إلى الدفع بالمياه الإقليمية إلى مسافات أبعد خاصة وأن المناطق الواقعة خلف هذه الرؤوس مرتبطة بالإقليم البري ارتباطًا وثيقًا وكافيًا لكي تخضع لنظام المياه الداخلية الليبية (الهرام:١٩٩٧، ص١٣٩).

(١) خطوط الأساس المستقيمة Straight baseline (SBL):

ويتم الحصول عليها عن طريق ربط النقاط الأبعد عن الساحل، ويجب ألا تخرج إلى مدى أبعد عن الاتجاه العام للساحل، وأجازت المادة ١٤ من اتفاقية الأمم المتحدة الثالثة

لقانون البحار للدول الساحلية أن تحدد خطوط الأساس تباعًا بأية طريقة من الطرق بما يناسب اختلاف الظروف (UNCLOS III, P.30).

ولا ينص القانون الليبي رقم ٢ لسنة ١٩٥٩م بشأن المياه الإقليمية على ذكر أي خط للأساس، ولكن في الآونة الأخيرة أحرزت ليبيا تقدمًا كبيرًا نحو تنظيم مناطقها البحرية، واعتمدت ليبيا نظام الخطوط المستقيمة Straight baseline SBL من خلال قرار اللجنة الشعبية العامة رقم ١٠٤ لعام ٢٠٠٥ بشأن خطوط الأساس المستقيمة لغرض قياس المناطق البحرية الليبية (Alsied:2006, P.67)، ويتوافق ذلك مع المادة السابعة من اتفاقية الأمم المتحدة الثالثة لقانون البحارUNCOLOS3 .

ونصت المادة الأولى لقرارات اللجنة الشعبية رقم ١٠٤ لعام ٢٠٠٥ بشأن خطوط الأساس المستقيمة لقياس المناطق البحرية الليبية في مادتها الأولى على أن تقاس المياه الإقليمية والمناطق البحرية الأخرى الخاضعة لسيادتها وولايتها من خطوط الأساس المستقيمة الواصلة بين النقاط المحددة بالإحداثيات الجغرافية، **الملحق (١)** (UN:2005,PP.15-18) والتي تبدأ غربًا من نقطة التقاء الحدود الليبية– التونسية عند رأس أجدير لتنتهي غربًا مع نقطة التقاء الحدود المصرية–الليبية، ويوضح كل من **الجدول (٢–أ) و(٢–ب) و(٢–ج) والشكل (٤)** أطوال القطع المستقيمة المؤلفة لخط الأساس المستقيم الليبي في البحر المتوسط، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة قطاعات: القطاع الغربي، والقطاع الأوسط، والقطاع الشرقي.

ويبلغ إجمالي طول خط الأساس الليبي المستقيم ١٣٨٢.٤ كم، يعادل ٧٤٦.٤ ميلاً بحريًا، ويبلغ إجمالي عدد القطع المستقيمة المكونة لخط الأساس الليبي ٦٢ قطعة، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لأطوال القطع المستقيمة ٢٢.٣ كم، ووسيطها ١١.٠ كم، وبانحراف معياري قدره ٦٩.٦، وبلغ طول أقصر قطعة مستقيمة ٠.٧٤ كم في حين بلغ أطولها ٥٥٦.٢ كم، وبلغت قيمة الالتواء ٧.٤ كم، وقيمة التفلطح ٥٧.٦ كم.

جدول (٢-أ) أطوال القطع المستقيمة التي تؤلف القطاع الغربي من خط الأساس المستقيم الإقليمي لليبيا.

القطع المستقيمة	دوائر العرض (شمال)	خطوط الطول (شرق)	الطول (كم)	الطول (ميل بحري)
2-1	33.175008	11.56139	7.892199	4.261447
3-2	33.133072	11.62974	5.549377	2.996424
4-3	33.127961	11.68889	22.408679	12.099719
5-4	33.046111	11.90834	31.767128	17.152877
6-5	32.88835	12.19196	24.275369	13.107651
7-6	32.820758	12.43862	23.552407	12.717283
8-7	32.793892	12.68808	29.362911	15.854703
9-8	32.836392	12.99756	22.201174	11.987675
10-9	32.921114	13.2125	16.620416	8.974307
11-10	32.896686	13.38779	16.14889	8.719703
12-11	32.820008	13.53446	25.229879	13.623045
13-12	32.802508	13.80306	13.764346	7.432152
14-13	32.772236	13.94556	29.906178	16.148044
15-14	32.690856	14.24974	10.031876	5.41678
16-15	32.639178	14.33751	13.056351	7.049866
17-16	32.553625	14.43306	15.272844	8.246676
إجمالي القطاع			307.04	165.78

المصدر: الجدول والقياسات من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Arc GIS Pro 3.0.0 استنادًا إلى بيانات الملحق (١).

من تحليل بيانات الجدول السابق والشكل (٤) يتضح ما يلي:

يمتد **القطاع الغربي** بين نقاط الأساس (١: ١٧)، ويبلغ طول خط الأساس في هـذا النطاق ٣٠٧.٠٤ كم، يمثل ٢٢.٢١% من إجمالي طول خط الأساس المستقيم الليبي، حيث تبدأ النقطة الأساسية رقم (١) حيث التقاء الحـدود التونسـية-الليبيـة عنـد رأس أجـدير وإحداثياتها ٣٠.٠٣ً ١٠ َ ٣٣ ْش، ٤١.٠٠ً ٣٣ َ ١١ ْ ق، ومنها يتجه خط الأساس باتجاه

الجنوب الشرقي بمقدار ٤٨° إلى النقطة (٢) الواقعة شمال خط الساحل بنحو ٤.٢ كم، وإحداثياتها ٥٩.٠٦″ ٠٧′ ٣٣°ش، ٤٧.٠٥″ ٣٧′ ١١°ق، ويبلغ طول تلك القطعة (١-٢) نحو ٧.٨ كم، تعادل ٤.٢ ميلاً بحريًا، وتتقارب مع خط الساحل، إذ لا تبعد عنه سوى نحو ٠.٨ كم، ويستمر خط الأساس في اتجاهه نحو الجنوب الشرقي بمقدار ٧٩° إلى النقطة (٣) وإحداثياتها ٤٠.٦٦″ ٠٧′ ٣٣°ش، ٢٠.٠٢″ ٤١′ ١١°ق، والتي تقع في جزيرة فروة، ويبلغ طول تلك القطعة (٢-٣) نحو ٥.٥ كم، بما يعادل ٢.٩ ميلاً بحريًا.

ويواصل خط الأساس المستقيم اتجاهه صوب الجنوب الشرقي بزاوية مقدارها ٤٩° نحو النقطة (٤) وإحداثياتها ٤٦.٠٠″ ٠٢′ ٣٣°ش، ٣٠.٠٢″ ٥٤′ ١١°ق، وبلغ إجمالي طول تلك القطعة (٣-٤) نحو ٢٢.٤ كم، تعادل ١٢.٠٩ ميلاً بحريًا، والتي تكاد تتطابق مع خط الساحل الليبي، لينطلق الخط المستقيم نحو النقطة (٥) في الاتجاه الجنوب الشرقي بزاوية مقدراها ٨٦°، وإحداثياتها ١٨.٠٦″ ٥٣′ ٣٢°ش، ٣١.٠٤″ ١١′ ١٢°ق، وتتوافق مع رأس أرضية بارزة، ويبلغ طول تلك القطعة المستقيمة (٤-٥) نحو ٣١.٧ كم، تعادل ١٧.١٥ ميلاً بحريًا، وتمر موازيه لمدينة زوارة.

ومن النقطة (٥) يتجه خط الأساس نحو الجنوب الشرقي بزاوية قدرها ٥١° إلى النقطة (٦) وإحداثياتها ١٤.٧٣″ ٤٩′ ٣٢°ش، ١٩.٠٢″ ٢٦′ ١٢°ق، ليشكلا معًا القطعة (٥-٦) والتي يبلغ طولها ٢٤.٢ كم، تعادل ١٣.١ ميلاً بحريًا، ثم يأخذ الخط انحناء طفيف نحو الجنوب الشرقي بمقدار ٧٨° إلى النقطة (٧) وإحداثياتها ٣٨.٠١″ ٤٧′ ٣٢°ش، ١٧.٠٧″ ٤١′ ١٢°ق، ويبتعد عن خط الساحل بنحو ٠.٩ كم لينحرف صوب الشمال الشرقي بمقدار ٨٥° إلى النقطة (٨) وإحداثياتها ١١.٠١″ ٥٠′ ٣٢°ش، ٥١.٠٢″ ٥٩′ ١٢°ق، بالقرب من مدينة جنزور ليشكلا معًا القطعة (٦-٧) وطولها ٢٣.٥ كم، تعادل ١٢.٧ ميلاً بحريًا، وتسير موازية لمدينة صبراته، ويواصل الخط اتجاهه نحو الشمال الشرقي ليصل إلى النقطة (٩) ذات الإحداثيات ١٦.٠١″ ٥٥′ ٣٢°ش، ٤٥.٠١″ ١٢′ ١٣°ق، والتي تتفق مع رأس أرضية بارزة بالقرب من مدينة طرابلس، ويبلغ إجمالي طول القطعة (٧-٨) نحو ٢٩.٣ كم، تعادل ١٥.٨ ميلاً بحريًا، وتوزاي مدن الزاوية والطوبية وصياد، لينحرف خط الأساس باتجاه الجنوب الشرقي بمقدار ٧٥° إلى النقطة (١٠) والتي تتفق

وخط الساحل عند مدينة الحميدية وإحداثياتها ٤٨.٠٧ً ٥٣َ ٣٢ْش، ١٦.٠٥ً ٢٣َ ١٣ْق، ويبلغ طول القطعة (٨-٩) نحو ٢٢.٢ كم، ومنها يتجه الخط نحو الجنوب الشرقي بمقدار ٥٣ْليصل إلى النقطة (١١) وإحداثياتها ١٢.٠٣ً ٤٩َ ٣٢ْش، ٠٤.٠٦ً ٣٢َ ١٣ْق، ويبلغ طول القطعة (٩- ١٠) نحو ١٦.٦كم، ليواصل خط الأساس اتجاهه نحو الجنوب الشرقي بمقدار ٨١ْ إلى النقطة (١٢) والتي تتفق مع رأس أرضية بارزة وإحداثياتها ٠٩.٠٣ً ٤٨َ ٣٢ْش، ١١.٠٣ً ٤٨َ ١٣ْق، ويبلغ طول القطعة (١٠- ١١) نحو ١٦.١ كم، تعادل ٨.٧ ميلاً بحريًا، لينحرف الخط بزاوية قدرها ٧١ْفي اتجاه الجنوب الشرقي إلى النقطة (١٣) وإحداثياتها ٢٠.٠٥ً ٤٦َ ٣٢ْش، ٤٤.٠٢ً ٥٦َ ١٣ْق، والتي تكاد تتطابق والساحل الليبي، ليبلغ طول القطعة (١١-١٢) نحو ٢٥.٢ كم، ليأخذ خط الأساس اتجاه الجنوب الشرقي بمقدار ٦٨ْليصل إلى النقطة (١٤) وإحداثياتها ٢٧.٠٨ً ٤١َ ٣٢ْش، ٥٩.٠٥ً ١٤َ ١٤ْق، والتي تتطابق مع رأس أرضية بارزة بالقرب من مدينة الخمس، ليبلغ طول القطعة (١٢-١٣) نحو ١٣.٧كم، ليتجه خط الأساس نحو الجنوب الشرقي بمقدار ٥١ْموازيًا لمدينة الخمس ولبدة الكبرى ليصل إلى النقطة (١٥) وإحداثياتها ٢١.٠٤ ً٣٨َ ٣٢ْش، ١٥.٠٤ً ٢٠َ ١٤ْق، موازيًا لخط الساحل، ليبلغ طول القطعة (١٣- ١٤) نحو ٢٩.٩ كم، تعادل ١٦.١ ميلاً بحريًا.

ومن النقطة (١٥) يواصل خط الأساس المستقيم اتجاهه نحو الجنوب الشرقي بمقدار ٤٠ْ ليصل إلى النقطة (١٦) وإحداثياتها ١٣.٠٥ً ٣٣َ ٣٢ْش، ٥٩.٠١ً ٢٥َ ١٤ْق، ليبلغ طول القطعة المستقيمة (١٤-١٥) نحو ١٠.٠٣كم، ومنها ينطلق الخط بزاوية ٦٣ْ إلى النقط (١٧) وإحداثياتها ٠٠.٠٠ً ٣٠َ ٣٢ْش، ٥٨.٠٦ً ٣٤َ ١٤ْق، والتي تقترب من ميناء زليتن البحري، وتوازي مدينة بني وليد، حيث نهاية القطاع الغربي من خط الأساس المستقيم، ويصل طول القطعة (١٥- ١٦) نحو ١٣.٠٥ كم، في حين يصل طول القطعة (١٦-١٧) نحو ١٥.٢ كم، تعادل ٨.٢ ميلاً بحريًا، ويمكن القول بأن خط الساحل ونقاط الأساس المستقيمة في ذلك القطاع تتجه بشكل عام نحو الجنوب الشرقي.

ويتضح من **الجدول (٢–ب) والشكل (٤)** أن **القطاع الأوسط** يمتد من النقطة (١٧– ١٨) ويبلغ إجمالي طول هذا القطاع ٥٥٦.١ كم، تعادل ٣٠٠.٣ ميلاً بحريًا، ويعد أطول أجزاء خط الأساس المستقيم، إذ يشكل نحو ٤٠.٢٣% من إجمالي طول خط الأساس والبالغ ١٣٨٢.٤ كم، وينتهي عند النقطة (١٨) صوب الجنوب الشرقي بزاوية قدرها ٨٨° وإحداثياتها ٠٠.٠٠ً ٣٠ َ ٣٢ °ش، ٠٣.٠٢ً ٣٠ َ ٢٠ °ق، ليشكل الحد الشمالي لمدخل خليج سرت.

جدول (٢–ب) طول القطعة المستقيمة التي تؤلف القطاع الأوسط من خط الأساس المستقيم الإقليمي لليبيا.

القطعة المستقيمة	دائرة العرض (شمال)	خط الطول (شرق)	الطول (كم)	الطول (ميل بحري)
18–17	32.5	14.58279	556.158696	300.301672
إجمالي القطاع			556.158696	300.301672
المصدر: الجدول والقياسات من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Arc GIS Pro 3.0.0 استنادًا إلى بيانات الملحق (١).				

ومن تحليل بيانات الجدول (٢–ج) والشكل (٤) يتبين ما يلي:

يمتد **القطاع الشرقي** من النقطة (١٨– ٦٣) ويبلغ طوله ٥١٩.١٥ كم، تعادل ٢٨٠.٣١ ميلاً بحريًا، تشكل ما نسبته ٣٧.٥٥% من إجمالي طول خط الأساس المستقيم للدولة الليبية، ويبدأ ذلك القطاع من النقطة (١٨) ليصل إلى النقطة (١٩) في الاتجاه الشمالي الشرقي بمقدار ٥٤° وإحداثياتها ٤٢.٠٢ً ٣٢ َ ٣٢ °ش، ٢٤.٠٤ً ٣٤ َ ٢٠ °ق، ليبلغ طول تلك القطعة المستقيمة (١٨–١٩) نحو ٨.٤ كم، وتتطابق مع خط الساحل عند مدينة توكرة، ليواصل الخط اتجاهه صوب الشمال الشرقي بزاوية ٥٩° إلى النقطة (٢٠) وإحداثياتها ٣٧.٠٩ً ٣٥ َ ٣٢ °ش، ٢٤.٠٠ً ٤٠ َ ٢٠ °ق، ليصل طول القطعة (١٩– ٢٠) نحو ١٠.٧كم، والتي تكاد تتطابق أيضًا مع خط الساحل، ومنها ينطلق خط الأساس المستقيم صوب الشمال الشرقي بزاوية قدرها ٦١° إلى النقطة (٢١) وإحداثياتها ٠٤.٠٩ً ٤٣ َ ٣٢

ْش، ٥٢.٠٥ً ٥٦َ ٢٠ ْق، عند رأس أرضية بارزة ليصل طول القطعة (٢٠- ٢١) نحو ٢٩.١ كم، والتي تسير موزاية لطريقة توكرة- طلميثة.

جدول (٢-ج) أطوال القطع المستقيمة التي تؤلف القطاع الشرقي من خط الأساس المستقيم الإقليمي لليبيا.

القطع المستقيمة	دوائر العرض (شمال)	خطوط الطول (شرق)	الطول (كم)	الطول (ميل بحري)
19-18	32.5	20.50084	8.486984	4.582605
20-19	32.545006	20.5739	10.782723	5.822204
21-20	32.593636	20.67333	29.198998	15.766198
22-21	32.717803	20.94779	11.635472	6.282652
23-22	32.761133	21.06085	3.9665	2.141738
24-23	32.770558	21.10169	30.254586	16.33617
25-24	32.795025	21.42334	23.996186	12.956904
26-25	32.925556	21.6278	8.380348	4.525026
27-26	32.940847	21.71556	21.390282	11.549828
28-27	32.902781	21.93974	19.606156	10.586477
29-28	32.938611	22.145	3.151631	1.701745
30-29	32.92615	22.17529	10.377269	5.603277
30-30	32.874169	22.26752	4.652704	2.512259
32-31	32.874169	22.31723	5.62034	3.034741
33-32	32.872231	22.37724	11.132981	6.011329
34-33	32.842503	22.49085	48.202191	26.027101
35-34	32.662786	22.95918	6.494252	3.506616
36-35	32.655011	23.02779	7.803125	4.21335
37-36	32.634189	23.10723	0.975823	0.526902
38-37	32.628625	23.11529	2.003995	1.082071
39-38	32.613342	23.12668	0.740646	0.399917
40-39	32.606667	23.12694	8.363778	4.516079

41-40	32.533064	23.10751	9.925809	5.359508
42-41	32.463075	23.17335	11.427591	6.170406
43-42	32.375281	23.23696	16.154655	8.722816
44-43	32.235297	23.28446	17.604696	9.505776
45-44	32.178067	23.45863	19.624039	10.596134
46-45	32.181669	23.66667	4.78465	2.583504
47-46	32.178056	23.71723	5.673021	3.063186
48-47	32.163892	23.77502	19.799379	10.69081
49-48	32.105558	23.97335	3.667755	1.98043
50-49	32.0878	24.00613	12.548704	6.775758
51-50	32.011678	24.10445	13.111914	7.079867
52-51	32.006111	24.24307	9.774697	5.277914
53-52	32.001956	24.3464	31.862515	17.204382
54-53	32.022239	24.6828	2.493006	1.346115
55-54	32.021678	24.70918	2.706783	1.461546
56-55	32.020564	24.7378	2.451179	1.323531
57-56	32.018339	24.76361	10.897048	5.883935
58-57	31.986678	24.87279	10.165437	5.488897
59-58	31.971669	24.97889	1.736767	0.937779
60-59	31.964169	24.99502	4.938649	2.666657
61-60	31.935528	25.03503	1.305726	0.705036
62-61	31.924461	25.03974	24.418038	13.184686
63-62	31.718356	25.13057	4.863146	2.625889
إجمالي القطاع			519.15	280.31

المصدر: الجدول والقياسات من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Arc GIS Pro 3.0.0 استنادًا إلى بيانات الملحق (١).

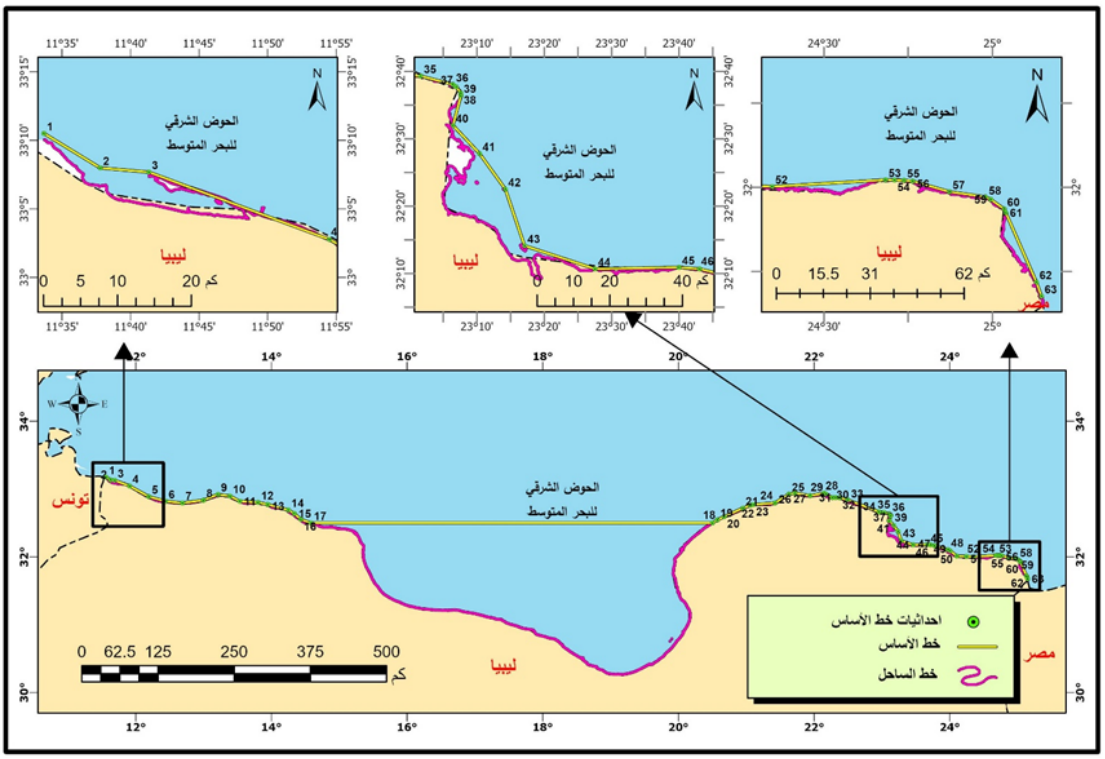

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Arc GIS Pro 3.0.0 استنادًا إلى بيانات الملحق (١).

شكل (٤) قطاعات خط الأساس الليبي المستقيم وإحداثياته في البحر المتوسط.

ويواصل الخط اتجاهه صوب الشمال الشرقي بمقدار ٦٦ ْليصل إلى النقطة (٢٢) وإحداثياتها ٤٠.٠٨ ً ٤٥ َ ٣٢ ْش، ٣٩.٠٧ ً ٠٣ َ ٢١ ْق، ليصل طول القطعة المستقيمة (٢١– ٢٢) نحو ١١.٦كم تعادل ٦.٢ ميلاً بحريًا، وتكاد تتطابق مع خط الساحل إذ لا تتجاوز المسافة بينهما ٠.٤ كم، لينطلق خط الأساس اتجاهه الشمالي الشرقي بمقدار ٧٣ ْنحو النقطة (٢٣) وإحداثياتها ١٤.٠١ ً ٤٦ َ ٣٢ ْش، ٠٦.٠٨ ً ٠٦ َ ٢١ ْق، والتي تتطابق مع بروز أرضي، ويصل طول القطعة (٢٢– ٢٣) نحو ٣.٩كم فقط، ومنها يتجه خط الأساس بمقدار ٨٤ ْفي اتجاه الشمال الشرقي نحو النقطة (٢٤) وإحداثياتها ٤٢.٠٩ ً ٤٧ َ ٣٢ ْش، ٢٤.٠٢ ً ٢٥ َ ٢١ ْق، ويبلغ طول القطعة (٢٣– ٢٤) نحو ٣٠.٢ كم، ومنها يواصل الخط اتجاهه صوب الشمال الشرقي بزاوية مقدارها ٥٢ ْليصل إلى النقطة (٢٥) وإحداثياتها ٣٢.٠٠ ً ٥٥ َ ٣٢ ْش، ٤٠.٠٩ ً ٣٧ َ ٢١ ْق عند رأس أرضية بارزة تقترب من شاطئ

الحمامة، ليبلغ طول القطعة (٢٤– ٢٥) نحو ٢٣.٩كم، والتي تسير موازية لطريق سوسة– جارجا أمه الساحلي، ولا تبتعد عنه إلا بمسافة ١.٢كم، ويواصل الخط اتجاهه نحو الشمال الشرقي بمقدار ٧٧ ْليصل إلى النقطة (٢٦) وإحداثياتها ٢٧.٠٥ ً ٥٦ َ ٣٢ ْش، ٥٦.٠٠ ً ٤٢ ٢١ ْق، ليبلغ طول القطعة (٢٥– ٢٦) نحو ٨.٣ كم والتي تكاد تتطابق مع خط الساحل وتقترب من طريق سوسه– جارجا أمه الساحلي بنحو ٠.٨كم، ومنها يواصل الخط اتجاهه نحو الجنوب الشرقي بمقدار ٧٩ ْنحو النقطة (٢٧) وإحداثياتها ١٠.٠١ ً ٥٤ َ ٣٢ ْش، ٢٣.٠٨ ً ٥٦ َ ٢١ ْق، ليصل طول القطعة المستقيمة (٢٦– ٢٧) نحو ٢١.٣كم، وتسير موازية لطريق سوسه–الحتيه وتبتعد عنه بنحو ١.٦ كم فقط، وينطلق خط الأساس المستقيم باتجاه شمالي شرقي بزاوية قدرها ٧٦ ْوإحداثياتها ١٩.٠٠ ً ٥٦ َ ٣٢ ْش، ٤٢.٠١ ً ٠٨ َ ٢٢ ْق، وذلك عند نقطة أرضية بارزة، ليبلغ طول القطعة (٢٧– ٢٨) نحو ١٩.٦كم، وتكاد تتطابق مع خط الساحل الليبي وتسير موازية لطريق درنة–سوسة، ويواصل الخط اتجاهه نحو الجنوب الشرقي بمقدار ٦٠ ْليصل إلى النقطة (٢٩) وإحداثياتها ٣٤.١٤ ً ٥٥ َ ٣٢ ْش، ٣١.٠٤ ً ١٠ َ ٢٢ ْق، عند رأس أهلال، ليشكل مع النقطة السابقة القطعة المستقيمة (٢٨– ٢٩) والتي يبلغ طولها٣.١ كم فقط، ومنها يتجه الخط إلى النقطة (٣٠) باتجاه الجنوب الشرقي بمقدار ٥٦ ْوإحداثياتها ٢٧.٠١ ً ٥٢ َ ٣٢ ْش، ٠٣.٠٦ ً ١٦ َ ٢٢ ْق، ليبلغ طول القطعة (٢٩– ٣٠) نحو ١٠.٣كم، ومنها ينحرف الخط بمقدار ٨٩ ْباتجاه الجنوب الشرقي إلى النقطتين (٣١) و(٣٢) وإحداثياتهما ٣٨.٠٣ ً ٥٢ َ ٣٢ ْش، و٠٢.٠٤ ً ١٩ َ ٢٢ ْق و ٢٠.٠٣ ً ٥٢ َ ٣٢ ْش، و٣٨.٠٨ ً ٢٢ َ ٢٢ ْق على الترتيب ليشكلا القطعتين المستقيمتين (٣٠– ٣١) و(٣١– ٣٢) وأطوالهما ٤.٦ كم و٥.٦ كم على الترتيب ويسيرا بشكل يكاد يتطابق مع خط الساحل وموازيًا لطريق درنة–سوسة.

ومن النقطة (٣٢) يتجه خط الأساس نحو الجنوب الشرقي بمقدار ٧٣ ْحيث النقطة (٣٣) وإحداثياتها ٣٣.٠١ ً ٥٠ َ ٣٢ ْش، ٢٧.٠٥ ً ٢٩ َ ٢٢ ْق ليشكل القطعة المستقيمة (٣٢– ٣٣) بطول ١١.١ كم، والتي تبتعد عن خط الساحل بنحو ١.٦ كم، ومنها يتجه الخط نحو الجنوب الشرقي بمقدار ٦٦ ْإلى النقطة (٣٤) وإحداثياتها ٤٦.٠٣ ً ٣٩ َ ٣٢ ْش، ٣٣.٠٤ ً ٥٧ َ ٢٢ ْق، ليبلغ طول القطعة (٣٣– ٣٤) نحو ٤٨.٢ كم، لتضم عددًا من الرؤوس الأرضية البارزة، وتتجه بزاوية مقدارها ٨٣ ْ نحو الجنوب الشرقي إلى النقطة

(٣٥) وإحداثياتها ١٨.٠٤ً ٣٩َ ٣٢ْ ش، ٤٠.٠٥ً ٠١َ ٢٣ْ ق، لتشكل مع النقطة السابقة القطعة المستقيمة (٣٤– ٣٥) بطول ٦.٤ كم، ومنها إلى النقطة (٣٦) باتجاه الجنوب الشرقي بمقدار ٧٤ْ وإحداثياتها ٠٣.٠٨ً ٣٨َ ٣٢ْ ش، ٢٦.٠٤ً ٠٦َ ٢٣ْ ق، ليبلغ طول القطعة (٣٥– ٣٦) نحو ٧.٨ كم، ليواصل الخط اتجاه إلى النقاط (٣٧)، (٣٨)، (٣٩) ذات الإحداثيات ٤٣.٠٥ً ٣٧َ ٣٢ْ ش، ٥٥.٠٤ً ٠٦َ ٢٣ْ ق و ٤٨.٠٣ً ٣٦َ ٣٢ْ ش، ٣٦.٠٦ً ٠٧َ ٢٣ْ ق و ٢٤.٠٠ً ٣٦َ ٣٢ْ ش، ٣٧.٠٠ً ٠٧َ ٢٣ْ ق، وذلك بأطوال ٠.٩ كم و٢.٠ كم و ٠.٧ كم على الترتيب، وتكاد تتطابق القطع الثلاث مع خط الساحل.

ومن النقطة (٣٩) يتجه خط الأساس صوب الجنوب الغربي بمقدار ١١ْ ليصل إلى النقطة (٤٠) وإحداثياتها ٥٩.٠٣ً ٣١َ ٣٢ْ ش، ٢٧.٠٥ً ٠٦َ ٢٣ْ ق عند نقطة أرضية بارزة، لتشكل القطعة المستقيمة (٣٩– ٤٠) بطول يصل إلى ٨.٣ كم وتبعد عن الساحل بنحو ١.٨ كم، ومنها إلى النقطة (٤١) باتجاه نحو الجنوب الشرقي بزاوية ٣٩ْ بإحداثيات ٤٧.٠٧ً ٢٧َ ٣٢ْ ش، ٢٤.٠٦ً ١٠َ ٢٣ْ ق، لتشكل القطعة المستقيمة (٤٠– ٤١) بطول ٩.٩ كم، وتبعد عن الساحل بنحو ٢.٠كم وتسير موازية لخليج البمبة، لتصل إلى النقطة (٤٢) في الاتجاه الشرقي بزاوية ٣٢ْ والتي تتطابق مع جزيرة البردعة وإحداثياتها ٣١.٠١ً ٢٢َ ٣٢ْ ش، ١٣.٠٧ً ١٤َ ٢٣ْ ق، لتشكل مع النقطة السابقة القطعة المستقيمة (٤١– ٤٢) بطول ١١.٤ كم والتي تبعد عن الساحل بنحو ١٤.٤ كم، لتصل إلى النقطة (٤٣) باتجاه الجنوب الشرقي بزاوية ١٧ْ والتي تتطابق مع جزيرة العُلبة وإحداثياتها ٠٧.٠٧ً ١٤َ ٣٢ْ ش، ٠٤.٠٤ً ١٧َ ٢٣ْ ق، ليبلغ طول القطعة (٤٢– ٤٣) نحو ١٦.١ كم، ليتجه خط الأساس نحو النقطة (٤٤) بانحناء نحو الجنوب الشرقي بمقدار ٧٠ْ عند رأس أرضية بارزة وإحداثياتها ٤١.٠٤ً ١٠َ ٣٢ْ ش، ٣١.٠٦ً ٢٧َ ٢٣ْ ق، ليبلغ طول القطعة (٤٣– ٤٤) نحو ١٧.٦ كم، وتسير موازية للطريق الساحلي درنة–طبرق، والتي تبتعد عنه بنحو ٣.٩ كم، ليسير خط الأساس نحو الشمال الشرقي بمقدار ٨٧ْ متطابقًا مع خط الساحل حتي النقطتين (٤٥) و(٤٦) وإحداثياتهما ٥٤.٠١ً ١٠َ ٣٢ْ ش، ٠٠.٠١ً ٤٠َ ٢٣ْ ق و ٤١.٠٠ً ١٠َ ٣٢ْ ش، ٠٢.٠١ً ٤٣َ ٢٣ْ ق بأطوال ١٩.٦ كم و٤.٧ كم على الترتيب.

ومن النقطة (٤٦) يتجه الخط نحو الجنوب الشرقي بمقدار ٤٤ْ إلى النقطة (٤٧) وإحداثياتها ٥٠.٠١ً ٠٩َ ٣٢ْ ش، ٣٠.٠٨ً ٤٦َ ٢٣ْ ق بطول ٥.٦ كم ليواصل الخط نفس الاتجاه بمقدار ٧٢ْ نحو النقطة (٤٨) وإحداثياتها ٢٠.٠١ً ٠٦َ ٣٢ْ ش، ٢٤.٠٥ً ٥٨َ ٢٣ْ ق عند نقطة أرضية بارزة ويكاد يتطابق مع الساحل ليبلغ طول القطعة المستقيمة (٤٧– ٤٨) نحو ١٩.٧كم، والتي تسير موازية لمدينة طبرق، لينحرف الخط نحو الجنوب الشرقي بمقدار ٥٩ْ إلى النقطة (٤٩) وإحداثياتها ١٦.٠٨ً ٠٥َ ٣٢ْ ش، ٢٢.٠٦ً ٠٠َ ٢٤ْ ق وتكاد تتطابق مع خط الساحل، ومنها إلى الجنوب الشرقي بمقدار ٤٩ْ حيث النقطة (٥٠) وإحداثياتها ٤٢.٠٤ً ٠٠َ ٣٢ْ ش، ١٦.٠١ً ٠٦َ ٢٤ْ ق، ليبلغ طول القطعة المستقيمة (٤٩– ٥٠) نحو ١٢.٥ كم، وتبعد عن خط الساحل بنحو ٣.٢ كم، ليسير الخط نحو الجنوب الشرقي إلى النقطتين (٥١)، (٥٢) وإحداثياتهما ٢٢.٠٠ً ٠٠َ ٣٢ْ ش، ٣٥.٠٤ً ١٤َ ٢٤ْ ق و ٠٧.٠٤ً ٠٠َ ٣٢ْ ش، ٤٧.٠٤ً ٢٠َ ٢٤ْ ق، وذلك عند نقطتين أرضيتين بارزتين لمسافة ١٣.١ كم، ٩.٧ كم على التوالي، ومن النقطتين السابقتين ينطلق الخط باتجاه الشمال الشرقي بزاوية قدرها ٨٤ْ إلى النقطة (٥٣) وإحداثياتها ٢٠.٠٦ً ٠١َ ٣٢ْ ش، ٥٨.٠٧ً ٤٠َ ٢٤ْ ق، ليشكل القطعة (٥٢– ٥٣) بطول ٣١.٨ كم لتصل إلى النقطة (٥٤) وإحداثياتها ١٨.٠٤ً ٠١َ ٣٢ْ ش، ٣٣.٠٤ً ٤٢َ ٢٤ْ ق، وذلك عند نقطة أرضية بارزة بطول ٢.٤ كم، لينحرف الخط نحو الجنوب الشرقي إلى النقطتين (٥٥) و(٥٦) وإحداثياتهما ١٤.٠٣ً ٠١َ ٣٢ْ ش، ١٦.٠٨ً ٤٤َ ٢٤ْ ق و ٠٦.٠٢ً ٠١َ ٣٢ْ ش، ٤٩.٠١ً ٤٥َ ٢٤ْ ق، بأطوال ٢.٧ كم، ٢.٤ كم على الترتيب، ليواصل الخط اتجاهه صوب الجنوب الشرقي بزاوية قدرها ٧٣ْ ليصل إلى النقطة (٥٧) حيث نقطة أرضية بارزة ذات إحداثيات ١٢.٠٤ً ٥٩َ ٣١ْ ش، ٢٢.٠٤ً ٥٢َ ٢٤ْ ق، لتشكل مع النقطة السابقة القطعة المستقيمة (٥٦– ٥٧) بطول يصل إلى ١٠.٨ كم، والتي تبعد عن الساحل بنحو ٠.٨كم، ومنها يتجه الخط نحو الجنوب الشرقي بزاوية ٨٢ْ إلى النقطة (٥٨) وإحداثياتها ١٨.٠١ً ٥٨َ ٣١ْ ش، ٤٤.٠١ً ٥٨َ ٢٤ْ ق، وذلك عند نقطة أرضية بارزة.

ويأخذ خط الأساس المستقيم انحناء بزاوية مقدارها ٦٢ْ نحو الجنوب الشرقي بطول يصل إلى ١.٧كم، وذلك عند النقطة (٥٩) وإحداثياتها ٥١.٠١ً ٥٧َ ٣١ْ ش، ٤٢.٠٨ً ٥٩َ ٢٤ْ ق، ليواصل الخط انحناءه صوب الجنوب الشرقي بمقدار ٥١ْ إلى النقطة (٦٠)

حيث نقطة أرضية بارزة بالقرب من رأس عزاز وإحداثياتها ٠٧.٠٩ً ٥٦َ ٣١ْش، ٠٦.٠٩ً ٠٢َ ٢٥ْق، بطول يصل إلى ٤.٩ كم، ليصل إلى النقطة (٦١) وإحداثياتها ٢٨.٠٦ً ٥٥َ ٣١ْش، ٢٣.٠٧ً ٠٢َ ٢٥ْق، بزاوية قدرها ٢٣ْبطول ١.٣كم، ومنها يتجه الخط صوب النقطة (٦٢) ذات الإحداثيات ٠٦.٠٨ً ٤٣َ ٣١ْش، ٥٠.٠٦ً ٠٧َ ٢٥ْق، والتي تبعد عن خط الساحل بنحو ٣.٥ كم، وتشكل مع النقطة السابقة طول يصل إلى ٢٤.٤ كم، والتي تنحرف نحو الجنوب الشرقي بمقدار ١٩ْلتصل إلى النقطة (٦٣) وإحداثياتها ٣٥.٠٩ً ٤٠َ ٣١ْش، ٤٤.٠٦ً ٠٨َ ٢٥ْق، لتلتقي مع آخر نقاط الأساس الليبي حيث نقطة الحدود البرية الشرقية مع مصر.

(٢) مورفولوجية الساحل الليبي وتأثيره على تحديد خط الأساس:

لطبيعة خط الساحل بعض الأثر على الاستغلال الذي تمارسه الدولة للمياه المجاورة لها، ومدى توافر المرافئ الجيدة، والمياه الشاطئية العميقة، وعدم وجود الشعاب المرجانية والمناطق الضحلة تجعل من العسير تنمية الأنشطة البحرية، إضافة إلى المستوى التكنولوجي للدولة، وطبيعة الظهير الساحلي (عيش:٢٠١١، ص ص٢٨-٢٩).

ونظرًا للاختلافات الجغرافية والطبيعية التي تميز الدول الساحلية، والمتمثلة في أطوال خطوط السواحل وتعرجاتها، ووجود الظواهر الساحلية في المناطق المغمورة، وزيادة حاجة الدول إلى تنمية اقتصاداتها وأمنها الوطني، فقد ادعت بعض الدول المطلة على البحر المتوسط خطوط أساس مستقيمة وخلجان تاريخية للدفع بحدود مياهها الإقليمية إلى أبعد مسافة ممكنة، وبالتالي اكتساب مساحات بحرية إضافية لبحرها الإقليمي (الهرام:١٩٩٧، ص١٣٧).

ويتضح من خلال دراسة اتجاهات كل من خط الأساس الليبي ومورفولوجية خط الساحل تطابقهما –في أجزاء كثيرة– واتخاذ نقاط الأساس في أحيان كثيرة من الرؤوس الأرضية البارزة نقاطًا لها، ولم يتجاوز ابتعاد خط الأساس المستقيم في المتوسط مسافة ٢.٠٤ كم عن خط الساحل، فضلاً عن اتخاذ خط الأساس نفس اتجاهات خط الساحل سواء نحو الغرب والجنوب الشرقي والشرق.

يرسم الساحل الليبي خطًا هندسيًا منتظمًا كحرف دال مسحوب شديد الانفراج والاستطالة، فالقطاع الأساس من الساحل في كل من برقة وطرابلس يتجه من الشمال

الغربي إلى الجنوب الشرقي، فهما متوازيان تقريبًا، يصل بينهما قطاع عمودي في جبهة برقة الغربية. ورغم أن ساحل برقة يبدو أكثر شمالية من ساحل طرابلس، إلا أن الواقع أنهما يبدآن في حدهما الأقصى على خط عرض واحد تقريبًا (حمدان: ١٩٩٦، ص ١٣٦).

ويمتد السهل الساحلي الليبي موازيًا للبحر المتوسط، ويبرز على هيئة شريط متصل نسبيًا ويختلف اتساعه من منطقة لأخرى حيث يتسع في منطقة سهل الجفارة وسهل سرت وسهل بنغازي، ويضيق في المناطق التي تقترب فيها المرتفعات من ساحل البحر حتى أنها لا تترك بينها وبين البحر سوى سهل ضيق جدًا وأحيانًا تشرف المرتفعات بجروف شديدة الانحدار على البحر مباشرة كما هو الحال في منطقة الجبل الأخضر وهضبة البطنان، ويمكن وصف السهول الساحلية من الناحية الطبوغرافية بأنها مستوية ومنبسطة وقليلة الانحدار في معظم أجزائها، ولا يقطع هذا النسق سوى بعض التلال الصخرية المنعزلة المتناثرة كما هو الحال في الجزء الجنوبي في سهل الجفارة أو بعض الكثبان الرملية بالقرب من البحر في سهل الجفارة وسهل سرت، كما تخترق معظم السهول الساحلية مجموعة كبيرة من الأودية الجافة التي تنبع من المرتفعات المتاخمة لها في طريقها إلى البحر، ويتميز الساحل الليبي باستقامته وقلة تعرجاته وندرة خلجانه باستثناء خليج سرت، وذلك على امتداد مسافات كبيرة باستثناء مواضع قليلة فيها يتوغل البحر في الداخل عند مصبات الأودية أو في المناطق التي تقترب فيها حافات المرتفعات الشمالية من البحر حيث تزداد تعاريج الساحل وتبرز فيه أحيانًا أخرى بعض الرؤوس أو الألسنة الصخرية داخل البحر (الهرام:١٩٩٥، ص٩٩).

ويمكن تقسيم الساحل الليبي إلى خمسة أقسام كما يلي:

- **سهل الجفارة:** يعد هذا السهل من أكبر السهول الساحلية بالأراضي الليبية، حيث تزيد مساحته على ١٧ ألف كم٢، ويظهر على شكل مثلث يقع رأسه في اتجاه الشرق بالقرب من مدينة الخمس، وتبلغ أطوال أضلاعه كما يلي: الضلع الجنوبي ويوازي الحافة الشمالية للمرتفعات الغربية ويبلغ طوله ٣٥٠ كم، والضلع الشمالي ويوازي ساحل البحر المتوسط ويبلغ طوله ٢٧٥ كم، والضلع الغربي مشكلاً الحدود الغربية للجماهيرية ويبلغ طوله نحو ١٥٠ كم، ويتميز الشريط الساحلي لسهل الجفارة باستقامته بصفة عامة حيث تختفي التعاريج والخلجان الساحلية في معظم أجزائه، باستثناء بعض التجاويف البسيطة عند

مصبات الأودية القليلة التي تصل إلى البحر أو البروز الصخري الصغير عند ميناء طرابلس أو اللسان الأرضي الذي يقع غرب مدينة أزوارة مكونًا جزيرة فروة **(الهرام:١٩٩٥، ص ص ١٠١-١٠٢)**، ويلاحظ أن الأعماق بالمنطقة تقل بالاتجاه غربًا، حيث يبعد خط عمق ١٠ أمتار مسافة ٣٠ كم عند مرسى البريقة، وأقل من كم عند طرابلس، ويقل بعده عن ٥٠٠ م عند ميناء الزواية النفطي (أبومدينة:٢٠٠٨، ص٣٢).

- **سهل الخمس ومصراته:** تتميز السهول الساحلية في هذه المنطقة بضيق مساحتها، وشدة انحدارها ووعورة سطحها، وتقطع السهل مجموعة كبيرة من الأودية القصيرة نسبيًا التي يلغب عليها شدة انحدار مقاطعها الطويلة وضيق مجاريها، ويصل بعضها إلى البحر مثل وادي كعام ووادي غيمة ووادي لبدة.

ويتميز الساحل في هذه المنطقة بانخفاضه وخلوه من التعاريج والخلجان الرئيسية ويستثنى من ذلك بعض الفجوات البسيطة عند مصبات الأودية وبعض الألسنة الصخرية والرملية الصغيرة التي تم استغلالها في إنشاء بعض المرافئ الصغيرة (الهرام:١٩٩٥، ص ١٠٢)، وتتفاوت الأعماق في المنطقة الشاطئية من مكان لآخر، حيث يقترب خط عمق ١٠ أمتار من الساحل عند مرسى زريق "حوالي كيلومترين"، بينما يبتعد لمسافة ٤ كم عند ميناء مصراته التجاري، ويضم هذا القسم عددًا من الموانئ المهمة، وهي ميناء مصراته التجاري، وميناء الحديد والصلب، وميناءي زليتن والخمس للصيد (أبومدينة:٢٠٠٨، ص٣٧).

- **سهل سرت:** تشمل هذه المنطقة جميع السهول المحيطة بخليج سرت؛ ما بين رأس البرج في الغرب، وبلدة الزويتينة في الشرق، ويمثل خليج سرت نفسه قوسًا عظيم الاتساع يوازي البحر ويبلغ طوله حوالي ٥٥٦ كم، ويتوغل ناحية الجنوب بمقدار درجتين ونصف من درجات العرض، بينما تصل بعض الأطراف الشمالية لساحل برقة وساحل طرابلس إلى حوالي خط عرض ٥٧ َ ٣٢ ْ فإن الطرف الجنوبي الشرقي للخليج يقع على خط عرض ١٥ َ ٣٠ ْ ، ويبلغ عرضه من الشمال إلى الجنوب حوالي ١٦٥ كم، وطوله من الشرق إلى الغرب ٢٧٠ كم، بينما يبلغ طول سواحله نحو ٧٥٠ كم (شرف:١٩٧١، ص ص٣٩-٤٠)، وتتميز سواحل سرت بشواطئها الرملية المنخفضة، وكثبانها الطويلة وكثرة سبخاتها مثل سبخة تاورغاء (الهرام:١٩٩٥، ص ١٠٣).

- **سهل بنغازي:** ينحصر سهل بنغازي فيما بين الهوامش الغربية للجبل الأخضر والساحل الشرقي لخليج سرت، ويبدو بشكل مثلث، يقع رأسه في اتجاه الشمال الشرقي بالقرب من مدينة توكرة "العقورية" ويمتد ضلعه الجنوبي من خط عرض أنتيلات في الشرق إلى شاطئ البحر المتوسط في الغرب (جودة: ١٩٧٣، ص١٠١)، ويتميز باستقامة تعاريجه وخلجانه وشواطئه الرملية وانخفاضها وندرتها، وتنتشر في هذا السهل العديد من الظواهر الكارستية كالبحيرات الكارستية مثل بحيرة عين زيانة وبحيرة يودزيرة (المرجع السابق، ص ١٠٥).

- **السهول الشرقية:** وتشمل جميع السهول الساحلية الواقعة بين مدينة العقورية والحدود الشرقية للأراضي الليبية، وتكاد السهول في تلك المنطقة تختفي اختفاءً تامًا تقريبًا، وتشرف حافة الجبل على مياه البحر في كثير من المواضع بجروف قائمة أو شديدة الانحدار، ويستمر الحال على ذلك حتى رأس عامر تقريبًا، ومن هنا يبدأ السهل الساحلي في الظهور مرة أخرى، ولكن بشكل شريط ضيق يستمر حتى درنة، ولا يلبث هذا الشريط أن يختفي مرة أخرى تحت ماء البحر إلى الشرق من هذه البلدة، وعند رأس التين يزداد اتساع الشريط الساحلي مرة أخرى خصوصًا حول القوس الذي يتكون منه ساحل خليج بمبة، ثم يضيق ثانية إلى الشرق من هذا الخليج، ويستمر على ذلك حتى السلوم (شرف:١٩٧١، ص٤٥)، وتعد سواحل هذا السهل وخاصة في منطقة البطنان والدفنة أقل استقامة من بقية السواحل الليبية حيث تنتشر بها الخلجان والفجوات العميقة التي تظهر عند مصبات الأودية القصيرة ذات الجوانب الحادة والانحدارات الشديدة (الهرام:١٩٩٥، ص ص ١٠٥-١٠٦).

ويتضح مما سبق مايلي:

- تطابق خط الساحل الليبي مع خط الأساس المستقيم في نقاط كثيرة، ويعزى ذلك إلى انتظام خط الساحل واختفاء التعاريج والخلجان الساحلية في معظم أجزائه باستثناء بعض التجاويف عند مصبات الأودية، وقد تبرز أحيانًا بعض الرؤوس الأرضية أو الألسنة الصخرية داخل البحر، والتي قد أُتخذت كنقاط أساس في أحيان أخرى.

- بلغ متوسط تباعد خط الأساس الليبي عن خط الساحل نحو ٢.٠٤ كم، ويرجع ذلك إلى وجود بعض التجاويف والفجوات البسيطة عند مصبات الأودية أو الألسنة الأرضية، وأحياناً وجود بعض البحيرات الكارستية.
- يأخذ خط الأساس الليبي المستقيم في البحر المتوسط نفس اتجاهات خط الساحل، وذلك صوب الجنوب الشرقي.

(٣) الجزر الليبية وتأثيرها على خط الأساس:

تنتشر قبالة الساحل الليبي عدة جزر صغيرة المساحة خالية من السكان قريبة من الساحل، ويوضح **الجدول (٣)** الجزر الليبية في البحر المتوسط والتي تم استخدام حد الجزر لسواحلها صوب البحر كنقاط ثابتة لخط الأساس، وفيما عداها لا توجد جزر بارزة اعتمد عليها خط الأساس الليبي، حيث تختفي الجزر على طول امتداد الساحل الواقع غربي خليج سرت.

جدول (٣) الجزر الليبية في البحر المتوسط المعتمدة كخط أساس.

الجزر	المساحة "كم٢"	البعد عن الساحل "كم"	خطوط الطول (شرق)	دوائر العرض (شمال)	رقم نقطة الأساس
فروة	٤.٧	٣.١٩	٢٠.٠٢ً ٤١َ ١١ْ	٤٠.٦٦ً ٠٧َ ٣٣ْ	٣
البردعة	٢م١٤٧	٠.١٠	١١.٠٧ً ١٤َ ٢٣ْ	٢٨.٣٤ً ٢٢َ ٣٢ْ	٤٢
العُلبة	١.٢	٣.٥٨	٠٤.٠٤ً ١٧َ ٢٣ْ	٠٧.٠٧ً ١٤َ ٣٢ْ	٤٣

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باستخدام برنامجي: Google Earth Pro (19/4/ 2024)، Arc GIS Pro 3.0.0

من خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:

بلغ عدد الجزر الليبية في البحر المتوسط والتي تم الاستناد عليها كنقاط أساس ثلاث جزر فقط، وجميعها صغيرة المساحة، إذ لم يتجاوز المتوسط الحجمي لها ٥.٩ كم٢، ومتوسط تباعدها عن الخط الساحلي ١١.٣ كم.

جاءت جزيرة فروة في المرتبة الأولى من حيث المساحة، بنحو ٤.٧ كم٢، وتقع شمال منطقة أبو كماش، وتتبع إداريًا مدينة زليتن، وتبتعد عن الساحل بنحو ٣.١ كم، وتتوافق مع النقطة (٣) من نقاط الأساس المستقيمة، تليها جزيرة العُلبة Al'ulbah والتي

تبلغ مساحتها ١.٢٥ كم٢، وتبعد عن الساحل الليبي بنحو ٣.٥٨ كم، وتقع بالقرب من عين العليمة، وتتوافق مع النقطة (٤٣) من نقاط خطوط الأساس المستقيمة، ثم جزيرة البردعة Bardah، وتبلغ مساحتها ١٤٧م٢، وتبعد نحو ١٣ كم عن خليج البمبة، وتعرف أيضًا باسم "جوكا" وتقع ما بين مدينتي درنة وطبرق، وتتوافق مع النقطة (٤٢) من نقاط الأساس المستقيمة.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى وجود مجموعة من الجزر الأخرى الواقعة بالقرب من خط الساحل الليبي، والتي لم يتم الاستناد عليها كنقاط أساس، ويبلغ عددها ست جزر وهي "الوطئة والحبري ومصراته وكواتب والحمام وبسيس"، وهي جزر صغيرة الحجم جدًا، إذ لم يتجاوز إجمالي مساحتها ٠.١٠ كم٢، ومتوسط تباعدها عن الساحل ١٤.٩ كم، ويعزى ذلك إلى قرب بعضها من جزيرتي البردعة والعُلبة والتي تم الاعتماد عليهما كنقاط أساس كجزيرتي مصراتة والوطئة، أو الاعتماد على رؤوس أرضية بارزة بديلاً عن الجزيرة كما هو الحال في جزيرة كواتب والتي تم الاعتماد على رأس أرضية بارزة تبعد عنها بمسافة ٣.٥ كم، أو وقوع بعضها في داخل خليج سرت ذو المياه الداخلية كما هو الحال في جزيرة الحبري والحمام.

ومن خلال ما سبق؛ يمكن القول بأن خط الساحل الليبي وشاطئه يمثلان نقطة ضعف من وجهة النظر الجيوستراتيجية في جسم الدولة الليبية وميدانًا مثاليًا للإبرار البحري، وذلك للاعتبارات التالية (شلبي:٢٠١٤، ص ص ٧٠-٧١):

- مدى استقامة خط الساحل: حيث يمثل استقامة الساحل حجر عثرة أمام إنشاء مراسي وقواعد بحرية كبيرة للدفاع عن الشاطئ، فضلاً عن عدم إتاحته الفرصة للقوات المدافعة التصدي للقوة المهاجمة الجاري إبرارها، وذلك بالضغط على هذه القوة من الجانبين، وهو الأمر الذي لا يتوافر إلا في حالة وجود خليج أو ساحل متعرج.
- مدى افتقار الساحل إلى الجروف والحوائط التي تعوق عمليات الإنزال البحري من قبل الدول الأخرى.
- مدى وقوع خط ساحل الدولة بين فكي سواحل الدول المجاورة، مما يجعل الضغط على ساحل هذه الدولة أمرًا ميسورًا، ويتيح تأمين الهجوم البحري على هذا الساحل من قبل الدول المجاورة.

- مدى تعرض ساحل الدولة للتيارات البحرية والعواصف الجوية الشديدة، أو موجات مد وجزر بينهما فرق كبير في المنسوب، وعدم تعرض الدولة الساحلية لذلك يعني إمكانية إقامة موانئ مؤقتة "أرصفة عائمة" على ساحل الإبرار لخدمة القوات المهاجمة.
- مدى ارتباط شاطئ الدولة بالطرق الجيدة التي تقوم على خدمته، وارتباطها بالأهداف الحيوية، ومدى قرب هذه الأهداف من الساحل، وتحقق ذلك من وجهة النظر الجيوستراتيجية يجعل الشاطئ منطقة إبرار مثالية، **شكل (٥)**.

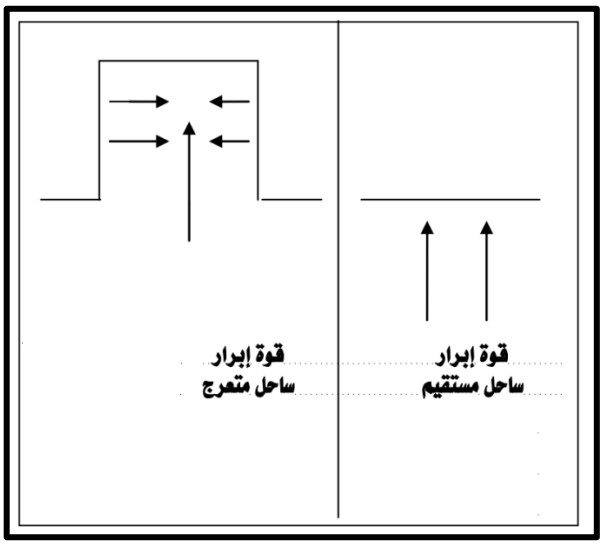

المصدر: (شلبي:٢٠١٤، ص٧٠)

شكل (٥) تأثير خط الساحل على تأمين الحدود البحرية.

ثالثًا: المياه الداخلية Internal Waters:

تعد المياه الداخلية مناطق إقليمية، وتنشأ المياه الداخلية عند استخدام خطوط أساس عبر خط المياه المنخفضة على طول الساحل، وينص القانون الدولي على استخدام خطوط الأساس المستقيمة التي تبدأ من الساحل لإغلاق الظاهرات الجغرافية مثل مصبات الأنهار وبعض الخلجان (Langford:1993, P.9)، وعليه؛ تتكون المياه الداخلية للدولة الساحلية من البحيرات والأنهار ومصباتها وموانئها ومرافئها وبعض خلجانها.

تنص المادة الثامنة من اتفاقية الأمم المتحدة الثالثة لقانون البحار على: "تشكل المياه الواقعة على الجانب المواجه للبر من خط الأساس للبحر الإقليمي جزءًا من المياه الداخلية للدولة" (UNCLOS III, P.28).

(١) قطاعات المياه الداخلية الليبية:

تنحصر المياه الداخلية الليبية في ثلاثة قطاعات كما يوضحها **الجدول (٤)، والشكلين (٦) و(٧).**

جدول (٤) قطاعات المياه الداخلية الليبية ومتوسط مساحاتها.

قطاعات المياه الداخلية	الامتداد	عدد القطع المستقيمة	طول خط الأساس "كم"	مساحة المياه الداخلية "كم^2"	% من المياه الداخلية	كم^2 من المياه الداخلية/كم من خط الأساس
المنطقة الغربية	رأس أجدير- ميناء زليتن	١٦	٣٠٧.٠٤	٣٦٣.٨	٠.٤٥	١.١٨
المنطقة الوسطي	زليتن- طلمثة (خليج سرت)	١	٥٥٦.١	٨٠٥١٥.١٠	٩٨.٦٩	١٤٤.٧٩
المنطقة الشرقية	طلمثة- خط الحدود المصرية الليبية	٤٥	٥١٩.١	٧٠٥.١	٠.٨٦	١.٣٦
الإجمالي	-	٦٢	١٣٨٢.٤	٨١٥٨٤.٤	١٠٠	٥٩.٠٢
المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Arc GIS Pro 3.0.0						

ومن خلال الجدول السابق والشكلين (٦) و(٧) يتضح ما يلي:

تبلغ مساحة المياه الداخلية الليبية في البحر المتوسط والمحصورة بين خط الأساس المستقيم صوب البحر وحد الجزر خط الساحل صوب البر ٨١٥٨٤.٤ كم^2، شكلت ما نسبته ٢٢.٣٨% من إجمالي مناطق الولاية البحرية الليبية، احتلت بها المرتبة الثانية من إجمالي نطاقات المياه الوطنية الليبية في البحر المتوسط.

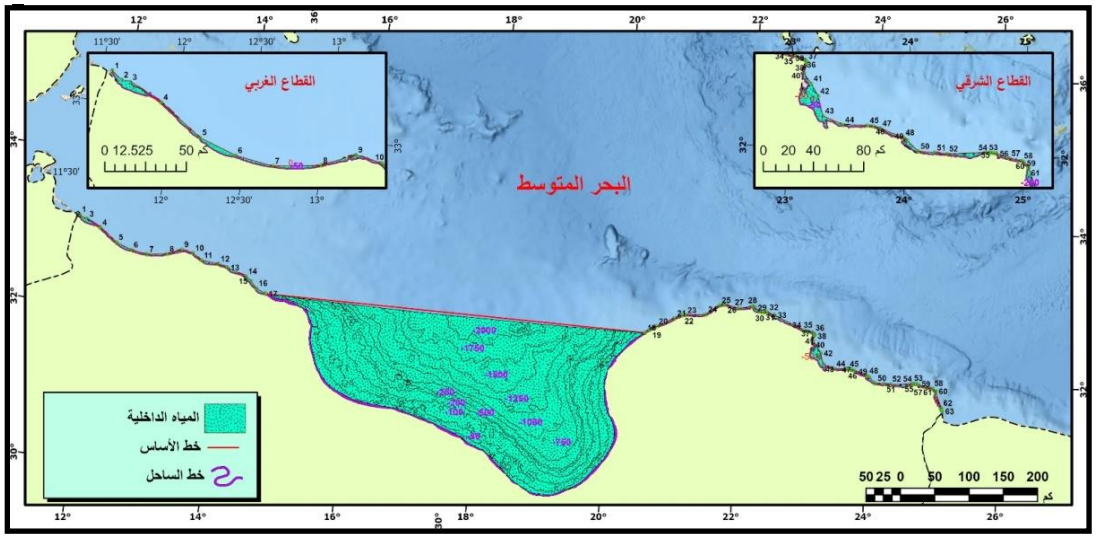

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج ArcGIS Pro 3.0.0 استنادًا إلى:

1. **Flanders Marine Institute (2023).** Maritime Boundaries Geodatabase: Internal Waters, version 4. Available online at http://www.marineregions.org/. https://doi.org/10.14284/631
2. **GEBCO Compilation Group (2023).** GEBCO 2023 Grid (doi:10.5285/f98b053b-0cbc-6c23-e053-6c86abc0af7b)

شكل (٦) المياه الداخلية الليبية وقطاعاتها.

(أ) التوزيع النسبي لمساحات المياه الداخلية بالنسبة لقطاعات الساحل الليبي	(ب) متوسط مساحة المياه الداخلية لكل كم من خط الأساس بالنسبة لقطاعات الساحل الليبي
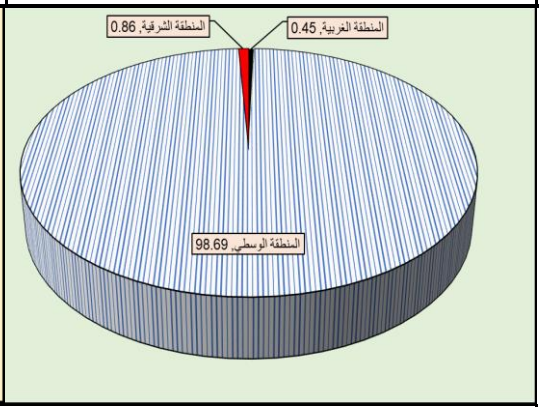	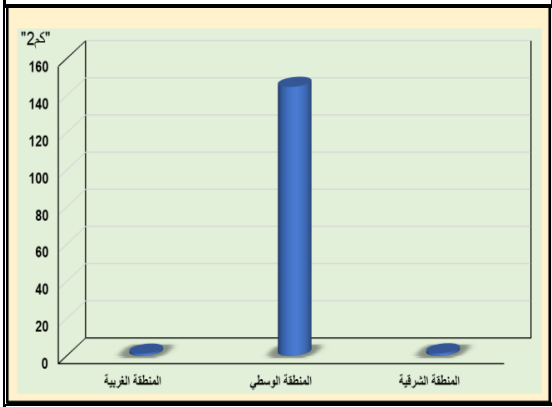

المصدر: من إعداد الباحثين استنادًا إلى بيانات الجدول (٤)

شكل (٧) التوزيع النسبي لمساحات المياه الداخلية ومتوسطها لكل كم من خط الأساس لقطاعات الساحل الليبي.

وتتدرج الأعماق بها لتتراوح ما بين (صفر: -٢٠٠م) بمتوسط حسابي -١١٦.٧م، ووسيط قدره -١٠٠م، في حين بلغ الانحراف المعياري ٧٦.٦، وتباينت المساحات التي يشغلها كل عمق، لتتصدر الأعماق (-٢٥: -٥٠م) المساحة إذ شكلت ما نسبته ٩١.١٤%، تليها الأعماق (-٥٠: -١٠٠م) بنسبة ٨.٧٠%، وأخيرًا الأعماق (-١٠٠: -٢٠٠م) بنسبة ٠.١٥% من إجمالي مساحة المياه الداخلية الليبية في البحر المتوسط.

انحصرت المياه الداخلية الليبية في قطاعات ثلاثة، **على النحو التالي:**

- **القطاع الغربي:** يمتد فيما بين رأس أجدير غربًا حتى ميناء زليتن شرقًا، وذلك فيما بين النقاط (١- ١٧)، ويحتل المرتبة الثالثة من حيث مساحة المياه الداخلية المحصورة فيما بين خطي الأساس والساحل بهذا القطاع، حيث يضم ٣٦٣.٨ كم^{٢} من المياه الداخلية، شكلت ما نسبته ٠.٤٥% من إجمالي مساحة المياه الداخلية الليبية في البحر المتوسط، ويعزى انخفاض المساحة إلى استقامة خط الساحل بدرجة كبيرة، وندرة وجود الجزر وقلة امتداد الرؤوس الأرضية، مما أدى إلى تطابق خط الأساس مع خط الساحل في نقاط كثيرة.
- **القطاع الأوسط:** ويشمل المنطقة فيما بين ميناء زليتن إلى طلمثة، ويستحوذ ذلك القطاع على ٩٨.٦٩% من إجمالي مساحة المياه الداخلية الليبية في البحر المتوسط، حيث بلغت ٨٠٥١٥.١ كم^{٢}، ويعزى ذلك إلى أن خط الأساس المستقيم (١٧- ١٨) والذي يشمل القطاع يخفي خلفه خليج سرت بمساحته الكبيرة.

وتتدرج الأعماق في الخليج باتجاه البحر المتوسط، إذ تتراوح بين (-٢٥: -١٧٥٠ م) تحت منسوب سطح البحر، بمتوسط حسابي قدره -٧٣٥ م، وانحراف معياري ٦١٤.٧، في حين بلغ متوسط المساحة التي تشغلها تلك الأعماق ٥٣٩٠ كم٢/ عمق، تشغل الأعماق (-٥٠: -١٠٠م) المرتبة الأولى من حيث المساحة التي تشغلها بنحو ٨٨١١.٨ كم٢، شكلت ما نسبته ١٦.٣% من إجمالي مساحة الخليج، فيما حلت الأعماق (-٢٥: -٥٠م) المرتبة الثانية بنسبة ١٢.٩% من إجمالي مساحة الخليج، وجاءت الأعماق ما بين (-٧٥٠: -١٠٠٠) في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت ١٢.٣% من إجمالي مساحة الخليج، وشكلت الأعماق (-٥٠٠: -٧٥٠م) ما نسبته ١١.١% من إجمالي مساحة المنطقة، وتناقصت بعد ذلك مساحات الأعماق حتي عمق (-١٥٠٠: -١٧٥٠م) لتشكل ١١٩٥.٩ كم٢، بنسبة بلغت ٢.٢% فقط من إجمالي مساحة الخليج.

- **القطاع الشرقي:** يمتد فيما بين طلمثة إلى نقطة خط التقاء الحدود المصرية–الليبية، وذلك فيما بين النقاط (١٨–٦٢)، إذ يشتمل على نحو ٤٥ قطعة مستقيمة من خطوط الأساس الليبي، ويستحوذ ذلك القطاع على نحو ٧٠٥.٥ كم^{٢} من مساحة المياه الداخلية، شكلت ما نسبته ٠.٨٦% من إجمالي مساحة المياه الداخلية الليبية والبالغة ٨١٥٤.٤ كم^{٢}، احتلت بها المرتبة الثانية من حيث حجم المياه الداخلية، ويرجع ذلك –نسبيًا– إلى تعرج بعض أجزاء الساحل، وبروز بعض الرؤوس الأرضية، إذ تزداد مساحة المياه الداخلية كلما ازداد تعرج خط الساحل.

بلغ إجمالي متوسط مساحة المياه الداخلية التي يحصرها كل كيلومتر طولي من خط الأساس الليبي في البحر المتوسط نحو ٥٩.٠٢ كم^{٢}/كم من خط الأساس، بمتوسط حسابي بلغ ٤٩.١ كم^{٢}/كم من خط الأساس، زاد ذلك المتوسط إلى ١٤٤.٧٩ كم^{٢}/كم من خط الأساس في القطاع الأوسط والذي يضم خليج سرت، ويعزى ذلك إلى طول خط الأساس في هذا القطاع والبالغ ٥٥٦.١ كم، وزيادة مساحة المياه الداخلية والبالغة ٨٠٥١٥.١ كم^{٢}، يليها القطاع الشرقي بنحو ١.٣٦ كم^{٢}/كم من الساحل، ويرجع ذلك إلى انخفاض مساحة المياه الداخلية على الرغم من طول الساحل، وجاء القطاع الغربي في المرتبة الثالثة والأخيرة بنحو ١.١٨ كم٢/كم من الساحل، ويرجع ذلك إلى انخفاض طول خط الساحل ومساحة المياه الداخلية خلفه.

(٢) خليج سرت وتصنيفه:

يقصد بالخليج وفقًا لاتفاقية البحار في مادتها العاشرة بأنه: "انبعاج واضح المعالم يكون توغله بالقياس إلى عرض مدخله على نحو يجعله يحتوي على مياه محصورة بالبر، ويشكل أكثر من مجرد انحناء للساحل، غير أن الانبعاج لا يعتبر خليجًا إلا إذا كانت مساحته تعادل أو تفوق مساحة نصف دائرة قطرها خط يرسم عبر مدخل ذلك الانبعاج"، وتعني مساحة الانبعاج؛ تلك المساحة الواقعة بين حد أدنى الجزر حول شاطئ الانبعاج وبين خط يصل بين حد أدنى الجزر على نقطتي مدخله الطبيعي، وحيث يكون الانبعاج بسبب وجود جزر أكثر من مدخل واحد، يرسم نصف الدائرة على قطر يعادل طوله مجموع أطوال الخطوط المرسومة عبر المداخل المختلفة، وتحتسب مساحة الجزر الموجودة داخل الانبعاج ضمن مساحة الانبعاج كما لو كانت جزءًا من مساحته المائية، وإذا

كانت المسافة بين حدي أدنى الجزر لنقطتي المدخل الطبيعي لخليج ما لا تتجاوز ٣٤ ميلاً بحريًا جاز أن يرسم خط فاصل بين حدي أدنى الجزر المذكورين، وتعتبر المياه الواقعة داخل هذا الخط مياهًا داخلية (UNCLOS III, PP.28-29)، وعليه تنقسم الخلجان إلى ثلاثة أنماط؛ النمط الأول وهي الخلجان الوطنية: وهي تلك الخلجان التي لا تزيد الفتحة التي توصلها بالبحر على ٢٤ ميلاً بحريًا وهي جزء أصيل من المياه الداخلية للدولة وتخضع لسلطانها، والنمط الثاني وهي الخلجان الدولية: وفيها تزيد الفتحة التي تربطها بالبحر على ٢٤ ميلاً بحريًا، وأخيرًا الخلجان التاريخية: وهي تلك الخلجان التي تصنف على كونها خلجاناً وطنية حتى وإذا زادت الفتحة التي تربطها بالبحر على ٢٤ ميلاً بحريًا، وتعد مياهه مياهًا داخلية خاضعة لسيادة الدولة الساحلية وسلطانها.

ولخليج سرت تأثير بالغ الخطورة على الأمن القومي للدولة الليبية ككل، حيث يمثل إقليمًا مستقلاً ومتفردًا بمعطياته الجغرافية المختلفة عن إقليمي برقة وطرابلس، وتوغله داخل الأراضي الليبية جعله كالقلب للدولة فاصلاً بين أكثر المناطق من حيث الكثافة السكانية، وبالتالي فإن أي خلل في هذا القلب ستكون له انعكاساته الخطيرة على الدولة، حيث وجود المورد الأساس والاستراتيجي لليبيا والمتمثل في حقول النفط جنوب هذا الإقليم، والذي يصدر عبر موانئه الأربعة "البريقة والسدرة ورأس لانوف والزويتينة" ما يقارب ٨٠% من النفط الخام، إضافة إلى تركز معظم الصناعات النفطية به مثل مجمع رأس لانوف للبتروكيماويات، فالظروف الجغرافية التي تميز منطقة خليج سرت جعلتها عبر المراحل التاريخية المختلفة حدًا فاصلاً حتي وصفت بأنها أشد الحدود الطبيعية والبشرية وضوحًا في العالم (المطردي:٢٠٢٢، ص٢٥٠).

وتبلغ مساحة الخليج نحو ٥٨٣١٩.٣ كم^{٢}، وتمتد فتحة الخليج فيما بين نقطتي الأساس (١٧– ١٨) بطول ٥٥٦.٢ كم، تعادل ٣٠٠.٣ ميلاً بحريًا، شكلت ما نسبته ٤٠.٢٣% من إجمالي طول خط الأساس الليبي المستقيم، ونحو ٢٦.٦٥% من طول الساحل الليبي والبالغ ٢٠٨٦.٣ كم، ويتوغل الخليج إلى عمق ٢٤٥.٦ كم داخل الأراضي الليبية في أقصى امتداد له.

وبتطبيق معيار قانون البحار على خليج سرت، **شكل (٨)** يتضح أن مساحة نصف الدائرة التي قطرها الخط الذي يصل بين نقطتي مدخل الخليج عند النقطة (١٧) من نقاط

إحداثيات خط الأساس المستقيم والواقعة عند رأس الزروق شمال مدينة مصـــراته غربًـــا، وإحداثياتها ٠٠.٠٠ً ٣٠ َ ٣٢ ْش، ٥٨.٠٦ً ٣٤ َ ١٤ ْق، إلى النقطة (١٨) والواقعة شمال سبخة الكوز بعد مدينة بنغازي شـــرقًا، وإحـــداثياتها ٠٠.٠٠ً ٣٠ َ ٣٢ ْش، ٠٣.٠٢ً ٣٠ َ ٢٠ ْق، واللتان أغلقتا بالقطعة المستقيمة (١٧– ١٨) تبلـــغ ١١٨٥٧٧ كـــم٢، بفـــارق بلـــغ ٦٠٢٥٧.٧ كم٢ عن إجمالي مساحة الخليج.

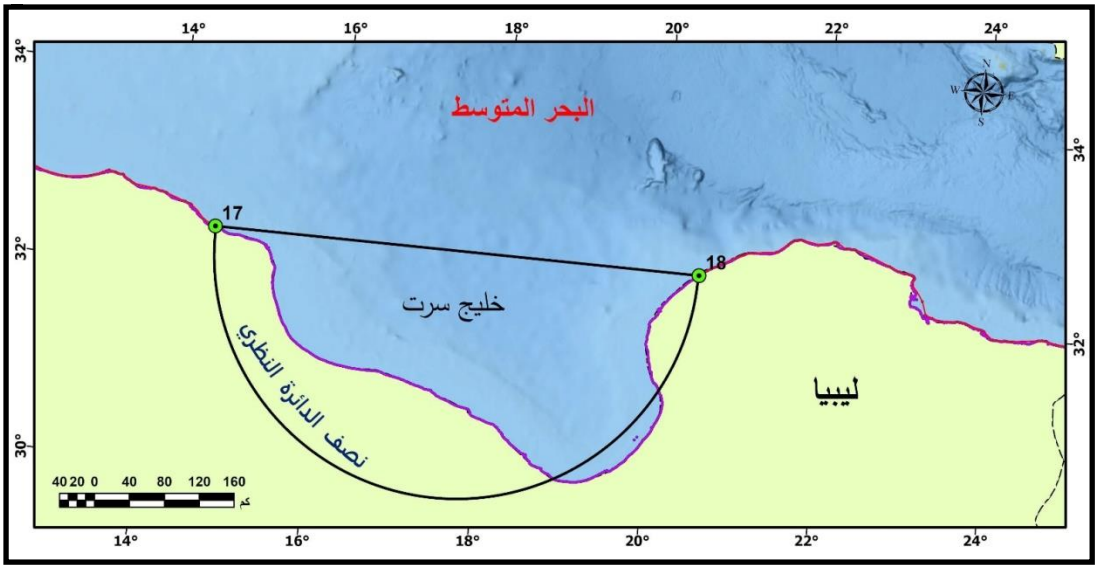

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Arc GIS Pro 3.0.0 تطبيقًا للمادة العاشرة من اتفاقية الأمم المتحدة.

شكل (٨) عدم توافق خليج سرت مع المعيار المساحي لتحديد الخليج كمياه داخلية.

ويتضح من الشكل السابق أن طول الخط الواصل بين نقطتي مدخل الخليج يتجاوز ٢٤ ميلاً بحريًا، إذ يصل طول الخط الواصل بين نقطتي الأساس ٣٠٠.٣ ميلاً بحريًا.

وعليه؛ يصنف خليج سرت وفقًا للمعيار المساحي بكونه خليجًا دوليًا، إلا أن خـــط الأساس الليبي والذي تم الإعلان عن إحداثياته بموجب قرار اللجنة الشعبية رقم ١٠٤ لعـــام ٢٠٠٥ جعل من الخليج مياهًا داخلية.

وأعلنت ليبيا في التاسع من أكتوبر عام ١٩٧٣ سيادتها على ميـــاه خلـــيج ســـرت بإعلان تم إرسال محتواه في مذكرة إلى الأمم المتحدة (Langford:1993, P.146)، باعتبـــاره خليجًا تاريخيًا، إذ يشكل جزءًا لا يتجزأ من أراضيها، ولذلك لا ينبغي حساب خط الأســـاس

من الخط الساحلي داخل الخليج، ولكن من أقصى نقاط الأرض، وذلك لأن خليج سرت محاط بالأراضي الليبية من الغرب والشرق والجنوب، وعليه؛ فإن الحدود الشمالية للساحل الليبي تبدأ من ٣٠ َ ٣٢° شمالاً (UN:1995,P.198)، وبما أن الخليج يخترق الأراضي الليبية ويشكل جزءًا منها فإنه يشكل مياهًا داخلية ومن وراءها المياه الإقليمية ويخضع لسيادتها الكاملة وولايتها القضائية من النواحي التشريعية والقضائية والإدارية وغيرها المتعلقة بالسفن والأشخاص التي قد تكون موجودة في حدودها، ولا يسمح للسفن الأجنبية الخاصة والعامة بدخول الخليج دون الحصول على إذن مسبق من السلطات الليبية ووفقًا للضوابط التي تضعها في هذا الشأن، وبشكل عام تمارس ليبيا حقوق السيادة الكاملة على خليج سرت كما تفعل على أي جزء من أراضي الدولة (National legislation:1973, P.26).

ويتضمن هذا الإعلان عدة مبررات للمطالبة الليبية باعتبار الخليج مياهًا داخلية، تتمثل في:

الحقوق القانونية: حيث توضح الفقرتين الأوليين من الإعلان الليبي وضع خليج سرت كخليج قانوني، إذ تشير إلى كون الخليج محاطًا من ثلاث جهات برًا، وإلى اختراقه للأراضي الليبية ليشكل جزءًا منها، وهو ما يتفق مع المادة العاشرة من اتفاقية عام ١٩٨٢.

الحقوق التاريخية: حيث مارست ليبيا السيادة على مياه خليج سرت عبر التاريخ ودون أي نزاع وهو ما يمكن تسميته بمطالبة "الخليج التاريخي الحقيقية"، كما أن السيادة على الخليج ضرورية للأمن القومي لليبيا.

وقد مارست الجمهورية العربية الليبية –عبر التاريخ ودون أي خلاف– سيادتها على الخليج، ونظرًا للموقع الجغرافي للخليج والذي يشرف على الجزء الشمالي من الدولة، مما يشكل أهمية استراتيجية بالنسبة لها، كونه يقع في قلب الأراضي الليبية، فضلاً عن أهميته التاريخية والجغرافية والاستراتيجية والاقتصادية، فيمكن من وجهة النظر الجيوستراتيجية اعتبار خليج سرت خليجًا تاريخيًا، وبالتالي يدخل في نطاق المياه الداخلية للدولة الليبية، وذلك استنادًا إلى **ما يلي:**

- **العوامل التاريخية:**

تاريخيًا تم في عام ١٧٩٦ إبرام معاهدة بين ليبيا والولايات المتحدة، تعهدت الأخيرة خلالها بدفع رسوم سنوية قدرها ٢٥٠ ألف فرنك مقابل حماية الأسطول التجاري

الأمريكي في البحر المتوسط، وفي عام ١٨٠٢ أجبرت ليبيا السويد على زيادة الرسوم السنوية إلى ٨ آلاف قرش بدلاً من ٥ آلاف بعد قيام البحرية الليبية بالاستيلاء على سبع سفن سويدية وإجبار حكومتها على دفع ١٥٠ ألف قرش غرامة بسبب انتهاك السويد للمعاهدة المبرمة بينهما في عام ١٧٩٥، وفي عام ١٧٩٦ أبرمت ليبيا مع الدانمارك اتفاقية للحماية البحرية، ولم تحترم الدانمارك تلك الاتفاقية وأجبرتها ليبيا على توقيع اتفاقية عام ١٧٩٩ لسداد الديون مع غرامة قدرها ٧٠ ألف قرش (داود: ١٩٩٩، ص ص٢٩٥- ٢٩٦)، ومنذ عام ١٨٨٣ مارست ليبيا حقها في مراقبة صيد الإسفنج في مياهها الإقليمية وخليج سرت، واستمرت في ممارسة هذا الحق حتى بعد أن أصبحت مستعمرة إيطالية عام ١٩١١، وأصدرت السلطات الإيطالية في ليبيا عددًا من اللوائح للتحكم في استغلال الموارد البحرية ظلت سارية المفعول بعد أن أصبحت ليبيا دولة مستقلة في عام ١٩٥١م، على سبيل المثال: منع المرسوم الملكي الإيطالي رقم ١٩٤٠/ ٥٩٥ السفن الحربية الأجنبية من الاقتراب من المياه الإقليمية الليبية في حدود ١٢ ميلاً بحريًا على طول السواحل من الحدود التونسية إلى الحدود المصرية، وقبلت جميع الدول المجاورة بذلك المرسوم ولم يتم الاحتجاج أو التشكيك به (Alsied:2006, P.60).

وأشارت ليبيا إلى أن قواتها البحرية كانت تسيطر على مياهها الإقليمية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ويتجلى ذلك بوضوح في قيام قواتها البحرية بمرافقة أي سفن تابعة لدول أجنبية تمر عبرها لحمايتها من القرصنة البحرية في البحر المتوسط، وفي الفترة ما بين عامي ١٦٦٢- ١٨١٦م أبرمت الدول المتوسطية وغير المتوسطية ما لا يقل عن ١٧ معاهدة سلام وتجارة مع حاكم طرابلس مما سمح للسفن الأجنبية بالإبحار دون عائق من الأسطول الليبي، ومنها الاتفاقية الموقعة بين ليبيا وجمهورية البندقية عام ١٧٦٤، والتي نصت على أن البحرية الأولى ستحمي بحرية الأخيرة أثناء مرورها عبرها(Ibid, P.61).

ويعترف القانون الدولي –دائمًا– بأن الخلجان لها ارتباط وثيق بالأرض وينبغي اعتبارها مياهًا داخلية وليس بحرًا إقليميًا (Churchill, Lowe:1999, P.41)، فالخلجان التاريخية حقيقة قائمة وموجودة ولا يمكن إزالتها أو محوها (Langford:1993, P.92)، وفي عام ١٩٨٢ اعتبرت محكمة العدل الدولية ما ورد أعلاه دليلاً على حق ليبيا في الجرف القاري بين ليبيا وتونس، وأشارت إلى ما يلي: لم ينص القانون الدولي على نظام واحد

للمياه التاريخية أو الخلجان التاريخية ولكن فقط على نظام محدد لكل حالة ملموسة ومعترف بها من المياه التاريخية أو الخلجان التاريخية (Alsied:2006, P.60).

وعليه؛ يظهر جليًا السيادة القانونية الليبية منذ تاريخ طويل على الخليج، والمعاهدات الموقعة بين هذه الدول خير شاهد على تلك السيادة، مما يوفر الأساس التاريخي للدولة الليبية في اعتبار الخليج مياهًا داخلية.

- **العوامل الجغرافية:**

تؤكد العوامل الجغرافية مدى سيطرة ليبيا على الخليج بإقامة المصايد الدائمة، فضلاً عن أن ضحالة مياه الخليج قد منعت الغير من ولوجه من الناحية العملية، وظل حكرًا على السفن الليبية، وبالتالي لم تتكون قاعدة عرفية دولية بالمرور خلال الخليج للدول الأخرى دون إذن مسبق من السلطات الليبية كونه لا يشكل ممرًا ملاحيًا دوليًا، وهو بذلك لا يشكل أي مصلحة جوهرية للمجتمع الدولي لبعده عن خطوط الملاحة الدولية من جهة ولضحالة مياهه من جهة أخرى، وخصصت المراسي المهمة الثلاثة الموجودة في عمقه "البريقة ورأس لانوف والزويتينة" لأعمال الصناعات النفطية الليبية وتصديرها عبر تلك المراسي (داود: ١٩٩٩، ص ٣٠٢).

واقتصاديًا؛ تتضح أهمية الخليج في كونه يشكل نحو ٢٦.٦% من إجمالي سواحل ليبيا وبالتالي فهو موردًا مهمًا من موارد الصيد، كما أن مناطق البترول الليبية المهمة تمتد من جنوب الخليج حتى حوض سرير بمسافة ٤٠٠ كم، ومن أهم هذه الآبار "آمال والنافورة وزليتن وزقوط وسماح"، وتم مد خطوط أنابيب النفط من هذه الآبار إلى الموانئ النفطية على الخليج في رأس لانوف والسدرة والبريقة والزويتينة، كما تتركز منشآت الصناعة النفطية على رأس لانوف والبريقة (داود: ١٩٩٩، ٢٩٦).

باختصار؛ تمارس ليبيا ولايتها القضائية على خليج سرت منذ فترة طويلة، ولم تعرب سوى بعض الدول عن تحفظاتها تجاه مطالبة ليبيا باعتبار الخليج مياهًا داخلية، وتعزى تلك التحفظات إما لأسباب سياسية كما في حالة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإسرائيل، أو لأن بعض الدول مثل مالطا وتونس وإيطاليا لديها سواحل على البحر المتوسط بالقرب من ليبيا، وقد أبدت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تحفظات مماثلة عندما أكدت إيطاليا مطالبتها بخليج تارانتو، وتم إبداء تحفظات أيضًا عندما أكدت روسيا

وكندا مطالبتهما بخليج بيتر العظيم وخليج هدسون على التـــوالي(Churchill, Lowe:1999, PP.43-45)، وفي هذا الصدد أجرت البحرية الأمريكية العديد من المناورات داخل الخلـــيج في الأعوام ١٩٨١–١٩٨٣ "التحليقات الجوية"، وأعوام ١٩٨٤، ١٩٨٦ واشـــتبكت معهـــا القوات الليبية للدفاع عن حقوقها في الخليج.

ويعتقد بأن اعتراض الولايات المتحدة على إعلان ليبيا لخليج سرت مياهًا داخليـــة واكب ظروفًا سياسية خاصة، تتمثل فيما يلي (داود: ١٩٩٩، ص ص ٣٠٣- ٣٠٤):

- صدور الإعلان الليبي إثر نشوب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ومشاركة ليبيا بها، وما أفضـــت إليه تلك الحرب من أثر واضح للمصالح الأمريكية مباشرة من مخاطرة كبيرة.
- توتر العلاقات بين الدولتين منذ عام ١٩٧٠ بسبب إنهاء القواعد الأمريكية في ليبيا.
- اتهامات الولايات المتحدة للدولة الليبية عام ١٩٧٥ بإنفاق أموال كبيرة علـــى التســـليح، وأنه خارج حاجات الدفاع الاعتيادية، وأن ذلك الإنفاق يأتي في إطار أعمال الإرهـــاب والتخريب.
- التقارب الليبي مع الاتحاد السوفيتي السابق، وتقلص نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن موقف الولايات المتحدة لم يتأيد من قبـــل أيـــة دولة، مما يدلل على خصوصية الموقف ولا علاقة له بحماية القانون الدولي، وإن المشـــكلة سياسية تطورت إلى عسكرية، إذ يؤكد الموقف التاريخي والقانوني، ويـــدعم ذلـــك الشـــكل الجغرافي إلى أحقية الجانب الليبي في خليج سرت.

رابعًا: المياه الإقليمية The Territorial Water:

تاريخيًا؛ كانت هناك طريقتان رئيسيتان معروفتان لتحديد عرض الميـــاه الإقليميـــة للدول الساحلية، تمثلت الطريقة الأولى فيما يسمى "قاعدة إطلاق المـــدفع"، وذكـــرت هـــذه القاعدة أن للدولة الساحلية الحق في البحر الإقليمي بقدر ما يستطيع المدفع البـــري إطـــلاق قذيفة مدفعية، أما الطريقة الثانية فكانت قاعـــدة الحـــد الثابـــت التـــي اســـتخدمتها الـــدول الاسكندنافية، حيث طالبتا الدنمارك والسويد بحلول القرن ١٨ ببحر إقليمي يمتد أربعة أميال بحرية باتجاه البحر من سواحلهما، وتبعتهما كل من الولايات المتحدة وبريطانيـــا بحلـــول أوائل القرن ١٩ (Bergmann:2018, P.4).

وتعد السيادة على منطقة بحرية مشاطئة هي حق قديم وأصيل للدول الساحلية، وتمتد ولاية الدولة على المياه الإقليمية إلى المجال الجوي أعلاه وإلى قاع البحر وباطنه، وكانت اتفاقيات الأمم المتحدة السابقة لقانون البحار اعتبارًا من عام ١٩٥٨ فصاعدًا قد فشلت في الاتفاق على عرض قياسي للبحار الإقليمية، وفي السنوات الأخيرة تصاعدت مطالبات الدول إلى ما يصل إلى ٢٠٠ ميل بحري، وفي شرق البحر المتوسط اعتمدت قبرص ومصر وسوريا ١٢ ميلاً بحريًا بحلول أوائل الثمانينيات بالاشتراك مع ٧٥ دولة أخرى، ولا يثير حد الـ ١٢ ميلاً أية مشاكل في شرق البحر المتوسط باستثناء اليونان وتركيا في بحر إيجه، وهو النزاع الأهم في منطقة البحر المتوسط، على الرغم من الترسيم الضمني للحدود الدولية بينهما كجزء من تسوية ما بعد الحرب العالمية الأولى في عام ١٩٢٣.

وإذا كان بداية المياه الإقليمية أو خط الأساس هو حدًا وطنيًا متروكًا للدولة الساحلية الحق الانفرادي في تحديده، شريطة التوافق مع قواعد قانون البحر –بالنسبة للدول التي صدقت عليه– وأن تخطر به الأمين العام للأمم المتحدة، فإن الأمر مختلف بالنسبة للحد الخارجي للمياه الإقليمية، فبينما يرى Prescott أن الدولة الساحلية ليست في حاجة إلى رسم الحد الخارجي لمياهها الإقليمية، إذ يكفيها رسم خط الأساس أو الإعلان عن إحداثياته، ثم تصبح مسألة التحقق من دخول المياه الإقليمية لدولة ما متروكًا للبحارة، إلا أن المادة ١٦ من قانون البحار تدعو الدول إلى الإعلان عن الخرائط أو قوائم الإحداثيات الجغرافية التي توضح الحدين الداخلي والخارجي للمياه الإقليمية (عيش:٢٠١١، ص١٤٢)، واكتفت الدولة الليبية بالإعلان عن الإحداثيات الجغرافية لخط الأساس والذي يمثل الحد الداخلي لمياهها الإقليمية ولم تعلن عن الحد الخارجي لها.

وتنص المادة الثالثة من اتفاقية الأمم المتحدة الثالثة لقانون البحار أن لكل دولة الحق في أن تحدد عرض بحرها الإقليمي بمسافة لا تتجاوز ١٢ ميلاً بحريًا مقيسة من خطوط الأساس (UNCLOS III, P.27)، على أن يكون الحد الخارجي للبحر الإقليمي هو الخط الذي يكون بُعد كل نقطة عليه عن أقرب نقطة على خط الأساس مساويًا لعرض البحر الإقليمي.

(١) تحديد المياه الإقليمية الليبية في البحر المتوسط:

تم تنظيم المياه الإقليمية الليبية بموجب القانون رقم ٢ الصادر في ١٨ فبراير ١٩٥٩، والمتعلق بترسيم الحدود للمياه الإقليمية، والذي نص في مادته الأولى على تحديد حدود المياه الإقليمية الليبية بـ ١٢ ميلاً بحريًا (National legislation:1959, P.1) وبذلك أصبحت ثاني دولة من دول البحر المتوسط تطالب بحد ١٢ ميلاً بحريًا، ولم تعترف الولايات المتحدة بذلك التحديد للمياه الإقليمية عام ١٩٨٥ (USA1997,P.285)، ويوضح **الشكل (٩)**، التحديد الجغرافي للمياه الإقليمية الليبية.

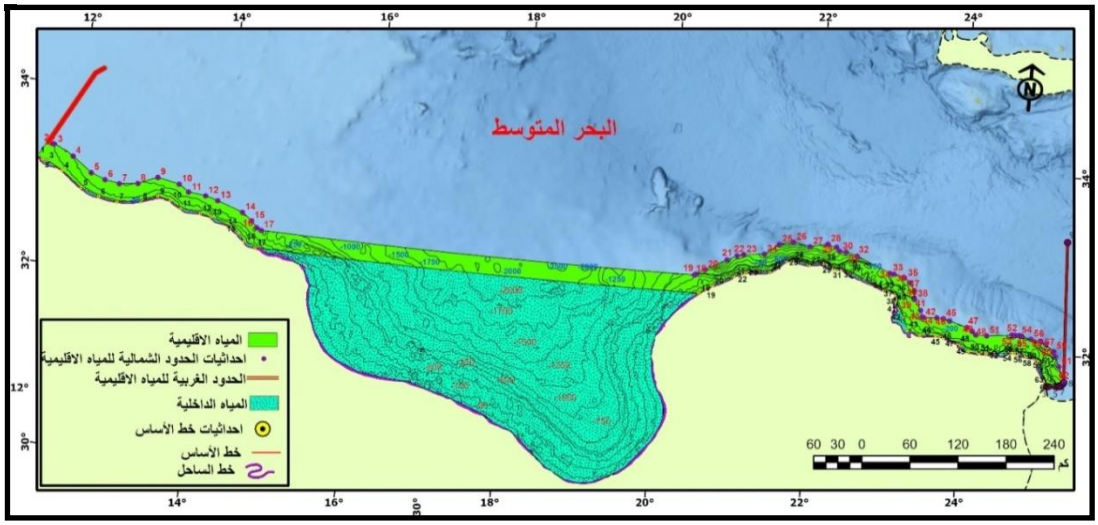

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج ArcGIS Pro 3.0.0 اعتمادًا على:

1. **Flanders Marine Institute (2023).** Maritime Boundaries Geodatabase: Territorial Seas (12NM), version 4. Available online at https://www.marineregions.org/. https://doi.org/10.14284/633
2. **GEBCO Compilation Group (2023).** GEBCO 2023 Grid (doi:10.5285/f98b053b-0cbc-6c23-e053-6c86abc0af7b)

شكل (٩) التحديد الجغرافي للمياه الإقليمية الليبية.

وبتحليل الشكل السابق يتضح ما يلي:

تبلغ مساحة المياه الإقليمية الليبية ٣٠٩٦٦ كم^{٢}، شكلت ما نسبته ٨.٤٩% من إجمالي مساحة منطقة الدراسة، وتحتل بها المرتبة الثالثة من حيث مساحات مناطق الولاية البحرية الليبية في البحر المتوسط.

تتدرج أعماق المياه الإقليمية لتتراوح بين (-٥٠: -٣٠٠٠م)، بمتوسط حسابي بلغ -١١٤٢.٣ م، وانحراف معياري ٩٦١.٣، في حين بلغ متوسط المساحات التي تشغلها الأعماق المختلفة ٢٢١٥.٣كم٢/عمق، بانحراف معياري ١.٦٧٧، شكلت الأعماق (-١٠٠: -٢٠٠م) المرتبة الأولى من حيث مساحة المياه الإقليمية بنحو ٥٤٧٣ كم٢، بنسبة ١٩% من إجمالي المساحة، تلتها الأعماق (-٥٠: -١٠٠) لتبلغ ٥٠٦٨ كم٢، تشكل ما نسبته ١٧.٦% من إجمالي مساحة المياه الإقليمية، في حين جاءت الأعماق (-١٧٥٠: -٢٠٠٠م) في المرتبة الثالثة بنسبة ١٣.١%، ثم الأعماق (-٢٥: -٥٠م) في المرتبة الرابعة بنحو ٢٩٠٦ كم٢، شكلت ما نسبته ١٠.١%، وشغلت الأعماق (-٢٥٠: -٥٠٠م) المرتبة الخامسة بنسبة ٧.٨% من إجمالي المساحة، لتتوزع النسبة الباقية على باقي الأعماق وتسجل أدناها في الأعماق (-٢٥٠٠: -٣٠٠٠م) بنحو ٧ كم٢، شكلت ما نسبته ٠.٠٢% من إجمالي مساحة المياه الإقليمية.

يبدأ تحديد المياه الإقليمية من خط الأساس الليبي المستقيم **على النحو التالي:**

- **الحدود الغربية للمياه الإقليمية الليبية:** تبدأ من نقطة التقاء الحدود الليبية-التونسية وإحداثياتها ٣٠.٠٣ً ١٠َ ٣٣ْ ش، ٤١.٠٠ً ٣٣َ ١١ْ ق، حتى النقطة ذات الإحداثيات ٥٩.٢٤ً ٣٩َ ١١ْ ق، ٤٦.٩٧ً ١٩َ ٣٣ ش، ويمثلان الخط الفاصل بين الحدود الليبية-التونسية بزاوية قدرها ٣١ْ في الاتجاه الشمالي الشرقي.
- **الحدود الشرقية للمياه الإقليمية الليبية:** تبدأ من نقطة التقاء الحدود المصرية-الليبية، وإحداثياتها ٢٩.٣٨ً ٣٩َ ٣١ ش، ٤٤.٥٦ً ٩َ ٢٥ْ ق حتى النقطة ذات الإحداثيات ٢٤ً ٤٢َ ٣١ْ ش، ٤٣.٧٣ً ٢٢َ ٢٥ْ ق وذلك في الاتجاه الشمالي الشرقي بزاوية قدرها في المتوسط ٧٤ْ ليشكلا معًا الخط الفاصل بين الحدود المصرية الليبية.
- **الحدود الجنوبية للمياه الإقليمية الليبية:** وتتمثل في الخط الواصل بين إحداثيات خطوط الأساس المستقيمة، حيث قيست المياه الإقليمية الليبية من خطوط الأساس المستقيمة بإحداثياتها باتجاه البحر المتوسط.
- **الحدود الشمالية للمياه الإقليمية الليبية:** تتبع الحدود الشمالية للمياه الإقليمية نفس مسار خط الأساس المستقيم في تعرجاته واستقامته، على بعد يتفق وحدود خط الأساس المستقيم الليبي بإحداثياته، وهي في ذلك تتبع طريقة التماثل Replica، وحددت بـ٦٢ من

نقاط الإحداثيات، وتبدأ من القنطة (١) غربًا وإحداثياتها ٤٦.٩٧ً ١٩َ ٣٣ْش، ٥٩.٢٤ً ٣٩َ ١١ْق على خط الحدود الليبية–التونسية، لتنتهي غربًا عند النقطة (٦٢) شرقًا وإحداثياتها ٥٢.٥٩ً ٢٢َ ٢٥ْق، ٢٧.٧٧ً ٤٢َ ٣١ْش على خط الحدود المصرية–الليبية، بإجمالي طول يصل إلى ١٤٦٥.٩ كم، مكونة إحدى وستون قطعة من الخطوط المستقيمة، بمتوسط حسابي قدره ٢٤ كم، وانحراف معياري ٦٨.٤، وبلغ أقصى طول للخط الواصل بين النقطتين (١٧– ١٨) ٥٤٣.٣ كم، وهي القطعة التي تناظر الخط المستقيم المحدد لمدخل خليج سرت.

(٢) تحديد الحدود الخارجية للمياه الإقليمية مع دولتي الجوار الجغرافي:

وعن تحديد الحدود الخارجية للمياه الإقليمية مع دولتي الجوار مصر وتونس، فلم تتفق ليبيا مع مصر في تحديد امتداد الحد البحري الفاصل بينهما، في حين لم يتم حسم امتداد حد المياه الإقليمية بينها وبين تونس إلا من خلال محكمة العدل الدولية.

(أ) الحدود البحرية بين ليبيا ومصر:

تم توقيع خط الحدود المصرية–الليبية عام ١٩٢٥، بين كل من إيطاليا صاحبة السيادة على ليبيا والدولة المصرية، إذ خططت بين ساحل البحر وخط عرض ٢٢° شمالاً.

وفقًا لقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٩٥ لعام ٢٠٢٢م بشأن تحديد الحدود البحرية الغربية لمصر في البحر المتوسط، وتنفيذًا لقانون رقم ٣٤ لعام ١٩٣٢ في شأن الموافقة على الاتفاقية المصرية الإيطالية بشأن الحدود الغربية لجمهورية مصر العربية الموقعة في ٦ ديسمبر عام ١٩٢٥م، فقد قررت مصر أن تبدأ الحدود الغربية للبحر الإقليمي لها في البحر المتوسط من نهاية الحدود البرية المصرية الليبية التي تشكل النقطة (١) وحتى مسافة ١٢ ميلاً بحريًا حتى النقطة (٨)، وتمتد الحدود البحرية الغربية لمصر في البحر المتوسط بعد ذلك باتجاه الشمال في خط مواز لخط الطول ٢٥° شرقًا، والذي يربط النقطة (٨) بالنقطة (٩) وقد تم إدراج إحداثيات النقاط من (١) إلى (٩) وفقًا للمسقط WGS84 (UN:2023b,P.15)، وذلك في **الملحق (٢) والشكل (١٠).**

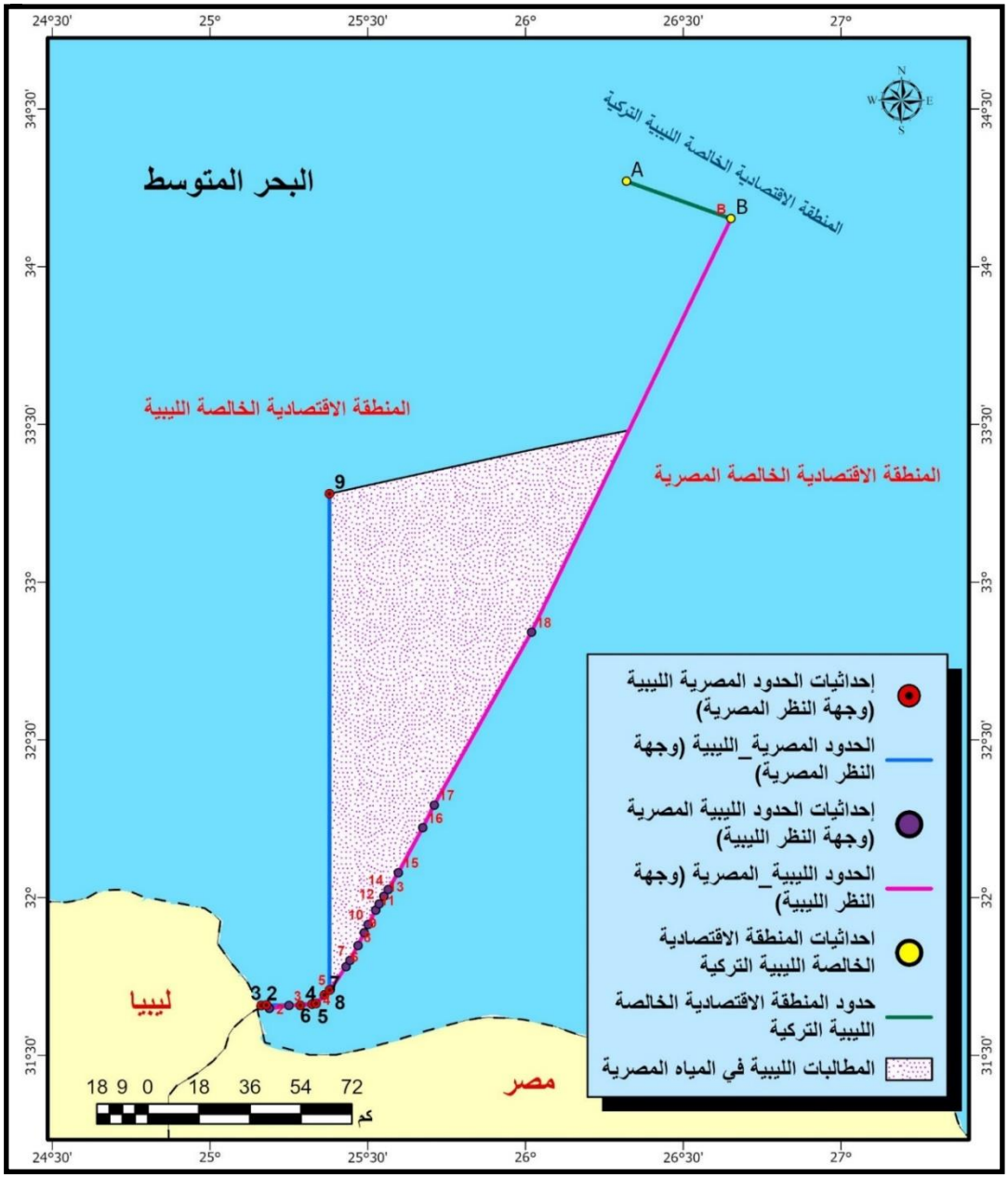

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Arc GIS pro 3.0.0 اعتمادًا على الإحداثيات الواردة في المحلقين (٢) و(٣).

شكل (١٠) الحدود البحرية المصرية الليبية.

من تحليل الشكل السابق يتضح ما يلي:

يبلغ طول خط الحدود ١٩٧.٢ كم، تعادل ١٠٦.٤ ميلاً بحريًا، وتبدأ من النقطة البرية (١) عند "مرسى الرملة" حيث نقطة التقاء الحدود البرية المصرية–الليبية، لتنتقل إلى النقطة (٢) وإحداثياتها ٢٩.٣٨ً ٣٩َ ٣١ْ ش، ٤٤.٥٦ً ٩َ ٢٥ْ ق، وذلك في اتجاه الشمال الشرقي بزاوية قدرها ٧٨ْ لمسافة تقدر بـ ١١.٧ كم، ويأخذ الخط مساره إلى النقطتين (٣)، (٤) وإحداثياتهما ٣٣.٥٦ً ٣٩َ ٣١ْ ش، ٤٤.٣٣ً ١٠َ ٢٥ْ ق و٣٠.٤ً ٣٩َ ٣١ْ ش، ١٠.٢٨ً ١٧َ ٢٥ْ ق على الترتيب بزاوية قدرها ٨٣.٥ صوب الشمال الشرقي.

يواصل الخط اتجاهه صوب الشمال الشرقي بزاوية قدرها ٧٤ْ بطول يصل إلى ٣.٥ كم، ومنها إلى النقطة (٦) في نفس الاتجاه بإحداثيات ٥١.٦٧ً ٣٩َ ٣١ْ ش، ١٠.١٥ً ٢٠َ ٢٥ْ ق، بزاوية قدرها ٣٧ْ وطول يصل إلى ١.٢كم، ويأخذ الخط مساره في نفس الاتجاه الشمالي الشرقي حيث النقطتين (٧) و(٨) بطول يصل إلى ٣.٨٩ كم، و٢.٣١ كم على الترتيب، لينتهي الخط عند النقطة (٩) وإحداثياتها ٤٨.٢٢ً ١٦َ ٣٣ْ ش، ٤٣.٧٣ً ٢٢َ ٢٥ْ ق، وطول يصل إلى ١٧٤.٤ كم.

يتكون خط البعد المتساوي بين الدولتين من جزأين؛ حدود بحرية إقليمية ومنطقة اقتصادية خالصة واحدة وحدود جرف قاري (El Diwany:2019, P.95).

واحتجت ليبيا لدى الأمم المتحدة في فبراير ٢٠٢٣م على القرار الرئاسي المصري بشأن تحديد الحدود البحرية الغربية لمصر، مطالبة بإعادة النظر في إطلاق المحادثات حول الحدود البحرية مع مصر(UN: 2023c, PP.1-2) ، معللة ذلك بأن إعلان مصر من جانب واحد للحدود البحرية يتداخل مع المياه الإقليمية الليبية والمنطقة الخالصة والجرف القاري، وعلى وجه التحديد من بين الإحداثيات التسعة التي أعلنتها مصر، فإن الخط الواصل بين الإحداثيين ٨ و٩ والذي يمتد موازيًا لخط الطول ٢٥ شرقًا ينتهك منطقة الصيد الليبية التي أعلنتها ورسمتها ليبيا في البحر المتوسط من خلال قراري اللجنة الشعبية العامة رقم ٣٧ ورقم ١٠٥ لعام ٢٠٠٥ (UN: 2023d, PP.1-5).

من وجهة نظر ليبيا يجب أن تعكس الحدود البحرية بين الدولتين خط متساوي البعد بين سواحل برين رئيسيين من الناحية الجغرافية، وفقًا لقائمة إحداثيات الحدود البحرية، كما هو مبين في **(ملحق ٣) والشكل (١٠)**، ومنهما يتضح **ما يلي:**

- يبلغ إجمالي طول خط الحدود –وفقًا لوجهة النظر الليبية– بين الدولتين إلى ٣١٦.٧ كم، تعادل ١٧١.٠٥ ميلاً بحريًا، وعليه؛ تبلغ مساحة منطقة المطالبات الليبية في المياه الإقليمية المصرية وجرفها القاري ٨١١٣.٦ كم٢.

- يبدأ خط الحدود من النقطة (١) بنهاية الحدود البرية المصرية–الليبية وفقًا لاتفاقية عام ١٩٢٥م، ومنها إلى النقطة (٢) وإحداثياتها ٥٤.٨ً ٣٨َ ٣١ْش، ١٨.٢٣ً ١١َ ٢٥ْق، في الاتجاه الشمالي الشرقي بزاوية قدرها ٧٩°، لتصل إلى النقطة (٣) في نفس الاتجاه وإحداثياتها ٢٦.٠٩ً ٣٩َ ٣١ْش، ٠١.٢٤ً ١٥َ ٢٥ْق، بطول ٥.٩ كم، ليواصل الخط اتجاهه نحو النقطة (٤) وإحداثياتها ٥١.٦٧ً ٣٩َ ٣١ْش، ١٠.١٥ً ٢٠َ ٢٥ْق، وذلك في الاتجاه الشمال الشرقي بطول يصل إلى ٨.١٨ كم بزاوية قدرها ٨٢°، ليمتد لمسافة ١٢ ميلاً بحريًا عند النقطة (٥) وإحداثياتها ٢٧.٧٧ً ٤٢َ ٣١ْش، ٥٢.٥٩ً ٢٢َ ٢٥ْق في الاتجاه الشمالي الشرقي بزاوية قدرها ٣٩°وطول يصل إلى ٦.٤٤ كم، ليواصل خط الحدود اتجاهه نحو الشمال الشرقي بزاوية متوسطها ٢٣°ولمسافة ٧٢.٣ كم حتي النقطة (١٧) وإحداثياتها ٣٧.٠٦ً ١٧َ ٣٢ش، ٣٨.٣٤ً ٤٢َ ٢٥ْق، ومنها إلى النقطة (١٨) وإحداثياتها ٢٨.٣٠ً ٥٠َ ٣٢ْش، ٠٦.٧٩ً ٠١َ ٢٦ْق في الاتجاه الشمالي الشرقي بطول يصل إلى ٦٧.٢٦ كم تعادل ٣٦.٣ ميلاً بحريًا، وتمثل الحدود الشرقية لمنطقة الصيد الخالصة الليبية في البحر المتوسط، لينتهي الخط إلى النقطة (B) وإحداثياتها ٠٧.٩٠ً ٠٩َ ٣٤ْش، ٠٦.٣٠ً ٣٩َ ٢٦ْق في اتجاه الشمال الشرقي بزاوية مقدارها ١٩°ولمسافة تبلغ ١٥٦.٨٦ كم، تعادل ٨٤.٧ ميلاً بحريًا، وتمثل النقطة الشرقية المتفق عليها بين كل من ليبيا وتركيا وفقًا لمذكرة التفاهم الموقعة بين الدولتين عام ٢٠١٩م.

وعادت مصر لتؤكد رفضها واعتراضها على كامل نقاط الإحداثيات بقائمة الإحداثيات الجغرافية للحدود البحرية الشرقية لدولة ليبيا في البحر المتوسط والمعلنة من جانب وزارة الخارجية والتعاون الدولي "لحكومة الوحدة الوطنية" المنتهية الولاية، وذلك في مذكرتها في ١٠ أبريل ٢٠٢٣ الموجهة إلى شعبة شئون المحيطات وقانون البحار بالأمم المتحدة، وذلك كون الحدود المعلنة من الجانب الليبي تقع بالكامل ضمن المناطق البحرية لجمهورية مصر العربية، وتمثل اعتداءً على الحقوق السيادية لمصر في منطقتها الاقتصادية الخالصة وجرفها القاري في البحر المتوسط(UN:2023f,P.1)، كما تؤكد مصر

ما سبق وأودعته بتاريخ ١٢ يناير ٢٠٢٣ والمتضمن القرار الرئاسي رقم ٥٩٥ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تحديد الحدود البحرية الغربية لمصر وقائمة الإحداثيات الجغرافية ذات الصلة (MZN 162.20023.LOS) وأكدت مصر على انفتاحها وحرصها على التعاون والتشاور مع دول الجوار والتفاوض معها بحسن نية عندما تتوافر الظروف الملائمة سعيًا للوصول إلى اتفاق حول تحديد الحدود البحرية بناءً على مبادئ القانون الدولي والحلول المنصفة والعادلة بما يحقق المصالح المشتركة.

وفي هذا الصدد؛ يجب أن يتم تحديد خط الحدود البحرية الإقليمية بين الدولتين وفقًا لقاعدة الحدود التي حددتها المادة ١٥ من اتفاقية الأمم المتحدة الثالثة لقانون البحار، والتي تنص على أنه لا ينبغي للدول ذات السواحل المتاخمة أن تمدد بحرها الإقليمي إلى ما بعد الخط المتوسط، وعليه؛ فإن خط الحدود بين البحرين الإقليميين لا ينبغي أن يمتد إلى خط تساوي البعد الذي تكون كل نقطة منه متساوية البعد عن أقرب نقاط الأساس ذات الصلة، ويجب أن تمتد المنطقة الاقتصادية وخط حدود الجرف القاري من نقطة نهاية حدود البحر الإقليمي لتلتقي بالنقطة الثلاثية بين مصر وليبيا واليونان، ومن المتوقع أن يؤدي خط تساوي المسافة الذي يحدد المنطقة الاقتصادية والجرف القاري بين الدولتين إلى نتيجة ترسيم عادلة (El Diwany:2019, PP.95- 96).

(ب) الحدود البحرية بين ليبيا وتونس:

يبدأ خط الحدود البحرية بين الدولتين بخط مستقيم من نقطة الحدود البرية عند "رأس أجدير" وإحداثياتها ٣٠.٠٣ً ١٠َ ٣٣ ش، ٤١.٠٠ً ٣٣َ ١١ْق، بطول يصل إلى ١٢٣.٧ كم قبل انحرافه نحو الشمال الشرقي بزاوية قدرها ٢٦ْ في حدود منطقة الجرف القاري بين الدولتين، والذي سيتم دراسته لاحقًا بالتفصيل.

خامسًا: المنطقة المتاخمة أو التكميلية The Contiguous Zone:

وتعني المياه الواقعة وراء المياه الإقليمية والمتاخمة لها، والتي يجوز للدولة الساحلية أن تتخذ فيها إجراءات جمركية أو مالية أو تتعلق بالهجرة أو الصحة، ولا يجوز أن يزيد امتدادها على ٢٤ ميلاً بحريًا من خط الأساس الذي تقاس منه المياه الإقليمية (UNCLOS III, P.35).

وبموجب اتفاقية البحر الإقليمي لعام ١٩٥٨ أعلنت ليبيا وفقًا لقرار مجلس الوزراء رقم ٧٢٧ الصادر في ديسمبر ٢٠٢٣ عن منطقة بحرية متاخمة لمسافة ١٢ ميلاً بحريًا وراء بحرها الإقليمي وملاصقة له وتمتد ٢٤ ميلاً بحريًا شمالاً مقيسة من خطوط الأساس المستقيمة المعتمدة (UN :2023e,PP.2-3)، على أن تمارس الدولة الليبية بموجب هذا القرار في المنطقة المتاخمة الولاية القضائية المخولة لها بموجب أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، وتنفيذ قوانينها المتعلقة بالصحة والبيئة والجمارك والهجرة، ولهذا الغرض تكون لها القدرة على:

- منع انتهاك قوانينها وأنظمتها المتعلقة بالأمن والجمارك والصحة والمالية والهجرة والبيئة.
- تنفيذ العقوبات المترتبة على مخالفة القوانين والأنظمة المشار لها، وأرفقت بهذا القرار جدول بإحداثيات المنطقة المتاخمة وحدودها، **الملحق (٤) والشكل (١١).**

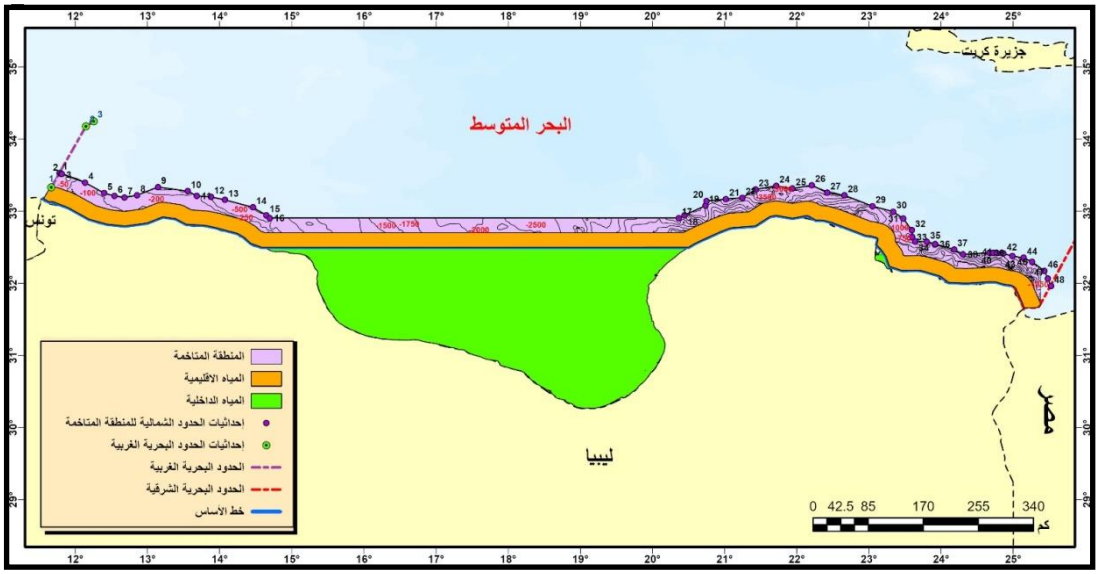

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Arc GIS Pro 3.0.0 اعتمادًا على الإحداثيات الواردة في الملحق (٤).

شكل (١١) المنطقة المتاخمة الليبية في البحر المتوسط وإحداثياتها.

من خلال دراسة الشكل السابق يتبين ما يلي:

بلغت مساحة المنطقة المتاخمة الليبية ٣٠٤٣٧ كم٢، احتلت بها المرتبة الرابعة، إذ شكلت نحو ٨.٣٥% من إجمالي مساحة مناطق الولاية البحرية الليبية في البحر المتوسط والبالغة ٣٦٤٥٢٤ كم٢.

تتدرج خطوط الأعماق في المنطقة المتاخمة لتتراوح بين (-٥٠م: -٣٥٠٠م)، بمتوسط حسابي قدره -١٣١٠م، في حين بلغت متوسط المساحات التي تشغلها الأعماق بنحو ٢١٧١.٢ كم٢/عمق، تشكل الأعماق (-١٠٠: -٢٠٠م) المرتبة الأولى من حيث المساحة حيث تبلغ ٣٦٨٥.٦ كم٢، تشكل ما نسبته ١٢.١% من إجمالي مساحة المنطقة المتاخمة، في حين تأتي الأعماق (-١٧٥٠: -٢٠٠٠م) في المرتبة الثانية بنسبة ١١.٩%، تلتها الأعماق (-٢٠٠٠: -٢٥٠٠م) بنسبة ١١% من إجمالي المساحة، وحلت كل من الأعماق (-٢٥٠: -٥٠٠م) و(-٧٥٠: -١٠٠٠م) في المرتبة الرابعة، بنسبتة ١٠.٤% من إجمالي مساحة المنطقة المتاخمة لكل منهما، وبلغت أدناها في الأعماق (-٣٠٠٠: -٣٥٠٠م) حيث تبلغ ٢٤٢.٣ كم٢، شكلت نحو ٠.٨% من إجمالي مساحة المنطقة المتاخمة.

حددت المنطقة المتاخمة الليبية في البحر المتوسط **كما يلي:**

- **الحدود الجنوبية للمنطقة المتاخمة الليبية:** وتمثلها الحدود الشمالية للمياه الإقليمية، والتي سبق دراستها بالتفصيل.
- **الحدود الشرقية للمناطقة المتاخمة الليبية:** وحددت بسبع من نقاط الإحداثيات، بطول يصل إلى ٣١.٠٥ كم٢، تعادل ١٦.٧٨ ميلاً بحريًا، وتبدأ من النقطة (١) ذات الإحداثيات ٢٧.٧٧ً ٤٢َ ٣١ْ ش، ٥٢.٥٩ً ٢٢َ ٢٥ْ ق وتأخذ اتجاهها صوب الشمال الشرقي بزاوية قدرها ٢٦ْ، لتصل إلى النقطة (٢) وإحداثياتها ٥٣.٤٩ً ٤٦َ ٣١ْ ش، ٥٢.٦٨ً ٢٥َ ٢٥ْ ق في نفس الاتجاه بطول يصل إلى ٩.٤ كم، ومنها إلى النقطة (٣) وإحداثياتها ٠٠.١٨ً ٤٨َ ٣١ْ ش في الاتجاه الشمالي الشرقي بزاوية قدرها ٢٥ْ بطول يصل إلى ٢.٣ كم، ليواصل الحد مساره إلى النقطة (٤) وإحداثياتها ٥٣.٧٧ً ٥٠َ ٣١ْ ش، ٠٧.٠٥ً ٢٨َ ٢٥ْ ق بزاوية قدرها ٢١ْ وبطول يصل إلى ٥.٨ كم، ومنها إلى النقطة (٥) وإحداثياتها ٢٠.٠٠ً ٥٣َ ٣١ْ ش، ٢٠.٩٢ً ٢٩َ ٢٥ْ ق بطول ٤.٩ كم في اتجاه الشمال الشرقي بزاوية قدرها ٢٠ْ، ليتجه خط الحدود صوب النقطة (٦) وإحداثياتها ٥٣.٩٣ً ٥٤َ

٣١ْ ش، ٠٥.٠٩ً ٣٠َ ٢٥ْ ق بطول يصل إلى ٣.٢ كم، لينتهي خط الحدود الشرقية للمنطقة المتاخمة الليبية في البحر المتوسط عند النقطة (٧) وإحداثياتها ٣٥.٠٩ً ٥٧َ ٣١ْ ش، ٢٨.٧٨ً ٣١َ ٢٥ْ ق، بطول يصل إلى ٥.٤ كم في الاتجاه الشمالي الشرقي بزاوية قدرها ١٩ْ.

- **الحدود الغربية للمناطقة المتاخمة الليبية:** ويمثلها الخط الواصل بين نقاط ثلاث من الإحداثيات، تبدأ بالنقطة (١) وإحداثياتها ٤٦.٩٧ً ١٩َ ٣٣ْ ش، ٥٩.٢٤ً ٣٩َ ١١ْ ق وذلك في الاتجاه الشمالي الشرقي بزاوية قدرها ٣٠ْ، ومنها يتجه الخط صوب النقطة (٢) وإحداثياتها ٣٠.٠٩ً ١٠َ ٣٤ْ ش، ٤٨.١٦ً ٠٨َ ١٢ْ ق، لينتهي خط الحدود الغربية للمنطقة المتاخمة إلى النقطة (٣) وإحداثياتها ٤٠.٠١ً ١٤َ ٣٤ْ ش، ١٧.٢٩ً ١٥َ ١٢ْ ق في نفس الاتجاه الشمالي الشرقي، بطول يصل إلى ١١٦.٤ كم، تعادل ٦٢.٨ ميلاً بحريًا.
- **الحدود الشمالية للمنطقة المتاخمة الليبية:** وتم تحديدها بـ ٤٨ من نقاط الإحداثيات، وتبدأ من النقطة (١) وإحداثياتها ٤٩.٠٦ً ٣١َ ٣٣ْ ش، ٤٦.٨٢ً ٤٦َ ١١ْ ق في اتجاه الجنوب الشرقي إلى النقطة (٤٨) وإحداثياتها ٣٥.٠٩ً ٥٧َ ٣١ْ ش، ٢٨.٧٨ً ٣١َ ٢٥ْ ق، ويمثلها الخط الواصل بين تلك النقاط، ويصل طوله إلى ١٣٨٩.١ كم، تعادل ٧٥٠.٠٨ ميلاً بحريًا، وتماثل الحدود الشمالية للمنطقة المتاخمة الحدود الجنوبية في اتجاهاتها وانحناءاتها كونها اعتمدت طريقة الربيلكا في تمثيلها.

سادسًا: المنطقة الاقتصادية الخالصة والحافة القارية The Exclusive Economic Zone and The Continental Margin:

لم تطالب الدول الساحلية للبحر المتوسط –لأسباب مختلفة– بمناطق اقتصادية خالصة، ولهذا لا تزال هناك منطقة من أعالي البحار، وتشمل هذه الأسباب الرغبة في الحفاظ على حرية الملاحة والوصول إلى الموارد السمكية وكذلك تجنب النزاعات على ترسيم الحدود في بحر صغير نسبيًا (De Vivero:2010, P.29)، ورغم ذلك فإن هذا لم يمنع الدول الساحلية من إعلان مناطق بحرية تقع جزئيًا ضمن إطار المناطق الاقتصادية الخالصة على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة الثالثة لقانون البحار.

ونصت المادة ٥٥ من اتفاقية الأمم المتحدة الثالثة لقانون البحار على أن المنطقة الاقتصادية الخالصة هي المنطقة الواقعة وراء البحر الإقليمي وملاصقة له (UNCLOS III,

P.43)، وتتمتع الدولة الساحلية في المنطقة الاقتصادية الخالصة بالحقوق السيادية لغرض استكشاف واستغلال وإدارة الموارد الطبيعية سواء أكانت حية أم غير حية، فضلاً عن المياه التي تعلو قاع البحر وباطن أرضه، والاستغلال الاقتصادي وإنتاج الطاقة من المياه والتيارات والرياح، وإنشاء واستخدام الجزر الصناعية والبحث العلمي البحري وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها (LIS :1992,P.43)، وتنص المادة ٥٧ من اتفاقية الأمم المتحدة الثالثة لقانون البحار على أنه: "لا تمتد المنطقة الاقتصادية الخالصة إلى أكثر من ٢٠٠ ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي" (UNCLOS III, P.44)، وذلك في حده الأقصى، وسواءً أكان ذلك على خرائط أو نقاط إحداثيات، مع ضرورة مراعاة الاعتبارات الجغرافية والقانونية المتفق عليها على أساس قواعد القانون الدولي (Naegwa:2019,PP.18-30).

كان تعريف الرصيف القاري في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الأولى عام ١٩٥٨ غامضًا ومرنًا، حيث نصت المادة الأولى على أن الجرف القاري يشير إلى قاع البحر وباطنه في المناطق المغمورة المتاخمة للساحل ولكن خارج منطقة البحر الإقليمي إلى عمق ٢٠٠ متر أو بعد هذا الحد إلى حيث يسمح عمق المياه السطحية باستغلال الموارد الطبيعية للمناطق المذكورة، وفي اتفاقية الأمم المتحدة الثالثة لقانون البحار تم تجاهل تعريف عام ١٩٥٨ وبُذلت محاولة لوضع تعريف منطقي للحافة القارية التي لا تشمل الجرف القاري فحسب، بل تشمل أيضًا المنحدر والارتفاع القاري (LIS:1992, P.47)، وتم تعريف الجرف القاري في اتفاقية الأمم المتحدة الثالثة لقانون البحار في مادته ٧٦ على أن: "يشمل الجرف القاري لأية دولة ساحلية قاع وباطن أرض المساحات المغمورة التي تمتد إلى ما وراء بحرها الإقليمي في جميع أنحاء الامتداد الطبيعي لإقليم تلك الدولة البري وحتى الطرف الخارجي للحافة القارية، أو إلى مسافة ٢٠٠ ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي إذا لم يكن الطرف الخارجي للحافة القارية يمتد إلى تلك المسافة، وتشمل الحافة القارية الامتداد المغمور من الكتلة البرية للكتلة الساحلية، وتتألف من قاع البحر وباطن الأرض للجرف والمنحدر والارتفاع، ولكنها لا تشمل القاع العميق للمحيط بما فيه من ارتفاعات متطاولة ولا باطن أرضه، ووفقًا لذلك تقرر الدولة الساحلية الطرف الخارجي للحافة القارية حيثما امتدت الحافة إلى ما يتجاوز

٢٠٠ ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي (UNCLOS III, PP.53- 54).

وتمارس الدولة الساحلية حقوقًا سيادية على الجرف القاري لأغراض استكشافه واستغلال موارده الطبيعية (UNCLOS III, P.54)، ومع اكتشاف الموارد الهيدروكربونية في الجرف القاري نشأت مسألة ولاية الدولة الساحلية على قاع البحر المجاور، ويعد الرئيس "ترومان" عام ١٩٤٥م أول من أدخل ذلك المفهوم إلى النظام القانوني على المستوى الدولي (Hollick:1976,P.23-35)، باعتبار موارد قاع البحر في الجرف القاري تابعة للولايات المتحدة وتخضع لولايتها القضائية وسيطرتها، وحذت العديد من دول العالم حذو الولايات المتحدة في المطالبة بالولاية القضائية على الجرف القاري، وسرعان ما اكتسب هذا المفهوم الاعتراف في القانون الدولي، وبموجب اتفاقية الجرف القاري لعام ١٩٥٨ مُنحت الدولة الساحلية حقوقًا سيادية حصرية لاكتشاف واستغلال الموارد الطبيعية للجرف القاري (Langford:1993, P.15)، وفيما يتعلق بالحد الخارجي للجرف القاري، فإن ILC اختارت في البداية خط العمق المتساوي البالغ ٢٠٠ متر، لأنه كان يعتبر بمثابة تحديد حافة الجرف القاري الجيولوجي، ولكنها أقرت في الوقت نفسه بأن التطورات التقنية المستقبلية قد تمكن الدول من استغلال الموارد الطبيعية لقاع البحر بما يتجاوز ذلك الخط، وبموجب اتفاقية الجرف القاري لعام ١٩٥٨ تم تحديد الحد الخارجي للجرف القاري للدولة بخط تساوي ٢٠٠ متر أو "ما وراء هذا الحد إلى حيث عمق الجرف القاري العلوي" بما يسمح باستغلال الموارد الطبيعية (Langford:1993, P.15)، وذاك الطرح غير ذا صلة بالبحر المتوسط، حيث لا يمتد الجرف القاري لأي من دوله لتلك المسافة باستثناء أجزاء من الجرف القاري لتونس.

وعليه؛ فإن العلاقة وثيقة وقوية بين كل من المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، إذ تحل الآن المنطقة الاقتصادية الخالصة محل الجرف القاري في جميع أنحاء العالم (Kansu:2020, P.56)، حيث تمتد المنطقة الاقتصادية الخالصة إلى ٢٠٠ ميل بحري تقاس من خط الأساس الذي بدأ منه قياس البحر الإقليمي، أما الجرف القاري فيمتد إلى ما وراء البحر الإقليمي حتى الطرف الخارجي للحافة القارية أو إلى مسافة ٢٠٠ ميل بحري من خطوط الأساس، ويجوز أن تمتد في حالات معينة إلى مسافة ٣٥٠ ميلاً بحريًا، وهكذا

فإن كل من المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري يمتدان في الغالب إلى ٢٠٠ ميل بحري، وإن كان من الممكن أن يمتد الجرف القاري إلى أبعد من هذه المسافة، وتتشابه حقوق الدولة الساحلية على الجرف القاري مع حقوقها على المنطقة الاقتصادية الخالصة، حيث يجوز للدولة الساحلية ممارسة حقوقها على المياه وعلى القاع وما تحت القاع بالنسبة للمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، مع ملاحظة أن المنطقة الاقتصادية الخالصة هي الحيز المائي، في حين أن الجرف القاري هو حيز القاع وما تحت القاع، أي التربة وما تحتها من طبقات أرضية، الأمر الذي دفع البعض إلى اعتبار المنطقة الاقتصادية الخالصة هي المياه التي تعلو الجرف القاري، في حين أن الجرف القاري هو قاع المنطقة الاقتصادية، مع الإشارة إلى أن الموارد الحية في العمود المائي لا تخضع لنظام الجرف القاري، وقد أكدت المادة ٥٦ من اتفاقية البحار لعام ١٩٨٢ على أن المنطقة الاقتصادية الخالصة تشمل المياه التي تعلو الجرف القاري، كما تشمل القاع أي الحيز الترابي (المختار:٢١٦، ص٣٧).

وخلال مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الثالثة لقانون البحار كانت هناك ثلاثة اتجاهات فكرية تتناول العلاقة بين المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، أولهما يرغب في إدراج نظام الجرف القاري في المنطقة الاقتصادية الخالصة، والثاني فضل اندماج المنطقتين ضمن نطاق ٢٠٠ ميل بحري وتطبيقه على الجرف القاري فقط، والثالث هو أن كلا النظامين يجب أن يستمرا في الوجود وأن يظلا مستقلين عن بعضهما البعض وهو ما تم اعتماده في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢م (Attard:1987,P.138).

وتلتزم الدول الساحلية في الظروف العادية بالموافقة العلمية البحرية للمشاريع البحثية التي تتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة الثالثة لقانون البحار ، وبالتالي فهي مخصصة حصريًا للأغراض السلمية والعلمية، ألا أن ليبيا تمنح موافقتها على مشاريع البحث العلمي بناءً على وجود العلاقات الدبلوماسية المشتركة مع دولة البحث، حيث إنها لم تصدق بعد على اتفاقية الأمم المتحدة الثالثة لقانون البحار(Alsied:2006, P.23).

وكما ورد في مقدمة الدراسة بأن حوض البحر المتوسط الشرقي بحر شبه مغلق تحده عشر دول، ويتميز الحوض بأن مناطقه البحرية محدودة نسبيًا حيث إن المسافة بين

أي من سواحله المتقابلة لا تتجاوز ٤٠٠ ميل بحري، وعليه؛ لا توجد إمكانية لأي من دول الحوض المطالبة بجرف قاري ممتد في شرق البحر المتوسط، ومع ذلك يحق لدول الحوض المطالبة بخط حدود بحري واحد يشمل كل من حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري (El Diwany:2019, P.57).

وأبدت كل من ليبيا والجزائر وتركيا في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الثالثة لقانون البحار اهتمامًا باعتماد قواعد محددة بشأن ترسيم الحدود البحرية للبحار شبه المغلقة مثل البحر المتوسط الضيق نسبيًا، إذ تتداخل المنطقة الاقتصادية الخالصة في معظم المناطق مع الجرف القاري في حدود ٢٠٠ ميل بحري، ويدفع هذا الوضع الجغرافي الدول المطلة على البحر المتوسط إلى اعتماد خط ترسيم الحدود بحدود بحرية "واحدة" لكل من المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري (Alsied:2006, P.47).

ويمكن استنتاج مطالبة ليبيا بالجرف القاري من قانون النفط لعام ١٩٥٥، على الرغم من عدم وجود حدود خارجية منصوص عليها في هذا القانون، حيث تنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من ذلك القانون على ما يلي: "يمتد هذا القانون إلى قاع البحر وباطنه الذي يقع تحت المياه الإقليمية وأعالي البحار المتاخمة لها الخاضعة لسيطرة وولاية المملكة المتحدة الليبية، ويعتبر أي قاع للبحر أو باطن الأرض المتاخم لأي منطقة لأغراض هذا القانون جزءًا من تلك المنطقة" (El Hakim:1979, P.34)، ويوضح **الشكل (١٢)** المنطقة الاقتصادية الليبية الخالصة في البحر المتوسط، ومنه **يتضح ما يلي:**

احتلت مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة الليبية في البحر المتوسط المرتبة الأولي من حيث إجمالي مساحة مناطق الولاية البحرية، حيث بلغت مساحتها ٢٢١٥٣٦.٦٣ كم^{٢}، شكلت ما نسبته ٦٠.٧٧% من إجمالي مساحة مناطق الولاية البحرية الليبية في البحر المتوسط والبالغة ٣٦٤٥٢٤.٢ كم^{٢}.

تتدرج الأعماق في المنطقة الاقتصادية الخالصة الليبية لتتراوح بين (-٥٠: -٤٥٠٠م) بمتوسط حسابي قيمته -١٣٨٤٢م، ووسيط مقداره -٨٨٥٢م، وتباينت المساحات التي يشغلها كل عمق، حيث جاءت الأعماق (-٢٠٠٠: -٢٥٠٠م) في المرتبة الأولى من حيث المساحة التي تشغلها بمساحة قدرها ٥٢٨٦٢ كم^{٢}، شكلت ما نسبته ٢٣.٩% من إجمالي مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة، تليها الأعماق (-٢٥٠٠: -٣٠٠٠م) حيث

شكلت نحو ١٥.١%، في حين جاءت الاعماق (-٢٥٠: -٥٠٠) في المرتبة الثالثة من حيث المساحة التي تشغلها بنسبة بلغت ١١.٢%، ثم الأعماق (-٣٠٠٠: -٣٥٠٠) في المرتبة الرابعة من حيث المساحة بمساحة بلغت ٢١٨٥٠ كم^{٢}، شكلت ما نسبته ٩.٩%، في حين جاءت الأعماق (-٣٥٠٠: -٤٠٠٠) في المرتبة الخامسة بنسبة بلغت ٧.٩% من إجمالي المساحة، وتباينت مساحات الأعماق بعد ذلك حتي تصل إلى أدناها في العمق (-٥٠م فأقل) لتشغل مساحة ١٣١كم^{٢}، تشكل ما نسبته ٠.١% فقط من إجمالي مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة الليبية في البحر المتوسط.

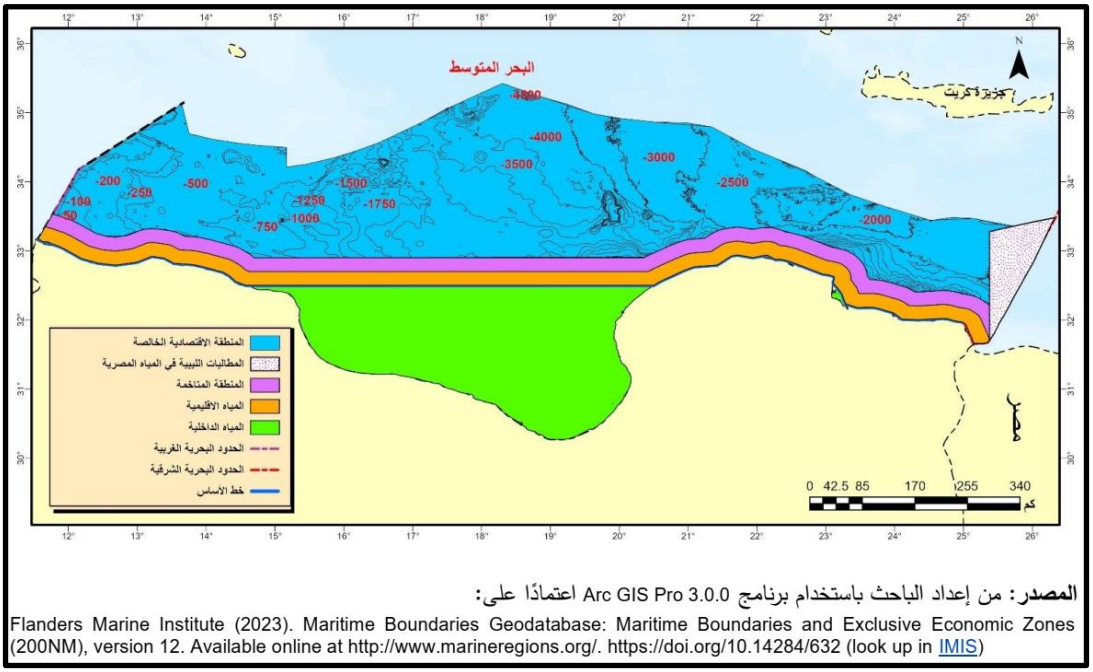

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Arc GIS Pro 3.0.0 اعتمادًا على:

Flanders Marine Institute (2023). Maritime Boundaries Geodatabase: Maritime Boundaries and Exclusive Economic Zones (200NM), version 12. Available online at http://www.marineregions.org/. https://doi.org/10.14284/632 (look up in IMIS)

شكل (١٢) حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة والحافة القارية لليبيا.

(١) حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة والرصيف القاري بين الدولة الليبية والدول المجاورة والمتقابلة:

(أ) الجرف القاري وحدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين ليبيا وتونس:

تقع منطقة النزاع الليبية بين رأس جدير ورأس تاجوراء، في حين تقع منطقة النزاع التونسية بين رأس جدير ورأس كبوديا القريبة من الحدود الليبية، وساعد على تفاقم

النزاع أن خليج قابس يأخذ شكلاً مقعرًا يجعل الساحل التونسي يكاد يكون متقابلاً وليس متجاورًا للساحل الليبي مع وجود بعض الجزر القريبة منه مثل جزر جربة وقرقنة في اتجاه ليبيا (داود: ١٩٩٩، ص٩٨)، ونظرًا لضحالة المياه فقد تمكنت تونس من ممارسة الصيد في جزء منها لمدة طويلة، وصارت تزعم أن لها حقوقًا تاريخية فيها.

وبدأت المفاوضات بين الدولتين لترسيم حدود الجرف القاري في عام ١٩٦٨ بعد تداخل تصاريح امتيازات التنقيب عن البترول في مناطق تبعد نحو ٥٠ ميلاً عن الشاطئ، وفي عام ١٩٧٣ اعتبرت تونس خليج قابس خليجًا تاريخيًا؛ وبالتالي جزءًا من المياه الداخلية التونسية ومن بعده يبدأ قياس المياه الإقليمية، مما يعني استقطاع مناطق بحرية ليبية لتدخل في الحدود التونسية، وأصدرت كلا الدولتين احتجاجات رسمية على الأنشطة البحرية للدولة الأخرى في عام ١٩٧٦، ووصلت الأمور إلى ذروتها في مايو ١٩٧٧ بعد أن تعاقدت ليبيا على منصة للتنقيب في منطقة متنازع عليها على بعد ١٢٠ كم شمال مدينة الزاوية، ضمن ما اعتبرته تونس بمثابة منطقة متنازع عليها لمياهها الإقليمية، وأنكرت ليبيا انتهاك المياه الإقليمية التونسية باعتبار أن المنصة كانت تعمل على الجرف القاري الليبي في منطقة تبعد ٤٥ كم شرق ما اعتبرته الحدود بين الجرف القاري للدولتين، وتم إحالة النزاع إلى المحكمة الجنائية الدولية في عام ١٩٧٧ من خلال الجامعة العربية(Langford:1993, P.549)، وبما أن كلتا الدولتين ليستا طرفا في اتفاقية الجرف القاري ومن ثم كان من المقرر أن يتم تحديد الحدود بينهما على أساس القانون العرفي بما يتوافق مع "المبادئ العادلة".

واقترحت تونس أربعة خطوط، إثنان يعتمدان على العوامل الجيومورفولوجية والجيولوجية وإثنان في الجغرافيا الساحلية، في حين اقترحت ليبيا مسارًا يتكون من جزأين اعتمادًا على معايير مختلفة لا سيما تشريعاتها الخاصة باستخراج النفط، كما أشارت إلى حقوقها في الجرف القاري وإلى العوامل الجيومورفولوجية.

ورفضت محكمة العدل الدولية عام ١٩٨٢ حجج الطرفين، حيث أوضحت أن منطقة النزاع جيولوجيًا هي امتداد طبيعي للدولتين، وبالتالي فإن اللجوء إلى العامل الجيولوجي ليس ملزمًا، ووجدت المحكمة أن هناك جرف قاري واحد تشترك فيه الدولتين، ولا يوجد انقطاع لقاع البحر ليشكل جرفين قاريين منفصلين، واستنادًا إلى ذلك فلا يمكن أن

يكون التحديد على أساس معيار الامتداد الطبيعي (المختار:٢٠١٦، ص١٣٣)، وأن الظروف الجغرافية المعنية لهذه القضية ليس الهيكل المادي لمناطق الجرف القاري على نحو يمكن معه تحديد منصف للحدود (أبو دقة :٢٠١٢، ص٨٩)، وطلبت الدولتين من المحكمة مراعاة شكل وتغير خط الساحل ووجود الجزر والنتوءات الجزرية بوصفها محددات جغرافية وثيقة الصلة بعملية التحديد، إلا أن المحكمة أوضحت بأن المراد هنا بشكل السواحل هي حصرًا التي لها علاقة بعملية تحديد الجرف القاري والواقعة بين رأس أجدير ورأس كبوديا فيما يخص تونس، ورأس تاجوراء فيما يخص ليبيا، حيث يلاحظ التغيير الجذري في اتجاه الخط الساحلي التونسي في خليج قابس، مما يؤدي إلى تعديل الوضع المتجاور إلى وضع متقابل، فيما طالبت ليبيا بتجاهل وجود جزر قرفنة وجربة والنتوءات المحيطة بهما عند التحديد؛ كونها أشكال استثنائية وصغيرة، في حين قررت المحكمة أن تعطي جزيرة قرفنة نصف الأثر، أما جزيرة جربة فقد أهملتها المحكمة ولم تعطها أي أثر، وقد نصت الاتفاقية في مادتها الأولى على أن خط تحديد الجرف القاري بين الدولتين يتكون من قطاعين على النحو التالي (National legislation:1988, P.1):

- **القطاع الأول:** يبدأ من النقطة التي يتقاطع فيها الحد الخارجي للبحر الإقليمي للدولتين بخط مستقيم يمتد من نقطة الحدود البرية "رأس أجدير" مرورًا بالنقطة ٥٥ ٣٣ ْشمالاً، و٣٣ ْشرقًا باتجاه البحر، مكونًا اتجاهًا نحو ٢٦ ْ شرقًا، وبالتالي على نفس الاتجاه إلى نقطة تقاطعها مع خط العرض٣٠ َ ١٠ ٣٤ ، بطول يبلغ ١٢٣.٧ كم بما يعادل ٦٧ ميلاً بحريًا.
- **القطاع الثاني:** عند النقطة التي يحددها خط العرض الموازي المذكور أعلاه ٣٠ َ ١٠ ٣٤ ْ، سينحرف خط التحديد نحو الشمال الشرقي بزاوية ٥٢ ْ، ويمتد باتجاه الشمال الشرقي حتى يلتقي بخط ترسيم الحدود مع الدول الثلاث "ليبيا وتونس ومالطا"، وذلك بطول يبلغ ١٧٧.٧ كم تعادل ٩٦ ميلاً بحريًا.

وفي أعقاب أحكام محكمة العدل الدولية في قضية الجرف القاري، وقعت ليبيا وتونس ثلاث اتفاقيات تتعلق بإنشاء مشروع مشترك للتنقيب عن النفط واستغلاله وتمويل المشروعات المشتركة، وحددت الاتفاقية الأولى حدود الجرف القاري كما هو موضح في الحكم، في حين تنص الاتفاقيات الأخرى على تدابير لمشروع تنمية مشتركة، وتنقسم منطقة

التنمية المشتركة إلى جزأين مقسمة تقريبًا بخط يمتد بالقرب من الحدود التي أشـــار إليهـــا الحكم، ومن المقرر إنشاء شركة تنقيب ليبية تونسية مشتركة في تونس تتمتع بوضع خاص كمؤسسة بحرية لاستكشاف حقل الغاز في الجزء الشمالي الغربي من المنطقة المشـــتركة، وبموجب اتفاق منفصل ستحصل تونس على ١٠% من الدخل من الإنتاج المســـتقبلي فـــي حقول النفط الواقعة على الجرف القاري الليبي الموافق للجزء الجنوبي الشرقي من منطقـــة الاستكشاف المشتركة (Miyoshi:1999,P. 34)، **شكل (١٣)**.

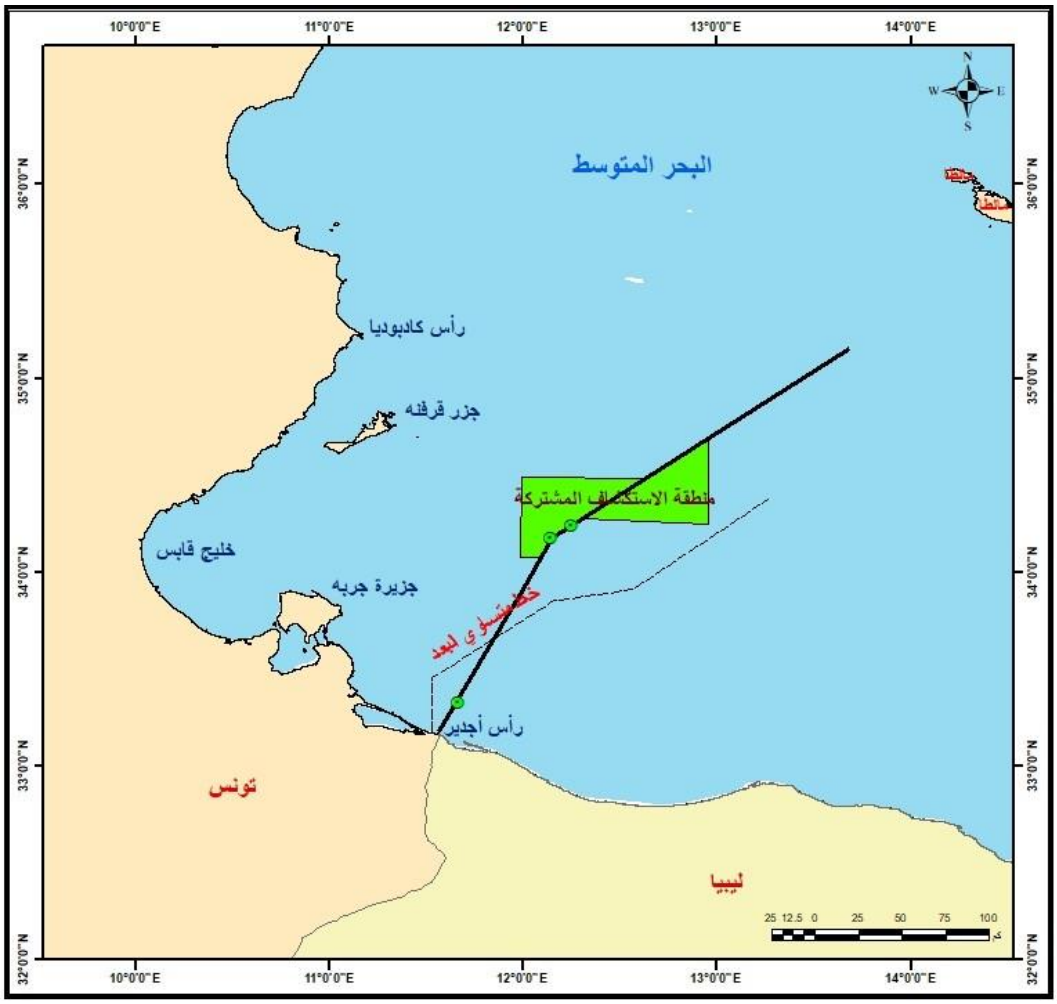

Source: The Figure was prepared by the researchers using a program ArcGIS Pro 3.0.0 based on: (Miyoshi:1999,P. 35), (DOALOS/OLA - UNITED NATIONS).

شكل (١٣) الحدود البحرية الليبية–التونسية ومناطق استكشاف البترول المشتركة.

وتم الأخذ بمبدأ التناسب، حيث يتم تحديد الحدود البحرية من خلال مراعاة النسبة بين مناطق المياه المنسوبة إلى كل طرف وطول السواحل الخاصة به، حيث قدمت فكرة التناسب بين مناطق الجرف القاري لكل من الدول الساحلية وطول الساحل المعني بعد الاتجاه العام للساحل؛ ويعزى ذلك إلى أن سواحل الدولتين متاخمة لبعضهما البعض، وأن مبدأ التناسب مطلوب بالفعل كمبدأ أساس لضمان أن تكون نتائج ترسيم الحدود عادلة، وعليه؛ فقد أعطت نسبة ٤٠% من الجرف القاري لليبيا و٦٠% منه لتونس، وقد حصرت المحكمة النسبية بين خط موازي يبدأ من رأس كمبوديا وآخر عمودي يبدأ من رأس تاجوراء.

ما يحتم على الدولة الليبية البدء في مفاوضات ترسيم الحدود البحرية إلى الغرب والشرق من خط مالطا/ ليبيا التابع لمحكمة العدل الدولية إلى الغرب مع إيطاليا وتونس وإلى الشرق مع مالطا وإيطاليا واليونان.

(ب) الجرف القاري وحدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين ليبيا وتركيا:

وقعت الدولتان مذكرة تفاهم(*) حول تحديد مجالات الصلاحية البحرية في البحر المتوسط عام ٢٠١٩م، حيث اتفقتا على أن تبدأ حدود الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين الجمهورية التركية ودولة ليبيا في البحر المتوسط من نقطة "أ" وإحداثياتها ١٣.٧٢٠ً ١٦َ ٣٤ْ ش، ١١.٦٤٠ً ١٩َ ٠٢٦ ق، وتنتهي عند النقطة "ب" وإحداثياتها ٠٧.٩ً ٠٩َ ٣٤ْ ش، ٠٦.٣ً ٣٩َ ٠٢٦ ق، وتم توضيح حدود الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة المحددة في الفقرة الأولى من هذه المذكرة في الخريطة البحرية رقم INT 308 Nautical Chart (data Source: BA 1983 Chart Ed.1992) بمقياس رسم 1: 1.102.000 (Memorandum of Understanding:2019, PP.1-16)، وتم توضيح الإحداثيات الخاصة بنقاط الأساس لتحديد خط الوسط في **الملحق (٥)** والتي يوضحها

(*) تتكون المذكرة من ديباجة وست مواد، تحدد المادة الأولى حدود الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدولتين وفقًا للمعايير المعمول بها والمعترف بها دوليًا، وتشتمل المذكرة على مرفقين، الملحق الأول عبارة عن خريطة توضح الحدود البحرية بين الدولتين، ويعطي الملحق الثاني الإحداثيات الأساسية لترسيم حدود الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين ليبيا وتركيا، وفي ١ أكتوبر عام ٢٠٢٠م سجل الأمين العام للأمم المتحدة مذكرة التفاهم بين الدولتين.

الشكل (١٤)، ويبلغ طول خط الحدود بين الدولتين وفقًا لمذكرة التفاهم الموقعة نحو ٣٣.٩ كم، بزاوية قدرها ٧٠° في اتجاه الجنوب الشرقي.

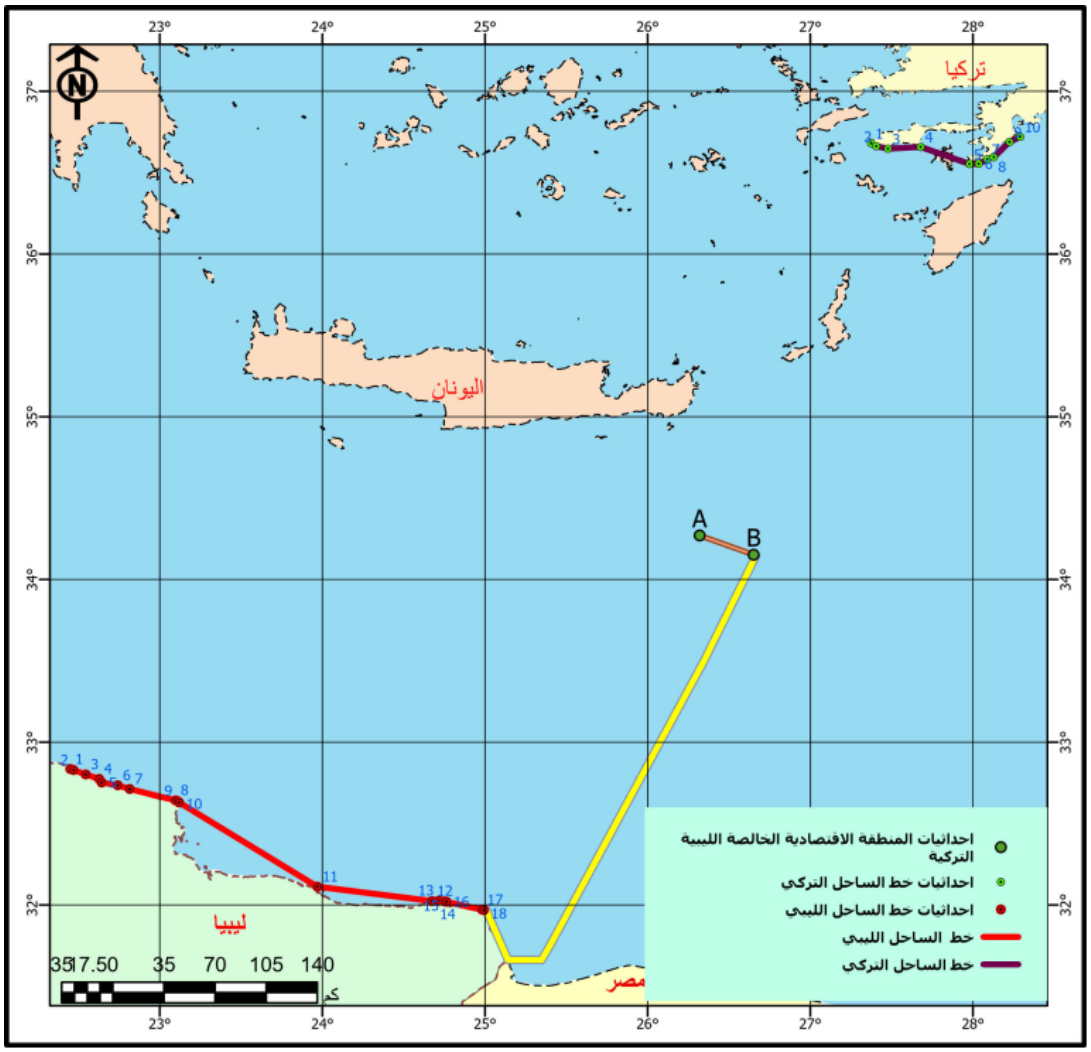

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Arc GIS Pro 3.0.0 اعتمادًا على: إحداثيات الملحق (٥).

شكل (١٤) حدود المياه الاقتصادية الخالصة والجرف القاري بين ليبيا وتركيا وفقًا لمذكرة التفاهم لعام ٢٠١٩م.

وتتمثل العوامل المحفزة لمذكرة التفاهم لعام ٢٠١٩م في النزاع على مناطق الولاية البحرية في شرق البحر المتوسط، في رغبة تركيا في التخلص من الحرمان

الاقتصادي والعزل السياسي بعد ظهور تحالفات استغلال منطقة شرق المتوسط وتشكيل منتدى غاز شرق المتوسط، وتحالفات مصر واليونان وقبرص، إضافة إلى اكتشاف موارد كبيرة من الغاز الطبيعي داخل المنطقة وفقًا لهيئة المسح الجيولوجي الأمريكية USGS، حيث تقدر احتياطات المنطقة بنحو ١٢٢.٣٧ مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي، ومتوسط يتراوح بين٤٨٣: ٣٧٥٩ مليون برميل من البترول (USGS:2010)، وتحقيق هدف تركيا في إفشال مشروعات نقل الطاقة إلى أوروبا وأن يتم ذلك من خلالها؛ مما أفضى إلى سلسلة من الاحتجاجات اليونانية والقبرصية في أعقاب مذكرة التفاهم وتم تقديمها إلى الأمم المتحدة، ولأن تركيا ليست طرفًا في كل من اتفاقية جنيف عام ١٩٥٨م أو اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، ولذلك فإن تلك الاتفاقيات ليست ملزمة لتركيا، ويمثل ذلك الوضع إحدى الحقائق الرئيسية للصراعات في المنطقة (Kansu:2020, P.54)، فضلاً عن عدم وجود حدود مشتركة أو مناطق بحرية متداخلة بين تركيا وليبيا، وبالتالي لا يوجد أساس قانوني لإبرام اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بشكل قانوني والإعلان عن إحداثيات المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، كما أن الاتفاقية تتجاهل وجود الجزر اليونانية في تلك المنطقة البحرية بما في ذلك جزيرة كريت، وتنتهك حقها في إنشاء مناطق بحرية كأي إقليم بري (UN:2020_a,P.2)، ومع توالي الاكتشافات البترولية تتزايد حدة النزاعات بين الدول في تحديد الولايات البحرية والخلافات حول طرق نقله.

واعترضت اليونان على ادعاءات ليبيا بشأن حدودها البحرية الشرقية ورفضتها، إذ تنتهك المنطقة الاقتصادية الخالصة اليونانية والتي جرى تحديد حدودها وفقًا للقانون الدولي، بموجب الاتفاق المبرم بينها وبين جمهورية مصر العربية بشأن تحديد حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدولتين والموقع في أغسطس ٢٠٢٠م (UN:2023a,P.1)، إذ تحرم المذكرة الجزر اليونانية في شرق البحر المتوسط بما في ذلك جزيرتي كريت ورودس الكبيرتين من أي جرف قاري أو منطقة اقتصادية خالصة، وتقيد استحقاقاتها البحرية ببحر إقليمي يبلغ طوله ١٢ ميلاً بحريًا (JIMÉNEZ:2021,P.11).

وكررت اليونان في مذكرتها المرسلة إلى الأمم المتحدة التأكيد على أن مذكرة عام ٢٠١٩ لاغية وباطلة ولا يترتب عليها أي أثر قانوني على الإطلاق، إذ تتجاهل الحقوق السيادية لليونان مما يشكل تهديدًا للسلام والاستقرار في منطقة البحر المتوسط.

ورفضت جمهورية قبرص محاولة تركيا تقديم الإحداثيات الجغرافية المتعلقة بالحدود الخارجية لجرفها القاري في شرق البحر المتوسط، والتي وصفتها بالتعدي على المناطق البحرية لقبرص وكذلك للدول الساحلية الأخرى في المنطقة، وجاء ذلك في رسالتها في ٢٤ أبريل عام ٢٠٢٠ لدى الأمم المتحدة والتي تتضمن رفض كامل للإحداثيات الجغرافية المدرجة، إذ ترمي تركيا إلى ترسيم الحدود البحرية مع الدول القارية التي ليس لها سواحل مقابلة أو متاخمة لها ولا تتقاطع مناطقها البحرية (UN:2020_b,P.1).

وأعربت الحكومة المصرية عن رفضها وعدم اعترافها بمذكرتي التفاهم المشار إليهما وتعتبرهما باطلتين ومعدومتي الأثر القانوني كونهما تمثلان خرق وانتهاك إجراءات إبرامهما للاتفاق السياسي الليبي الموقع ب"الصخيرات" في الأول من ديسمبر عام ٢٠١٥، فضلاً عن مذكرة التفاهم حول التعاون العسكري تسمح بأنواع مختلفة من التعاون العسكري والأمني وبنقل السلاح والذخيرة إلى الميليشيات الليبية، وعليه؛ تؤكد مصر رفضها وعدم اعترافها بأي إجراءات أو تصرفات أو آثار قانونية قد تنشأ عن مذكرتي التفاهم الباطلتين المشار إليهما (UN:2019, P.1).

وينطوي على الاتفاقية عرقلة تنفيذ اتفاقية المنطقة الاقتصادية الخالصة التي خططت لها قبرص واليونان، والتي تقع داخل حدود مذكرة التفاهم الليبية– التركية، إذ يستلزم الحصول على إذن من تركيا وليبيا لعبور السفن الأجنبية وأعمال الحفر والتنقيب عن البترول، وكذلك الأمر بالنسبة للطيران المدني، فضلاً عن عرقلة مشروع خط أنابيب EastMed والذي تقوده اليونان وقبرص وتدعمه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا وإسرائيل، ويستهدف نقل احتياطات الهيدروكربون في شرق البحر المتوسط عبر هذا الطريق(*)، وهذه هي نقطة التحول بالنسبة لمعادلة الطاقة في شرق البحر المتوسط

(*) في يناير ٢٠٢٠ وقعت قبرص واليونان وإسرائيل اتفاقية مشروع خط أنابيب الغاز EastMed ويمتد من المياه الإسرائيلية والقبرصية اليونانية إلى جزيرة كريت اليونانية، ثم إلى البر الرئيسي اليوناني ومن ثم إلى شبكة الغاز الأوروبية عبر إيطاليا، والذي من شأنه تنويع مصادر الطاقة في الاتحاد الأوروبي، وتبلغ تكلفة خط الأنابيب البالغ طوله ١٨٧٢ كم معظمه تحت الماء نحو ستة مليارات يورو، ويبدأ التشغيل الفعلي في عام ٢٠٢٥ (Stanicek:2020,P.2).

والتوازنات السياسية والجغرافيا السياسية للمنطقة، حيث اكتسبت تركيا التفوق في شرق المتوسط ومن المرجح أن تقترب دول المنطقة من تركيا لما للمصالح الاقتصادية من قيمة أكبر من الديناميكيات السياسية.

ويمكن القول بأن اتفاقية ليبيا مع تركيا أكثر ربحية مقارنة باتفاقية المنطقة الاقتصادية الخالصة المحتملة بين ليبيا وحكومة قبرص اليونانية وليبيا واليونان، إذ توسعت الحدود البحرية لليبيا باتجاه المياه الإقليمية لجزيرة كريت، وحصولها على مساحة أكبر من ١٦٧٠٠ كم^{٢} مقارنة بالاتفاق مع اليونان، بينما حصلت تركيا على منطقة اقتصادية خالصة إضافية تبلغ ٨٩٠٠ كم^{٢}، كما أنها تسهم أيضًا في زيادة مساحة الجرف القاري لتركيا بنحو ٣٠%، فضلاً عن إضعاف فرضية اليونان القائلة بأن الجرف القاري للجزر والمنطقة الاقتصادية الخالصة بها تابعة لها، إذ تدفع تركيا بمبرراتها بأنه من الممكن أن يكون للجزر جرف قاري فقط وليس منطقة اقتصادية خالصة، إذ أنه من غير الممكن أن تكون المنطقة الاقتصادية الخالصة أكبر من الجزر بـ ١٠: ٢٠ مرة (Kansu:2020, P.68)، وتصر تركيا بشكل قاطع على أن الجزر لا يمكن أن يكون لها تأثير على الإسقاط الساحلي لتركيا، حيث إن الجزر التي تقع على الجانب الخطأ من الخط الأوسط بين البرين الرئيسيين لا يمكن أن تخلق ولاية بحرية خارج مياهها الإقليمية لأن وجودها يشوه الترسيم العادل للحدود (JIMÉNEZ:2021,P.5)، وإن كان ذلك يتعارض ذلك مع المادة ١٢١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والتي تنص على أن الجزر تتمتع بنفس الوضع وبالتالي نفس الحقوق البحرية مثل الأراضي البرية الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى تضارب قرارات محكمة العدل الدولية في ذلك، ففي قرارها الصادر عام ١٩٧٧ بشأن النزاع بين المملكة المتحدة وفرنسا، قررت منح جزر القنال البريطانية ١٢ ميلاً بحريًا من المياه الإقليمية وأن يتم تقسيم المنطقة على أساس مبدأ عادل بين الدولتين، إلا إنه في القرار الأحدث والصادر في عام ٢٠٠٩ قررت أن جزر Serpents بين رومانيا وأوكرانيا لا يمكن أن يكون لها منطقة اقتصادية خالصة وجرف قاري، وتعتبر تركيا الجزر في بحر إيجه وشرق البحر المتوسط ذات أهمية ثانوية وأنه يجب في المقام الأول تفضيل الدول الساحلية عند تحديد أية منطقة ولاية بحرية، وأن هذه الجزر هي امتداد طبيعي لتركيا (Kırval:2021,P.99).

يضاف إلى ما سبق إن الدافع نحو استراتيجية الاتفاق الثنائي هذه بالنسبة لليبيا يتمثل في الأمن، إذ وعدت تركيا بزيادة المساعدات العسكرية وغيرها إلى رئيس الحكومة "فائز السراج" التي تتخذ من طرابلس مقرًا لها، وتخوض صراعًا مع قوة عسكرية منافسة في شرق ليبيا تحت قيادة "الجنرال خليفة حفتر"(JIMÉNEZ:2021,P.12).

وأدت الأحداث الأخيرة إلى تفاقم التوترات في المنطقة، ودفعت باليونان إلى طرد السفير الليبي من أثينا، والتوصل سريعًا إلى اتفاق مع مصر، ووضعت اليونان قواتها البحرية في حالة تأهب قصوى وأجرت مناورات عسكرية في البحر المتوسط برفقة سفن فرنسية، كما أجرت فرنسا وإيطاليا وقبرص واليونان مناورات عسكرية مشتركة.

وباستقراء ما سبق يمكن القول بأن تلك الاتفاقية لم تراع إحدى القواعد الأساسية في القانون الدولي ألا وهي سيادة الدولة؛ (Evans:2018,P.170) حيث إن لليونان أراض في تلك المنطقة ولم يتم دعوتها للاتفاقية، كما أن أحد أسس صنع اتفاقية دولية هو مبدأ حسن النية، وهو ما نصت عليه اتفاقية فينيا عام ١٩٦٩م ويجب تحديد الاتفاق أو تنفيذه وفقًا لذلك، وفي حالة الاتفاق التركي–الليبي بشأن الحدود البحرية فإن كلا الدولتين ليس لديهما حسن النية في عملية إبرام الاتفاق، حيث لم يتم دعوة اليونان لتكون طرفًا في الاتفاقية رغم علمهما بتأثير الاتفاقية على أراضي اليونان، فضلاً عن معرفتهما بوجود جزيرة مملوكة لليونان حول خط الحدود، ومما يعني أن تركيا وليبيا تعلمان بأنه سيكون هناك صراع إذا تجاهلتا وجود جزيرة كريت، ومن ثم فإن الاتفاق بين تركيا وليبيا بشأن الحدود البحرية غير صحيح لأنهما لم يحققا مبدأ حسن النية (Gunawan:2020,PP.178-179).

(ج) اتفاقية الجرف القاري وحدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين كل من ليبيا ومالطا نوفمبر ١٩٨٦:

اتفقت الدولتان في ٢٣ مايو ١٩٧٦ على تحكيم محكمة العدل الدولية لتحديد الحدود المقابلة للجرف القاري، وقررت المحكمة ضرورة تطبيق مبادئ العدالة، وتم اتباع إنشاء خط متساوي البعد بامتداد ٦٧ ميلاً بحريًا (De Vivero:2010, P.81)، وكان هذا الحكم أول قرار تم إقراره بعد الموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وتم التصديق على قانون ترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري في ١٠ نوفمبر عام ١٩٨٦، وذلك من أجل تنفيذ المادة الثالثة من اتفاقية عام ١٩٧٦، على أن

يكون تحديد منطقة الجرف القاري التابع للدولتين وفقًا لإحدى عشرة نقطة من نقاط الإحداثيات (National legislation:1986, P.1)، والتي يوضحها **الملحق (٦) والشكل (١٥).**

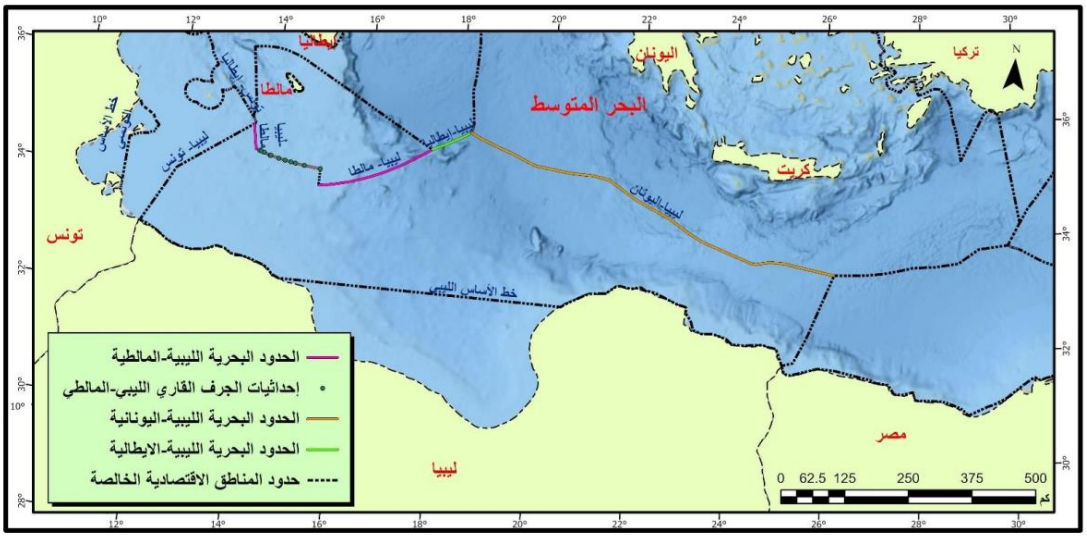

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Arc GIS Pro 3.0.0 اعتمادًا على:

1- Agreement between the Great Socialist People's Lybian Arab Jamahiriya and the Republic of Malta implementing Article III of the Special Agreement and the Judgment of the International Court of Justice, 10 November 1986(1).- available at: http://www.marineregions.org/documents/LBY-MLT1986ICJ.PDF

2-VLIZ Median Line.- available at: http://www.marineregions.org/eezmethodology.php

شكل (١٥) حدود المياه الاقتصادية الخالصة والجرف القاري بين ليبيا وكل من إيطاليا واليونان وفقًا لخط المنتصف ومالطا وفقًا لاتفاقية عام ١٩٨٦.

ويشكل خط حدود منطقة الجرف القاري بين الدولتين وفقًا للشكل السابق من الخط الواصل بين النقطة (١) وإحداثياتها ٤٦ً ٤٠َ ٣٤ْش، ٠٠ً ٥٠َ ١٣ق، إلى النقطة (١١) وإحداثياتها ٥٣ً ٢٩َ ٣٤ْش، ٠٠ً ١٠َ ١٥ق، في الاتجاه الجنوب الشرقي بزاوية متوسطها ٦٥.٩ْ، وبطول يصل إلى ١٢٤.٣ كم، تعادل ٦٧.١ ميلاً بحريًا، شكل ١٠ من الخطوط المستقيمة بين نقاط الإحداثيات بمتوسط طول ١٢.٤ كم، وانحراف معياري قدره ٨.٧، في حين نصت المادة الثانية من الاتفاقية المذكورة بإنه إذا ثبت أن الموارد الطبيعية في قاع البحر أو باطن أرضه تمتد على جانبي الجرف القاري على النحو المحدد في الاتفاقية بطريقة تجعل الموارد الموجودة في منطقة الجرف القاري لأحد الطرفين قابلة للاستغلال بالكامل أو جزئيًا من منطقة الجرف القاري للطرف الآخر؛ تتعهد السلطات

المختصة في الدولتين بالتشاور مع بعضهما البعض بهدف تحديد الطريقة التي سيتم بها استغلال هذه الموارد (UN:2003, P.1).

(د) حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري بين كل من ليبيا وإيطاليا:

اتخذت بعض دول البحر المتوسط مبادرات وطنية لتوسيع ولايتها القضائية من خلال المطالبة بالمنطقة الاقتصادية الخالصة، مما يحتم على ليبيا الشيء نفسه وتعلن عن منطقة اقتصادية خالصة ليبية تمتد إلى ما يصل إلى ٢٠٠ ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي، عندما تتداخل أجزاء من المنطقة الاقتصادية الخالصة الليبية المذكورة مع أجزاء من المنطقة الاقتصادية الخالصة لأية دولة أخرى لها سواحل مقابلة لليبيا مثل إيطاليا واليونان ومالطا، فإن ترسيم الحدود بين المنطقة الاقتصادية الخالصة الليبية والمنطقة الاقتصادية الخالصة للدول الأخرى يجب أن يتم عن طريق الاتفاق من أجل تحقيق نتيجة عادلة، وفي حالة عدم وجود اتفاق يجب ألا تمتد المنطقة الاقتصادية الخالصة الليبية إلى ما هو أبعد من خط الوسط (IILSS: May 2021) .

ووفقًا لذلك فإن خط المنتصف للفصل بين المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدولتين يبدأ من نقطة التقاء المناطق الاقتصادية الخالصة بين كل من ليبيا ومالطا وإيطاليا، وإحداثياتها ٥٥ً ٣َ ٣٥ْ ش، ٥٣ً ٢٩َ ١٧ ق، ليأخذ الخط اتجاهه صوب الشمال الشرقي بزاوية قدرها ٦٣ْ ليصل إلى نقطة نهايته عند التقاء المناطق الاقتصادية الخالصة لكل من ليبيا وإيطاليا واليونان وإحداثياتها ٣٦ً ٢٥َ ٣٥ ش، ١١ً ١٨َ ١٨ ق، ويبلغ طول خط المنتصف الفاصل بين الدولتين ٨٣.٧ كم تعادل ٤٥.٢١ ميلاً بحريًا، **شكل (١٥).**

(هـ) حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري بين كل من ليبيا واليونان:

يتفق الخط الفاصل بين الدولتين مع قاعدة خط المنتصف، وتبدأ من نقطة التقاء المناطق الاقتصادية الخالصة لكل من ليبيا وإيطاليا واليونان وإحداثياتها ٣٦ً ٢٥َ ٣٥ ش، ١١ً ١٨َ ١٨ ق، ليتجه الخط بينهما صوب الجنوب الشرقي بزاوية متوسطها ٧١.٨ْ ليصل إلى نقطة التقاء المناطق الاقتصادية الخالصة بين كل من ليبيا واليونان ومصر وإحداثياتها ٤٨.٢٢ً ١٦َ ٣٣ ش، ٤٣.٧٣ً ٢٢َ ٢٥ ق، ويعد هذا الخط هو أطول الحدود

البحرية الفاصلة بين ليبيا وجيرانها المتشاطئة في البحر المتوسط، إذ يصل طوله إلى ٧٧٨.٢١ كم بما يعادل ٤٢٠.٢ ميلاً بحريًا، **شكل (١٥)**.

(٢) منطقة الصيد الخالصة الليبية The Libyan Exclusive Fishing zone:

وتعني منطقة ذات عرض متغير يصل إلى ٢٠٠ ميل بحري، تعلنها الدولة الساحلية حول خطها الساحلي، وتمارس عليها السيطرة على الوصول إلى موارد مصايد الأسماك، وليس لها أي تأثير قضائي على الموارد الأخرى (De Vivero:2010, P.29).

وقد طالبت العديد من الدول بالمياه الإقليمية من أجل حماية موارد مصايد الأسماك، ومع إعلان ترومان عام ١٩٤٥ بشأن مصائد الأسماك الساحلية والذي أنشأت الولايات المتحدة بموجبه مناطق محمية لحماية مصائد الأسماك في مناطق معينة متاخمة للمياه الإقليمية، وفي عام ١٩٥٤ ذكرت لجنة القانون الدولي بالأمم المتحدة بأنه لا يجوز للدول أن تطالب بحقوق حصرية في صيد الأسماك فيما يتجاوز حد ثلاثة أميال بحرية (Langford:1993, P.18)، وفي اتفاقية الأمم المتحدة الثالثة لقانون البحار أصبح مفهوم منطقة الصيد المتاخمة التي تتمتع فيها الدولة الساحلية بحقوق الصيد التفضيلية مرتبطًا بمطالبات العديد من الدول النامية بمناطق الصيد الوطنية التي يبلغ طولها ٢٠٠ ميل بحري.

وطالبت ليبيا بـ "منطقة الصيد الخالصة" بموجب قرار اللجنة الشعبية رقم ٣٧ لعام ٢٠٠٥م بشأن إعلان حماية الثروة السمكية في البحر المتوسط، والذي نص في مادته الأولى على أن: "يتم تحديد منطقة حماية الثروة السمكية في منطقة البحر المتوسط الواقعة شمال حدود المياه الإقليمية الليبية وتمتد باتجاه البحر لمسافة ٦٢ ميلاً بحريًا، تعادل ١١٤.٨ كم مقاسة من خط البحر الإقليمي، باعتبارها منطقة صيد أسماك تخضع للسيادة الليبية والولاية القضائية ويحظر الصيد بها سواء أكان محليًا أو أجنبيًا أيا كان نوعه ولأي غرض وبأي وسيلة إلا إذا أصدرت السلطات الليبية المختصة تصريحًا للشخص أو المعني بمزاولة عملية الصيد في تلك المناطق وفقًا للقوانين والأنظمة المعمل بها في الجماهيرية(UN:2005,P.20)، واقتصر الإعلان الليبي على الموارد الطبيعية الحية – حصرًا– ولا يشمل الموارد الطبيعية غير الحية (Alsied:2006, P.63)، ويوضح **الملحق (٧) والشكل (١٦)** منطقة الصيد الخالصة الليبية في البحر المتوسط.

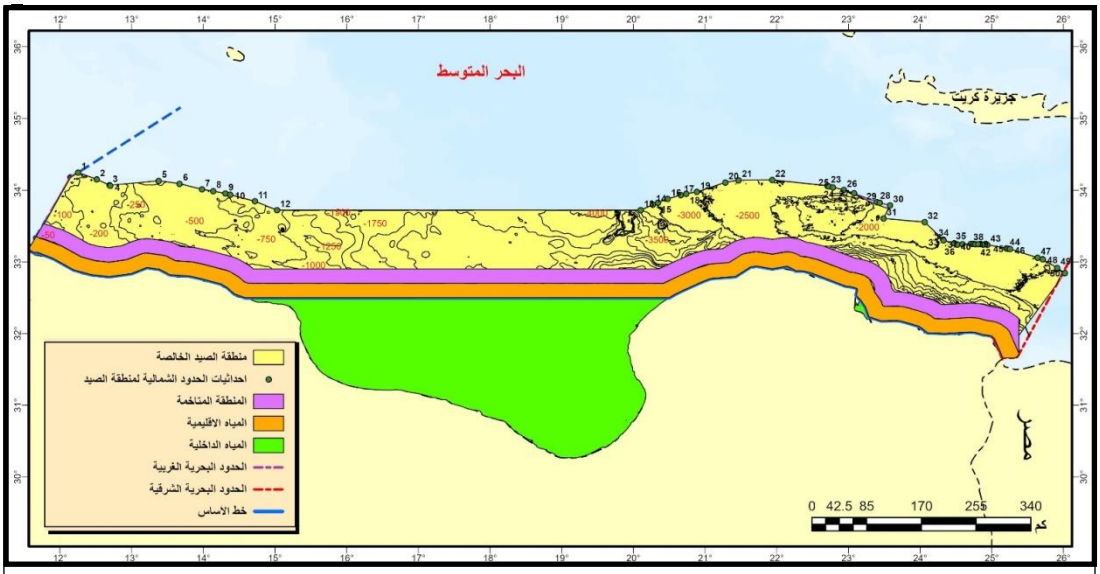

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Arc GIS Pro 3.0.0 استنادًا إلى:

١- الملحق رقم (٧).

2-**FAO** (2024) Major Fishing Areas.- Available at:https://www.fao.org/fishery/en/area.

شكل (١٦) التحديد الجغرافي لمنطقة الصيد الخالصة الليبية في البحر المتوسط وإحداثياتها.

ومن خلال دراسة الشكل السابق يتضح ما يلي:

تبلغ مساحة منطقة الصيد الخالصة الليبية في البحر المتوسط ١٢١٥٢٦.٨ كم^{٢}، وتتدرج أعماقها لتتراوح بين (-٥٠: -٤٠٠٠م) بمتوسط حسابي قيمته -١٤٩٠م، ووسيط مقداره -١٢٥٠م، وبلغ المتوسط الحسابي للمساحات التي يشغلها كل عمق ١٠١١٤.٩ كم^{٢}، وقيمة الوسيط ٧١٤٢.٣ كم، وبانحراف معياري ٩٦٠٦، وجاءت الأعماق (-٢٠٠٠: -٢٥٠٠م) في المرتبة الأولى من حيث المساحة التي تشغلها بنحو ٣٩٩٧٤.٢ كم^{٢}، شكلت ما نسبته ٢٦.٣٥% من إجمالي المساحة، تليها الأعماق (-١٧٥٠: -٢٠٠٠م) حيث شكلت نحو ١١.٠٥%، في حين جاءت الأعماق (-٢٥٠: -٥٠٠) في المرتبة الثالثة من حيث المساحة التي تشغلها بنسبة بلغت ٩.٩٤%، ثم الأعماق (-٢٥٠٠: -٣٠٠٠) في المرتبة الرابعة بمساحة بلغت ١٤٦٣٢.٧كم^{٢}، شكلت ما نسبته ٩.٦٤%، في حين جاءت الأعماق (-١٥٠٠: -١٧٥٠) في المرتبة الخامسة بنسبة ٧.٦٣% من إجمالي المساحة، وتباينت مساحات الأعماق بعد ذلك حتى تصل إلى أدناها في العمق (-٢٥: -٥٠م) لتشغل مساحة

٦٢٤.٤ كم٢، تشكل نحو ٠.٤١% فقط من إجمالي مساحة الصيد الليبية في البحر المتوسط.

وفقًا للإحداثيات الواردة في المادة الأولى من القرار والمطبقة على الخريطة فإنه يتم تحديد منطقة الحماية السمكية على **النحو التالي:**

- **الحدود الشمالية لمنطقة الصيد الخالصة:** تشمل الخط الواصل بين خمسين من نقاط الإحداثيات بطول يصل إلى ١٣٥٨.٠١ كم، تعادل ٧٣٣.٢ ميلاً بحريًا، تبدأ من النقطة الأولى وإحداثياتها ٤٠.٠١ً ١٤َ ٣٣ْش، ١٧.٢٩ً ١٥َ ١٢ ق، وذلك في الاتجاه الجنوبي الشرقي لتتلاقى عند النقطة (٥٠) وإحداثياتها ٢٨.٣٠ً ٥٠َ ٣٢ْش، ٠٦.٧٩ً ٠١َ ٢٦ ق، والتي تمثل نقطة النهاية للمطالبات الليبية في المياه الإقليمية المصرية، ويأخذ الحد في اتجاهاته وتعرجاته خط الحدود الجنوبية للمياه الإقليمية الذي قيس منه باعتماد طريقة التماثل.
- **الحدود الجنوبية لمنطقة الصيد الخالصة:** ويمثلها خط الحدود الشمالي والذي قيست منه المياه الإقليمية وهي بذلك تضم المنطقة المتاخمة.
- **الحدود الغربية لمنطقة الصيد الخالصة:** وتماثل الحدود الغربية للمنطقة المتاخمة بإحداثيات نقاطها الثلاث.

ولم ترد في الاتفاقية تحديدًا للحدود الشرقية لمنطقة الصيد الخالصة الليبية، باعتبار أن خط الحدود الشرقية من خلال المطالبات الليبية في المياه الإقليمية هو المحدد لذلك الحد.

واحتجت اليونان على أن هذه المنطقة لا تتفق مع القانون الدولي، إذ تتجاوز خط الوسط بين ليبيا واليونان، وتستخدم خطوط أساس مرسومة بطريقة لا تتوافق مع القانون الدولي، وطلب الاتحاد الأوروبي من الجانب الليبي تعديل الحد الخارجي لمنطقة حماية الثروة السمكية التي أعلن عنها، بحيث لا تتجاوز خط الوسط بين الساحل الليبي وساحل الدول المجاورة (UN:2023a,P.2).

سابعًا : وظائف مناطق الولاية البحرية الليبية.

(١) وظائف المياه الإقليمية الليبية في البحر المتوسط:

تعد الحدود البحرية والمياه الإقليمية غاية في الأهمية للدولة مثل الحدود البرية؛ وذلك لأن لها العديد من الوظائف التي تؤديها، كتلك التي تؤديها الحدود السياسية البرية مع وجود بعض الاختلافات، حيث تقوم المياه الإقليمية بوظائف الأمن والحماية "عسكرية، وجمركية، وصحية، ومدنية"، إذ تحتاج كل دولة ساحلية إلى الحماية وتوفير الأمن والأمان من ناحية البحر، فهي ضرورية لحماية الدولة من الناحية الصحية، حيث يمكن رقابة الأفراد والسلع الصادرة والواردة التي قد تكون خطرًا على الدولة، كما يمكن عن طريقها السيطرة على التهريب ومراقبة دخول وخروج الهاربين من العقوبات والمخالفين للقانون، ومراقبة التجارة الخارجية لتسير وفق القوانين التي تنظمها الدولة؛ ولذلك تسعى الدول ذات الواجهات البحرية إلى تحديد مدى مياهها الإقليمية؛ لما لهذه المياه من الوظائف التي تؤديها، والتي تحقق سيادتها واستقرارها (شلبي:٢٠١٤، ص ١١٠)، ومن هذه الوظائف **ما يلي:**

(أ) الحماية والأمن (الهجرة غير الشرعية عبر المياه الإقليمية الليبية):

تعد المياه الإقليمية بمثابة درعًا وقائيًا إضافيًا للدولة مما يؤثر على الأمن القومي لها، فضلاً عن دوره في مراقبة الدخول إلى الدولة ومنع الخطرين على أمنها، والقيام بالحجر الصحي بمراقبة ومنع دخول الأمراض والأوبئة الخطرة على حياة السكان.

وتعتبر حماية الدولة من أهم الوظائف التي تؤديها المياه الإقليمية لها ذلك لأن السلطات تقوم بإيقاف السفن المشبوهة وتفتيشها وإبعادها عن المياه الإقليمية للدولة، كذلك تستطيع السلطات أن تضع ألغامًا بحرية في المياه الإقليمية لعرقلة المهاجمين لها، كما تقوم المياه الإقليمية بوظيفة الحماية من التلوث فالدولة لها الحق في منع السفن التي تلوث المياه الإقليمية وتحاكمها وتقضي عليها بغرامات، وتؤدى مثل هذه الإجراءات إلى توفير بعض الحماية للدولة وعلى الرغم من ذلك فقد يحدث اختراق للمياه الإقليمية كما هو الحال في عمليات الهجرة غير الشرعية عبر مناطق المياه الإقليمية الليبية، بشكل باتت معه أكبر الدول المصدرة للهجرات غير الشرعية إلى أوروبا.

وتعد الدولة الليبية من الدول الجاذبة للهجرة غير الشرعية، ويعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل يتمثل أهمها **في ما يلي:**

- **العوامل الجغرافية:** ويتمثل أهمها في الموقع الجغرافي؛ كون الدولة الليبية نقطة الوصل بين شمال أفريقيا وجنوب أوروبا، فالساحل الغربي لليبيا يقترب من كل من جزيرة

لامبيدوزا الإيطالية وجنوب مالطا بمسافة لا تتجاوز ٣٥٠ كم فقط، مما جعلها نقطة انطلاق وممر عبور واستقطاب لآلاف من طالبي الهجرة للجهة المقابلة من البحر المتوسط بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين، فضلاً عن المساحة الكبيرة والموقع المجاور، حيث تجاور الدولة الليبية ست دول، مما جعل حدودها غير مراقبة بدقة، فضلاً عن ضآلة عدد السكان وسوء توزيعهم الجغرافي المتقطع على المساحة الكبيرة، فقد بلغ إجمالي عدد سكان الدولة الليبية نحو ٦.٩ مليون نسمة عام ٢٠٢٣، في حين بلغ عدد سكان دول الجوار (مصر١١٢.٧ مليون نسمة، السودان ٤٨.١ مليون نسمة، تونس ١٢.٥ مليون نسمة، الجزائر ٤٥.٥ مليون نسمة، تشاد ١٨.٣ مليون نسمة، النيجر ٢٧.٢ مليون نسمة) بإجمالي بلغ نحو ٢٦٤.٣ مليون نسمة (United Nation:2022)، مما يعني أن معامل الانحدار الجيوبوليتيكي في الدولة الليبية يبلغ ١: ٣٨.٣، أي أن كل فرد في ليبيا يقابله ٣٨.٣ نسمة في دول الجوار، مما يمثل ضغطًا جيوبوليتكيًا، وكان عاملاً مساعدًا في هجرة سكان كثير من الدول المجاورة إلى ليبيا في صورة هجرة غير شرعية بغرض المرور إلى الدول الأوروبية، يضاف إلى ذلك انخفاض عدد القوات المسلحة المنوط بها الدفاع عن الحدود، مما جعل الدولة تحمل في تكوينها جيوبًا تسهل منها الهجرة غير الشرعية، إضافة إلى الأثر الكبير للأوضاع السياسية والأمنية المضطربة في تدفق المهاجرين غير الشرعيين من دول الجوار الجغرافي، حيث شكلت الفوضى الأمنية وعدم ضبط الحدود البرية والبحرية والسيطرة عليها مجالا حيويا للعبور إلى ليبيا ومن ثم الانتقال إلى أوروبا.

- **العوامل الاقتصادية والاجتماعية:** وتأتي في مقدمتها الفقر والبطالة في الدول الطاردة للهجرة، وخاصة دول الجوار الليبي، حيث ارتفاع نسب البطالة، وتبعات التغيرات المناخية من تصحر وجفاف وتقلص مساحات الأراضي الزراعية.
- **العوامل السياسية:** بما تشمله من الصراعات القبلية الأفريقية، وتفشي الفوضى وانعدام الأمن والفساد المالي وسيادة الأنظمة الديكتاتورية على الحكم والانقلابات العسكرية، مما شكل دافعًا قويًا للسكان نحو الهجرة غير الشرعية، فضلاً عن استغلال قضية الهجرة غير الشرعية منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي من خلال الضغط على بعض الدول الأوروبية وتصريحات القيادة السياسية الليبية المتعددة أنه بإمكانها تسهيل وصول الآلاف من الأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى إلى أوروبا، أو جعل شواطئ ليبيا بعيدة

عن متناولي مهربي البشر، وادعاء أن الليبيين –وحدهم– ومع التكنولوجيا المتاحة محليًا لا يستطيعون السيطرة على مناطق الولاية البحرية الطويلة والتي يسهل اختراقها، ورأت الدول الأوروبية وخاصة إيطاليا جدية ليبيا في تهديداتها، وبحلول عام ٢٠٠٤ وقعت اتفاقية مع ليبيا في محاولة للحد من الهجرة غير الشرعية، ووافقت ليبيا أيضًا على ترحيل المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى عبر الأراضي الليبية إلى دولهم الأصلية، وتسليم المهاجرين الذين تعترضهم إيطاليا إلى ليبيا (Attir:2014, PP.99-100)، وتوقيع معاهدة الصداقة الليبية– الإيطالية عام ٢٠٠٨، وارتكز التعاون بين الدولتين بشأن احتواء الهجرة غير الشرعية على ركيزتين، تتمثل أولهما في دوريات مشتركة في البحر المتوسط، وثانيهما تكليف الشركات الإيطالية بتنفيذ الضوابط الالكترونية على الحدود الجنوبية لليبيا (Toaldo:2015,P.6).

ووقعت الدولتين مذكرة تفاهم عام ٢٠١٧م لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والتهريب وتعزيز أمن الحدود بين الجمهورية الإيطالية ودولة ليبيا، والتي ألزمت الجانب الإيطالي في مادتها الأولى بتقديم الدعم الفني والتقني للأجهزة الليبية المكلفة بمكافحة الهجرة غير الشرعية وتأمين الحدود البرية والبحرية، المتمثلة في ركن حرس الحدود وخفر السواحل بوزارة الدفاع، والأجهزة والإدارات ذات العلاقة بوزارة الداخلية (Osservatorio sulle fonti:2017).

وشهدت الهجرة عبر مناطق الولاية البحرية الليبية بعض التغييرات في الفترة الأخيرة، معظمها من حيث الأعداد والمسارات، ويوضح **الجدول (٥) والشكل (١٧)** الوافدون عن طريق البحر إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية.

جدول (٥) توزيع أعداد ونسب المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا عبر مناطق الولاية البحرية الليبية مقارنة بإجمالي المهاجرين غير الشرعيين إليها في الفترة ٢٠١٦–٢٠٢٣م.

السنوات	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	الإجمالي
ليبيا	١٧١٦٣٥	١٠٥٥٦١	٣٠٧٠٣	٦٩٤٩	١٥٣٠٠	٣٢٤٠٠	٥٣٨٠٠	٥١٧٠٠	٤٦٨٠٤٨
الإجمالي	٣٦٩٧٢٧	١٨٦٢٠٥	١٤٤٣٢٣	١٢٥٨٤٧	٩٥٧٢٠	١٣٢٥٤٠	١٦٠٠٧٠	٢٧٠٦٧٥	١٤٨٥١٠٧
%	٤٦.٤٢	٥٦.٦٩	٢١.٢٧	٥.٥٢	١٥.٩٨	٢٤.٤٥	٣٣.٦١	١٩.١٠	٣١.٥٢

المصدر: الجدول والنسب من إعداد الباحثين اعتمادًا على: (IOM:2023,P.22)، (UNHCR:2023)

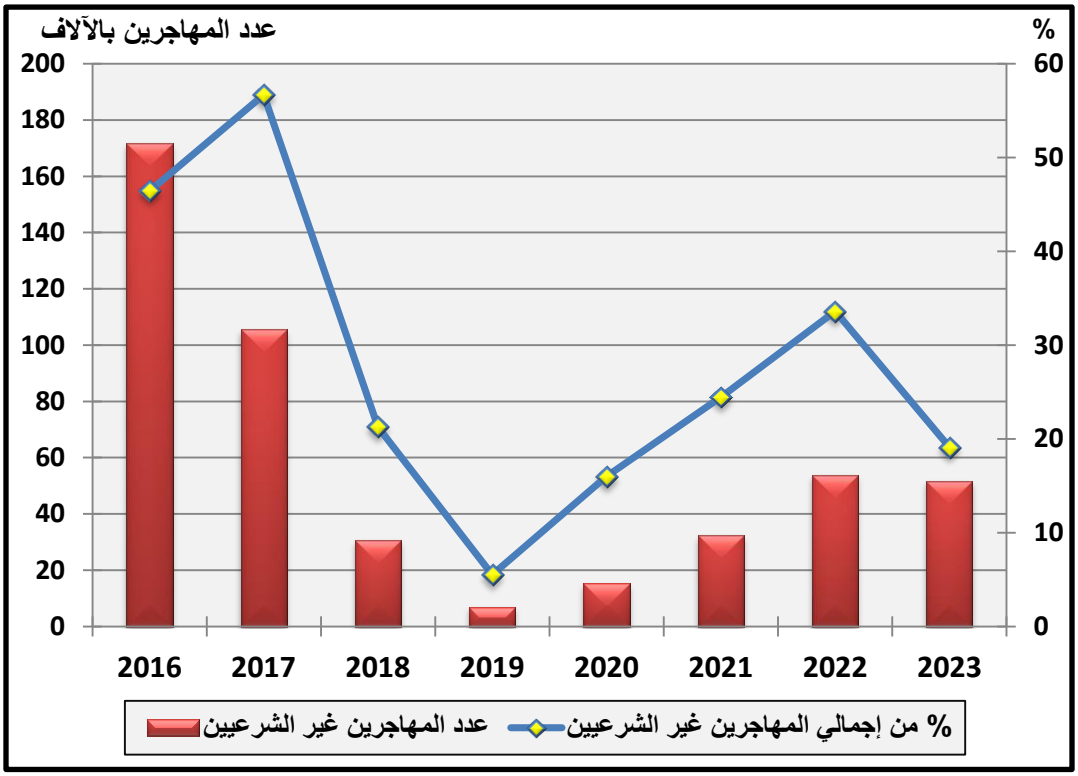

شكل (١٧) تطور أعداد ونسب المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا عبر مناطق الولاية البحرية الليبية خلال الفترة ٢٠١٦– ٢٠٢٣م.

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين يتضح ما يلي:

بلغ إجمالي عدد المهاجرين غير الشرعيين المتجهين من ليبيا إلى أوروبا عبر البحر المتوسط ٤٦٧٢٤٨ مهاجرًا خلال الفترة (٢٠١٦– ٢٠٢٣)، شكلت نحو ٣١.٤٦% من إجمالي المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا.

زاد المتوسط العام للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا خلال الفترة الزمنية (٢٠١٦– ٢٠٢٣) إلى ٥٨٤٠٦ مهاجر/سنويًا، في حين أن عدد المهاجرين المتجهين إلى البحر المتوسط عبر ليبيا كان في الغالب أقل من ٤٠ ألف سنويًا منذ أوائل العقد الأول من القرن العشرين (Toaldo:2015,P.4).

جاء عام ٢٠١٦ في المرتبة الأولى من حيث عدد المهاجرين غير الشرعيين من ليبيا إلى أوروبا بعدد بلغ ١٧١٦٣٥ مهاجرًا، وبنسبة بلغت ٤٦.٤٢% من إجمالي

المهاجرين إلى أوروبا، يليه عام ٢٠١٧ حيث بلغ عدد المهاجرين ١٠٥٥٦١ مهاجرًا، بنسبة ٥٦.٦٩% من إجمالي الهجرة غير الشرعية الوافدة إلى أوروبا.

شهدت أعداد المهاجرين غير الشرعيين عبر ليبيا إلى أوروبا انخفاضًا تدريجيًا ملحوظًا خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩)، حيث انخفضت من ١٧١٦٣٥ مهاجرًا في بداية هذه الفترة إلى ٦٩٤٩ مهاجرًا فقط في نهايتها مسجلة بذلك أدنى مستوياتها خلال فترة الدراسة، وتراجع النصيب النسبي للمهاجرين غير الشرعيين من ليبيا إلى أوروبا من ٤٦.٤٢% عام ٢٠١٦ إلى ٥.٥٢% فقط عام ٢٠١٩، وذلك من إجمالي المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا.

عاد عدد المهاجرين غير الشرعيين من ليبيا إلى الزيادة عام ٢٠٢٠، حيث بلغ ١٥٣٠٠ مهاجر وتضاعف العدد في العام التالي حيث بلغ ٣٢٤٠٠ مهاجر عام ٢٠٢١، شكلت ما نسبته ٢٤.٤٥% من إجمالي الهجرة غير الشرعية الوافدة إلى أوروبا عبر المتوسط، استحوذت إيطاليا على العدد الأكبر بنحو ٣١٦٠٠ مهاجر مقابل ٨٠٠ مهاجر إلى مالطا (UNHCR:2021).

واصل العدد زيادته عام ٢٠٢٢، حيث بلغ ٥٣٨٠٠ مهاجر بنسبة ٣٣.٦%، ثم عاد للانخفاض عام ٢٠٢٣، حيث بلغ ٥١٧٠٠ مهاجر بنسبة ١٩.١% من إجمالي الهجرة غير الشرعية الوافدة إلى أوروبا.

وتجدر الإشارة إلى ارتفاع حالات الاختفاء عن طريق البحر المتوسط في عام ٢٠٢٣ مقارنة بالسنوات الخمس السابقة، وبلغت ٢٤٩٨ شخصًا، بزيادة قدرها ٧٦% مقارنة بعام ٢٠٢٢، وتم اعتراض وإعادة ١٧١٩٠ مهاجرًا حاولوا عبور البحر المتوسط من خلال ليبيا، وتم تسجيل ما مجموعه ٢٥٩ حالة وفاة واختفاء عن طريق البحر المتوسط في نفس العام (IOM:2023,P.29).

وتصدرت النيجر جنسيات المجموعات الرئيسية للمهاجرين غير الشرعيين إلى كل من إيطاليا ومالطا عبر المياه الإقليمية الليبية بنسبة ٢٦%، ويعزى ذلك إلى كونها من دول الجوار الجغرافي المباشر للأراضي الليبية، إذ لا تبعد عنها سوى ٢٣١٠ كم، تلتها كل من غينيا وتونس بنسبة ١١% لكل منهما، وكوت ديفوار ١٠%، وبنجلاديش ٨%، ومصر ٧%، وسوريا ٦%، وبوركينا فاسو ٥%، وباكستان ٥%، ومالي ٤%، والسودان ٤%،

ودول أخرى ٣% (Ibid,P.29)، وبلغت نسبة الذكور ٧٤% مقابل ٥% للإناث، ويشكل الأطفال ما نسبته ٢١% من إجمالي المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا عبر المياه الإقليمية الليبية (UNHCR:2021)، ويوضح **الشكل (١٨)** طرق الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر ليبيا.

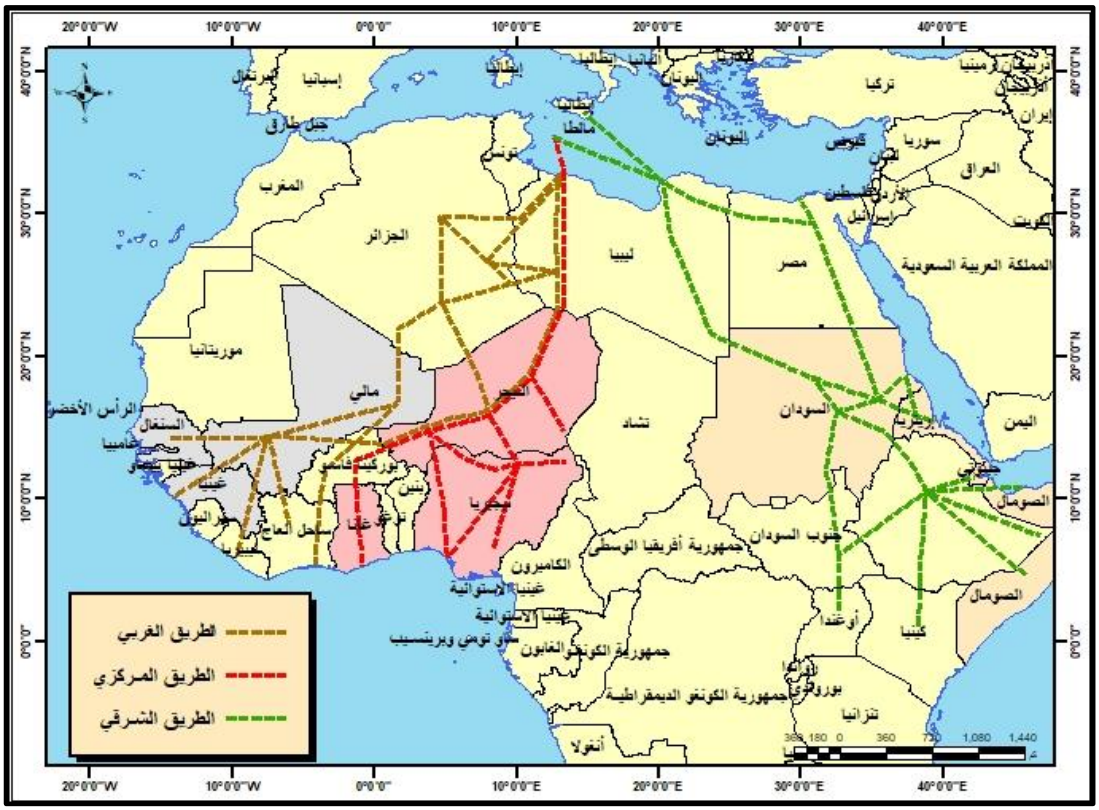

Source: The Figure was prepared by the researchers using a program ArcGIS Pro 3.0.0 based on: (Global Initiative against Transnational Organized Crime :2014,P.8)

شكل (١٨) طرق الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر المياه الإقليمية الليبية.

وللهجرة غير الشرعية تداعيات سلبية على الدولة الليبية في مجالات عدة، أبرزها **ما يلي:**

- **التداعيات الاقتصادية:** وتتمثل في انهيار الوضع الاقتصادي، وتراجع المخزون الاستراتيجي من المواد الأساسية، حيث بلغت قيمة نمو الناتج المحلي الإجمالي٨٦.٨٠%

عام ٢٠١٢، انخفضت عام ٢٠١٧ لتصل إلى ٣٢.٥٠% ليصل انخفاضها إلى -١.٣٠% عام ٢٠٢٢، و-١.٧٠% عام ٢٠٢٣ (world Bank:2024)، بالإضافة إلى نقص الأدوية واللقاحات والمواد الغذائية والسلع الضرورية والمياه والكهرباء وتدني الأجور والقدرة الشرائية (أبوزيد: ٢٠١٩، ص٧٦).

- **التداعيات الاجتماعية:** أدت الهجرات غير الشرعية لظهور سلوكيات تتنافى مع القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية الليبية، حيث دخول مهاجرين ذوي هويات وعادات وتقاليد مختلفة، مع حملهم لمعتقدات إثنية وطائفية لها تأثيرات اجتماعية سلبية على الشعب الليبي، إضافة إلى انتشار الجريمة وارتفاع نسبة البطالة، وتجارة السلاح والمخدرات، مما دفع نسبة كبيرة السكان للعمل في أعمال شبكات التهريب البشري.
- **التداعيات السياسية:** أدى تدفق الهجرات غير الشرعية إلى حالة من الاضطراب السياسي في ليبيا، وشكلت عبئًا على صانعي القرار السياسي الليبي، فقد أدت تلك الهجرات إلى اختراق سيادة الدولة، فضلاً عن تأثيرها على الأمن القومي الليبي.

(ب) الوظيفة الاقتصادية:

تقوم المياه الإقليمية بدورًا كبيرًا في تنمية الأنشطة الأولية داخل الدولة مثل الصيد واستخراج المعادن والبترول والغاز الطبيعي، فضلاً عن تنمية النقل التجاري؛ وذلك من خلال الارتباط بشبكات النقل البحرية العالمية والتي تتميز برخص تكاليفها، والاستفادة من أنشطة الترانزيت في المياه الإقليمية والمجال الجوي الواقع فوقها.

وتقوم الدول الساحلية بحماية إنتاجها الاقتصادي، وذلك بعقد اتفاقيات خاصة تمنح الدولة من خلالها الشركات الأجنبية أو الدول الأخرى امتيازات معينة، ينظم بمقتضاها استغلال هذه الشركات لأجزاء من أراضي الدولة أو البحار المجاورة وذلك لفترة محدودة، كمنح امتيازات التنقيب عن البترول، وتساعد مثل تلك المهام من وجهة نظر الجغرافيا السياسية على حماية الدولة اقتصاديًا وأمنيًا وتحقيق الاستقرار في الدولة (شلبي:٢٠١٤، ص١١٢).

وأصبحت الحدود السياسية بصفة عامة والحدود البحرية -المياه الإقليمية- بصفة خاصة في الوقت الحاضر أداة لضبط وتنظيم حركة انتقال السكان والسلع والمنتجات

والبضائع بين الدول (شلبي:٢٠١٤، ص١١٢)، وذلك من خلال الموانئ البحرية، إذ يمثل النقل البحري العمود الفقري والركيزة الأساسية لحركة التجارة الخارجية من صادرات وواردات مع العالم، فضلاً عن دورها في نشأة ونمو المدن الساحلية في ليبيا، وتقوم المياه الإقليمية الليبية بهذه الوظيفة الاقتصادية.

ويعد الساحل الليبي ساحل قليل التعرجات –المتمثلة في الرؤوس والخلجان– التي يمكن أن تنشأ عليها مرافئ طبيعية كبيرة، شأنه في ذلك شأن السواحل الأفريقية عمومًا، ولهذا فإن صناعة الموانئ في ليبيا مكلفة جدًا، حيث تكون للأعمال الصناعية المتمثلة في حواجز الأمواج والأرصفة وقنوات الملاحة دورا مهما وضروريا من أجل خلق الميناء، وتمكين مرفئه من أداء وظيفته على أكمل وجه (أبومدينة:٢٠٠٨، ص٢٣)، وقد بلغ مؤشر ارتباط موانئ الدولة الليبية بموانئ العالم ١٠٠/١٢.٤٠ (WorldBank:2021)، مما يعبر ذلك عن ضعف جودة ربط الدولة بشبكات الملاحة العالمية.

ويمكن تصنيف الموانئ الليبية وفقًا للموقع والتباعد، حيث يمكن معرفة متوسط التباعد عن طريق المعادلة التالية (طول الساحل الليبي ٢٠٨٦ ÷ عدد الموانئ الليبية ١٨= متوسط التباعد ١١٥.٩ كم)، ويمكن تقسيم الساحل الليبي إلى ثلاثة قطاعات؛ أولهما: قطاع الساحل الشرقي، وبلغ متوسط التباعد به ٢٠٠ كم، وهو أعلى بكثير من المتوسط العام لتباعد الموانئ الليبية، ويشمل موانئ طبرق والحريقة ودرنة، وثانيهما: القطاع الأوسط أو قطاع خليج سرت، بمتوسط تباعد يبلغ ١٥٣ كم، وهو أعلى من المتوسط العام لتباعد الموانئ الليبية، ويضم موانئ رأس المنقار وبنغازي والزويتينة والبريقة ورأس لانوف والسدرة، وثالثهما: القطاع الغربي ويبلغ متوسط تباعد الموانئ به ٤٢.٢ كم، وهو متوسط أقل بكثير من المتوسط العام لتباعد الموانئ الليبية، ويضم موانئ الحديد والصلب ومصراته وزليتن للصيد البحري والخمس للصيد البحري والخمس التجاري وطرابلس والزاوية وزوارة وأبو كماش (أبو مدينة: ١٩٩٥، ص١١٦)، ويوضح **الشكل (١٩)** التوزيع الجغرافي للموانئ الليبية.

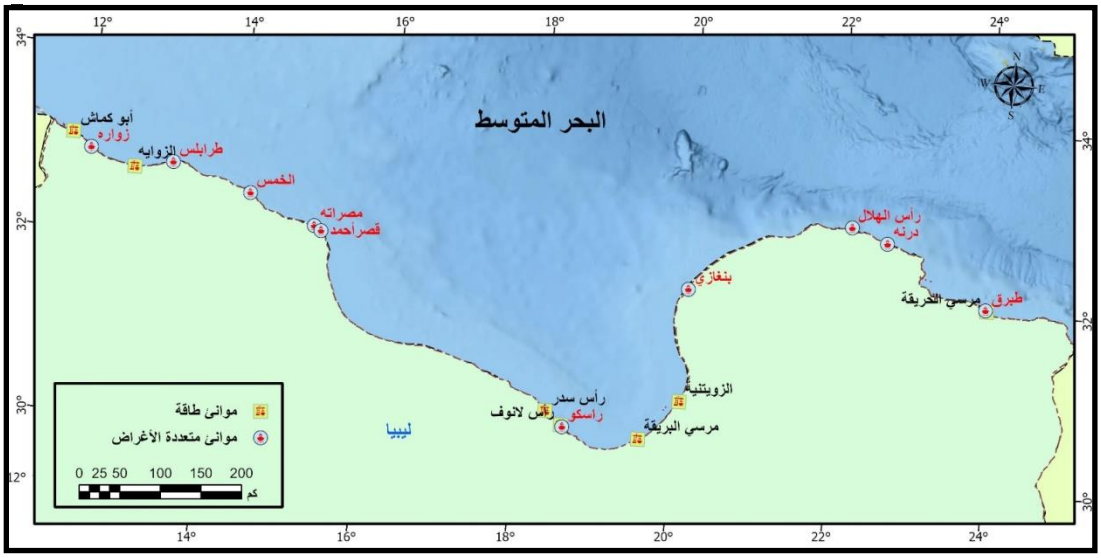

Source: The Figure was prepared by the researchers using a program ArcGIS Pro 3.0.0 based on: (Searates.com:2024)

شكل (١٩) التوزيع الجغرافي للموانئ الليبية ووظائفها.

ويتضح من الشكل السابق ما يلي:

- **ميناء بنغازي البحري:** يقع شرق ليبيا بين شبه جزيرة جوليانا ورأس سيدي خربيش، على بعد ٢١٧ كم إلى الغرب من مدينة سوسة الساحلية، وتبلغ مساحته الأرضية ٢٧١٣١٧٦ م٢، في حين تبلغ مساحته المائية ١٦٨٦٨٢٤ م٢، ويتمثل النشاط البحري للميناء في أنشطة البضائع العامة والحاويات والركاب والرصيف النفطي، وتبلغ القدرة التشغيلية للميناء بنحو ٤ مليون طن سنويًا (مصلحة الموانئ والنقل البحري:٢٠٢٤)، ويعد ثاني الموانئ الليبية من حيث الحجم والأهمية، ويتمتع الموضع المقام عليه بظروف طبيعية أدت لاختياره، حيث تعمل رأس جليانه على حمايته من الرياح الشمالية (أبومدينة:٢٠٠٨، ص١٤٠).

- **ميناء درنة التجاري:** يقع شرق منطقة الجبل الأخضر بمسافة ٣٠٠ كم شرق مدينة بنغازي، ويبعد مسافة ١٦٥ كم غرب مدينة طبرق، ويتمثل نشاطه البحري في البضائع العامة والحاويات والركاب، وتبلغ طاقته التشغيلية نحو مليون طن سنويًا، وتبلغ

مساحة الميناء الأرضية ٣٣٩٥٧٧ م٢، ومساحته المائية ١٤٠٤٢٣ م٢(مصلحة الموانئ والنقل البحري:٢٠٢٤).

- **ميناء الحريقة النفطي:** يقع جنوب حوض خليج طبرق البحري، ويشتمل على الميناء التجاري، ويتمثل نشاطه البحري الرئيس في النفط، بطاقة تشغيلية بلغت عدد ٢ ناقلة خام وناقلة نفط مصنع (مصلحة الموانئ والنقل البحري:٢٠٢٤)، ويشرف الميناء على سهل ساحلي ضيق لا يزيد عرضه على خمسة كيلومترات، ونشأ هذا الميناء على رأس صخري بارز في البحر (أبومدينة:٢٠٠٨، ص١٣٤).

- **ميناء الخمس البحري:** يقع شمال غرب ليبيا، ويبعد ١٢٠ كم شرق العاصمة طرابلس، ويتمثل نشاطه البحري في البضائع العامة والحاويات والصب والرصيف النفطي، وتبلغ طاقته التشغيلية ٣.٥ مليون طن سنويًا، وتم إنشاء الميناء على مساحة تقدر بنحو ٢ كم٢ (مصلحة الموانئ والنقل البحري:٢٠٢٤)، ويناسب الميناء قوارب الصيد الصغيرة، وهو محمي من الرياح الشمالية الشرقية بواسطة حاجز لكسر الأمواج طوله ٢٧٠م، بينما يعمل رأس اليوسف على حمايته من ناحية الشمال (أبومدينة:٢٠٠٨، ص١٥٢).

- **ميناء مصراته التجاري:** يقع ميناء مصراته شمال غرب ليبيا، ويبعد ٢٠٠ كم شرق العاصمة طرابلس، ويتمثل نشاطه البحري في كل من البضائع العامة والحاويات والصب والرصيف النفطي، وتبلغ قدرته التشغيلية ٣.٥٤ مليون طن سنويًا، وتم إنشاء الميناء على مساحة تقدر بنحو ٢ كم٢(مصلحة الموانئ والنقل البحري:٢٠٢٤)، وعليه؛ يعد من أفضل الموانئ الليبية من حيث الحجم والتنظيم والإمكانيات، ويعزى ذلك إلى حداثة بنائه على ضوء خطة علمية مدروسة، حيث أنشئ إلى الجنوب من رأس البرج الذي يمتد في اتجاه شرقي غربي داخل البحر، مما يوفر له الحماية من الرياح الشمالية والشمالية الغربية (أبومدينة:٢٠٠٨، ص١٤٩).

- **ميناء مليته النفطي:** يقع على الساحل الغربي لليبيا، ويبعد نحو ٥٠ ميلاً بحريًا غرب العاصمة طرابلس، ونحو ٨ أميال بحرية شرق ميناء زواره، ويتمثل نشاطه البحري في النفط الخام والمكثفات النفطية والغاز المسال والكبريت الصلب، وتبلغ قدرته التشغيلية بنحو ٣٠٧.٥ ألف طن متري سنويًا (مصلحة الموانئ والنقل البحري:٢٠٢٤).

- **ميناء رأس لانوف الصناعي والتجاري:** يمثل الميناء أحد الموانئ النفطية الصناعية الرئيسية، ويبعد ١٨٠ كم شرقي سرت، وتبلغ قدرته التشغيلية ٢٨٠ ألف طن سنويًا (المرجع السابق:٢٠٢٤)، ويعد أحد الموانئ النفطية الكبرى الواقعة على الساحل الجنوبي لخليج سرت إلى الغرب من ميناء البريقة بحوالي ١١٠ كم وشرق ميناء السدرة بحوالي ٢٠ كم (أبومدينة:٢٠٠٨، ص١٤٣).

- **ميناء السدرة النفطي:** يقع على خليج سرت، ويعد أكبر الموانئ النفطية في الدولة، ويبعد نحو ١٨٠ كم شرقي سرت، وللميناء القدرة على استقبال ناقلات النفط التي تصل حمولتها إلى ٢ مليون برميل من النفط الخام (مصلحة الموانئ والنقل البحري:٢٠٢٤).

- **ميناء سرت التجاري:** يقع ميناء سرت في وسط شمال ليبيا "منطقة خليج سرت"، ويتمثل النشاط البحري للميناء في البضائع العامة والحاويات، وتبلغ قدرته التشغيلية ٧٥٠ ألف طن سنويًا تقريبًا، وتبلغ مساحته الأرضية ١.٤٤ مليون م^{٢}، ومساحته المائية ٢٦٠ ألف م^{٢} (المرجع السابق:٢٠٢٤).

- **ميناء طبرق التجاري:** يقع بالمنطقة المائية الواقعة في خليج طبرق الطبيعي بالجزء الشمالي الشرقي لليبيا، ولذلك فهو يعتبر من أفضل الأماكن لقيام ميناء كبير على طول الساحل الليبي، فهو محمي حماية طبيعية من الشمال بواسطة شبه جزيرة طبرق ومن الجنوب بواسطة هضبة البطنان (أبومدينة:٢٠٠٨، ص١٣٤)، ويبعد عن الحدود المصرية-الليبية بنحو ١٤٥ كم، ويتمثل النشاط البحري للميناء في البضائع العامة والحاويات والركاب، وتبلغ طاقته التشغيلية مليون طن سنويًا، وتبلغ مساحته الأرضية ٢٦٥٤٧٨م^{٢}، ومساحته المائية ٧٣٤٥٢٢ م^{٢} (مصلحة الموانئ والنقل البحري:٢٠٢٤).

- **ميناء طرابلس التجاري:** يقع شمال غرب ليبيا، ويتمثل نشاطه البحري الرئيس في الركاب والبضائع العامة والحاويات والنفط، وتبلغ طاقته التشغيلية ٥.٥ مليون طن سنويًا، وقدرت مساحته الأرضية بنحو ٨٤١٥١٠ م^{٢}، ومساحته المائية ٥٤.٦ مليون م^{٢}(المرجع السابق:٢٠٢٤).

- **ميناء الزاوية النفطي:** أحد الموانئ النفطية، ويقع الميناء غرب مدينة طرابلس بمسافة ٥٠ كم، وتبلغ قدرته التشغيلية ٢٩٥ ألف طن (المرجع السابق:٢٠٢٤).

- **ميناء زواره التجاري:** يقع غرب طرابلس بنحو ١٢٠ كم، ويبعد عن الحدود الليبية التونسية بنحو ٦٠ كم، ويتمثل النشاط البحري الرئيسي للميناء في البضائع العامة، وتبلغ طاقته التشغيلية ٢٠٠ ألف طن سنويًا، وقدرت مساحته الأرضية بنحو ٧٥٩٥٧٧ م^{٢}، ومساحته المائية ١٤٠٤٢٣م^{٢} (المرجع السابق:٢٠٢٤).
- **ميناء الزويتينة:** يقع في خليج سرت على بعد ١٤٠ كم جنوب غرب بنغازي، وعلى بعد ١٠٠ كم من ميناء البريقة، وبدأ تصدير أول شحنة نفط خام عام ١٩٦٨، وتبلغ صادرات النفط في ليبيا عبر ميناء الزويتينة ما يقرب من ٢% من الإجمالي (المرجع السابق:٢٠٢٤)، ونشأ الميناء على رأس الجويجي الذي يوفر له الحماية الطبيعية، ويضم الميناء أرصفة للصيد البحري (أبومدينة:٢٠٠٨، ص١٥٦)، ويوضح **الجدول (٦) والشكل (٢٠)** التوزيع العدد والنسبي لحركة البضائع في الموانئ الليبية عام ٢٠٢٢م.

جدول (٦) التوزيع العددي والنسبي لحركة البضائع في الموانئ الليبية عام ٢٠٢٢م.

الموانئ	السفن		البضائع العامة المفرغة		البضائع العامة المشحونة	
	العدد	%	الكمية	%	الكمية	%
طرابلس	٢٢٠	١٠.٤٣	٣٨٣٨٢٧	٦.٠٣	١٣٣٩٤٥	١٣.٥٤
بنغازي	٤٦٠	٢١.٨٠	٧٠٢٨٨٣	١١.٠٥	٢٤٤٥٦٩	٢٤.٧٣
الخمس	٢٢٩	١٠.٨٥	٤١٨٦٧٣	٦.٥٨	١٠٤٥٠٣	١٠.٥٧
البريقة	٤٩	٢.٣٢	٣٨٧٧	٠.٠٦	١٠٠٨٤٧	١٠.٢٠
درنه(*)	–	–	–	–	–	–
رأس لانوف	٢	٠.٠٩	١١٥٦٥	٠.١٨	–	–
طبرق	٥٩	٢.٨٠	١٢٧٨٥	٠.٢٠	١٠٢٦٠٧	١٠.٣٧
زواره(*)	–	–	–	–	–	–
مصراته	١٠٩١	٥١.٧١	٤٨٢٦٤٩١	٧٥.٨٩	٣٠٢٥١٨	٣٠.٥٩
الإجمالي	٢١١٠	١٠٠	٦٣٦٠١٠١	١٠٠	٩٨٨٩٨٩	١٠٠

(*) بيانات غير متاحة.

المصدر: الجدول والنسب من حساب الباحثين استنادًا إلى: مصلحة الموانئ والنقل البحري (٢٠٢٤)، متاح في:
https://www.lma.ly/index.php/2015-03-14-15-37-42/2015-03-14-15-40-12

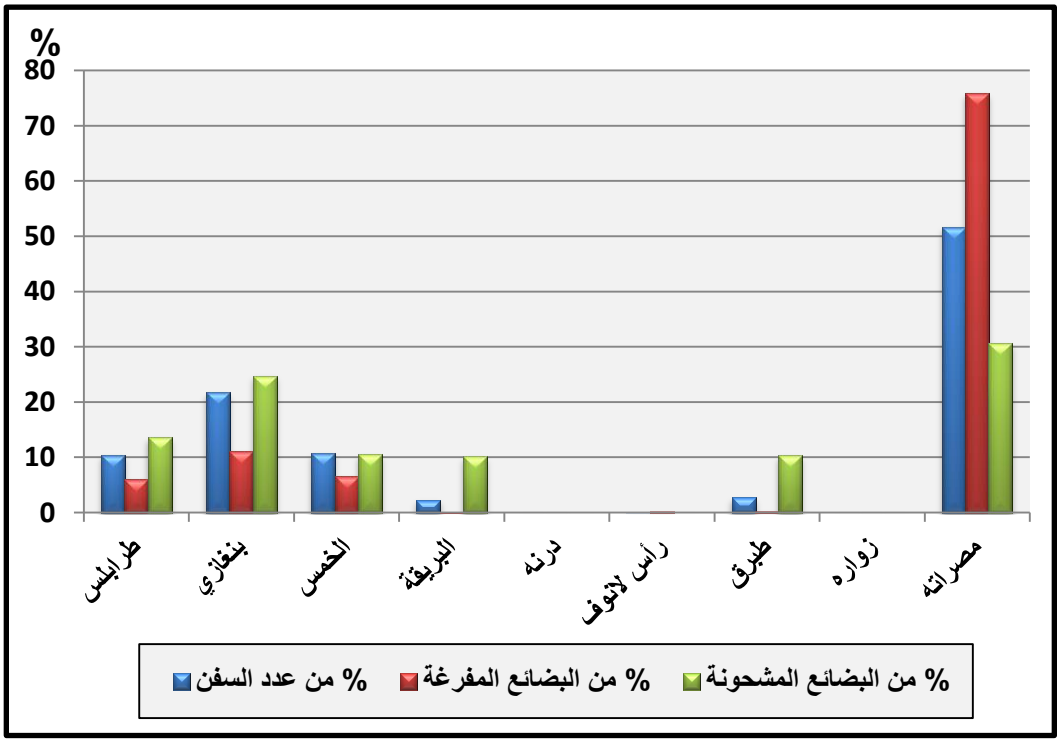

شكل (٢٠) التوزيع النسبي لحركة البضائع في الموانئ الليبية عام ٢٠٢٢م.

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين يتضح ما يلي:

بلغ إجمالي عدد السفن الحاملة لإجمالي البضائع في الموانئ الليبية ٢١١٠ سفينة، استحوذ ميناء مصراته على أكثر من نصفها، بواقع ١٠٩١ سفينه، وبنسبة ٥١.٧١% إجمالي عدد السفن في الموانئ الليبية عام ٢٠٢٢، يليه في المرتبة الثانية وبفارق كبير ميناء بنغازي، بنحو ٢١.٨% من إجمالي عدد السفن، في حين حل ميناءي الخمس وطرابلس في المرتبة الثالثة والرابعة تواليًا بعدد بلغ ٢٢٩ و ٢٢٠ سفينة، شكلت ما نسبته ١٠.٨٥% و١٠.٤٣% على الترتيب من إجمالي عدد السفن في الموانئ الليبية، وجاء ميناء طبرق خامسًا من حيث عدد السفن بنسبة ٢.٨٠%، وجاء في المرتبة السادسة وقبل الأخيرة ميناء البريقة بعدد ٤٩ سفينة، وبنسبة ٢.٣٢% من إجمالي السفن، بينما حل ميناء رأس لانوففي المرتبة الأخيرة بنسبة لم تتجاوز ٠.٠٩%، في حين لم تتوافر بيانات أعداد السفن

في مينائي درنة وزواره، وذلك في التقارير الصادرة عن مصلحة الموانئ والنقل البحري الليبية لعام ٢٠٢٢م.

بلغ إجمالي كمية البضائع العامة المفرغة في الموانئ الليبية عام ٢٠٢٢ نحو ٦.٣٦ مليون طن، استحوذ ميناء مصراته على نحو ٤.٨٢ مليون طن، شكلت ما نسبته ٧٥.٨% من إجمالي البضائع العامة المفرغة، في حين حل ميناء بنغازي في المرتبة الثانية بنسبة ١١.٠٥%، وجاء مينائي الخمس وطرابلس في المرتبتين الثالثة والرابعة بنسب بلغت ٦.٥٨% و ٦.٠٣% على الترتيب، مما يعني أن الموانئ الأربعة تستحوذ على ما نسبته ٩٩.٥٦% من إجمالي كمية البضائع العامة المفرغة في الموانئ الليبية عام ٢٠٢٢، وتوزعت النسبة الباقية على باقي الموانئ الليبية.

شكلت كمية البضائع العامة المشحونة في الموانئ الليبية ٩٨٨٩٨٩ طن عام ٢٠٢٢م، استحوذ ميناء مصراته ما نسبته ٣٠.٥٩%، يليه ميناء بنغازي بنسبة ٢٤%، في حين جاء ميناء طرابلس في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت ١٣.٥٤، وحلت موانئ الخمس وطبرق والبريقة في المراتب التالية الرابعة والخامسة والسادسة بنسب ١٠.٥٧% و ١٠.٣٧% و١٠.٢٠% على الترتيب، وعليه؛ تستحوذ الموانئ الستة السابقة على حركة البضائع العامة المشحونة في الموانئ الليبية عام ٢٠٢٢م، وذلك طبقًا للبيانات المتوفرة.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى تأثير الحدود البحرية على دول كثيرة –عكس الحدود الأرضية التي يقتصر تأثيرها على دولتين فقط كونه يفصل بينهما– وذلك كونه يعين النهاية البحرية للدولة، ويفصل بينها وبين أعالي البحار التي تلتقي فيها مصالح كل دول العالم، لذا يمكن القول بأن الحد البحري يفصل بين الدولة الساحلية ومصالح بقية دول العالم وليس على واحدة منها فقط (شلبي:٢٠١٤، ص١١٥)، وعليه؛ يفضل دراسة التبادل التجاري عبر الحدود البحرية مع كل دول العالم، ويوضح **الجدول (٧) والشكل (٢١)** حجم التجارة الخارجية خلال الفترة ٢٠١٩– ٢٠٢٢م.

جدول (٧) حجم التبادل التجاري بين ليبيا ودول العالم طبقًا للمناطق الجغرافية في الفترة ما بين عامي ٢٠١٩-٢٠٢٢"مليون دولار".

المناطق الجغرافية	الصادرات								المتوسط (٢٠١٩-٢٠٢٢)
	٢٠١٩		٢٠٢٠		٢٠٢١		٢٠٢٢		
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
الاتحاد الأوروبي	١٧٧٩٩.٧	٦٠.٢٩	٤٤٩٢.٢	٤٨.٦٣	٢١٢٠٧.٩	٦٤.٤٥	٢٦٨٤٨.١	٦٨.٦٣	٦٠.٥٠
جامعة الدول العربية	١٩٤٤.٦	٦.٥٩	١١٠٩.١	١٢.٠١	١٢٥٠.٥	٣.٨٠	١٢١٠.٠	٣.٠٩	٦.٣٧
الدول الأسيوية	٦٧٧٠.٥	٢٢.٩٣	٣١٣١.١	٣٣.٩٠	٥٨٨٠.٨	١٧.٨٧	٦٤٣٣.٨	١٦.٤٥	٢٢.٧٩
دول أوروبية أخرى	٥٦١.٣	١.٩٠	٣١٧.٣	٣.٤٣	٢٠٠٦.٣	٦.١٠	١٩٧٥.٨	٥.٠٥	٤.١٢
الدول الأفريقية	١.٢	٠.٠٠	١.٩	٠.٠٢	١.٢	٠.٠٠	١٦.٥	٠.٠٤	٠.٠٢
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	١٨١٨.٣	٦.١٦	٢٥٠.٠	٠.٢٧	٢٢٦٨.٨	٦.٩٠	٢٢٤٥.٩	٥.٧٤	٤.٧٧
استراليا ونيوزيلندا	٦٢٦.١	٢.١٢	١٦٠.٨	١.٧٤	٢٨٨.٤	٠.٨٨	٣٨٧.٦	٠.٩٩	١.٤٣
الإجمالي	٢٩٥٢١.٧	١٠٠	٩٤٦٢.٥	١٠٠	٣٢٩٠٣.٩	١٠٠	٣٩١١٧.٧	١٠٠	١٠٠
المناطق الجغرافية	الواردات								المتوسط (٢٠١٩-٢٠٢٢)
	٢٠١٩		٢٠٢٠		٢٠٢١		٢٠٢٢		
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
الاتحاد الأوروبي	٤٩٤٦.٨	٣١.٨٣	٥١٣٥.٩	٣٨.٨٤	٥١٣٥.٩	٤١.٠٣	٨٠٤١.٢	٤٠.٢٤	٣٧.٩٩
جامعة الدول العربية	٣٠٤٩.٦	١٩.٦٢	٢٣٢٨.٩	١٧.٦١	٣٥١٦.٣	١٧.٩٤	٣٥٥٦.٠	١٧.٨٠	١٨.٢٤
الدول الأسيوية	٥٨٢٠.٩	٣٧.٤٥	٤٣٤٢.٧	٣٢.٨٤	٥٩٤٠.٨	٣٠.٣١	٦٢٦٦.٣	٣١.٣٦	٣٢.٩٩
دول أوروبية أخرى	٨٢٨.٧	٥.٣٣	٧٦٣.١	٥.٧٧	١١٥٤.٨	٥.٨٩	١١٢٤.٢	٥.٦٣	٥.٦٦
الدول الأفريقية	١٢.٣	٠.٠٨	١٨.٦	٠.١٤	١٩.٠	٠.٠١	٤.٥	٠.٠٢	٠.٠٦
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	٨٣٧.٦	٥.٣٩	٥٧١.٧	٤.٣٢	٨٧٩.٣	٤.٤٩	٩٠١.٩	٤.٥١	٤.٦٨
استراليا ونيوزيلندا	٤٥.٥	٠.٢٩	٦١.٥	٠.٤٧	٦٥.٢	٠.٣٣	٨٨.٣	٠.٤٤	٠.٣٨
الإجمالي	١٥٥٤١.٤	١٠٠	١٢٤٠٥.٩	١٠٠	١٦٧١١.٣	١٠٠	١٩٩٨٢.٤	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجدول والنسب من إعداد الباحثين اعتمادًا على: (مصرف ليبيا المركزي:٢٠٢٤، صفحات متعددة).

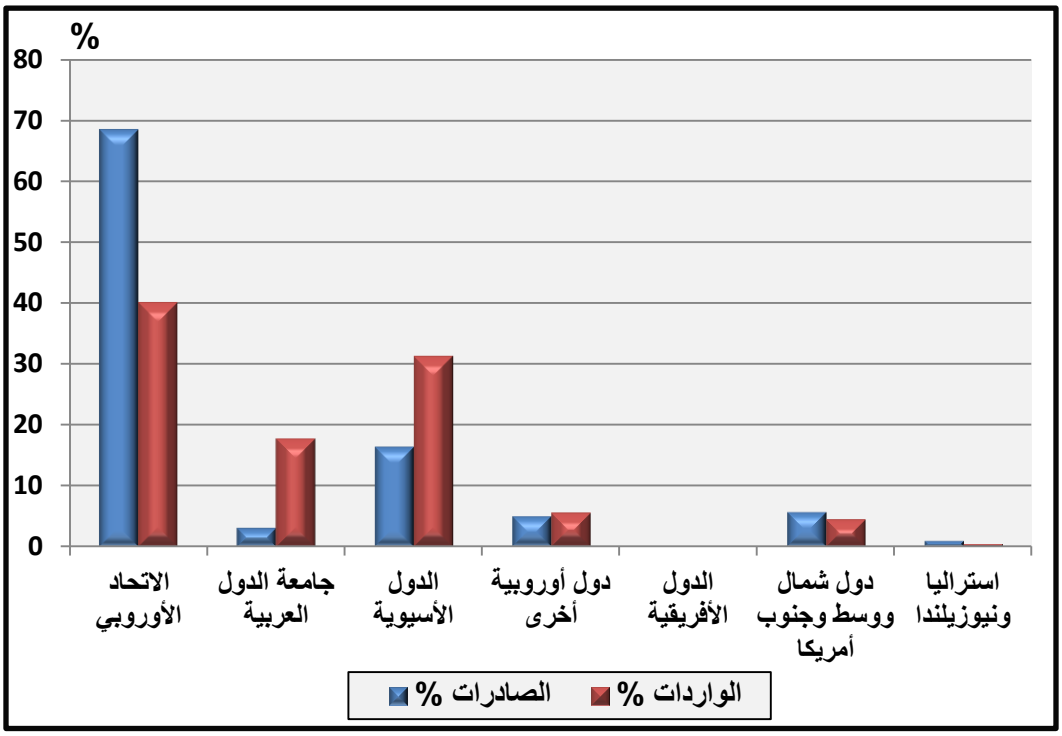

شكل (٢١) التوزيع النسبي للتبادل التجاري بين ليبيا ودول العالم عام ٢٠٢٢م.

ومن خلال ملاحظة الجدول والشكل السابقين يتضح ما يلي:

سجل حجم التبادل التجاري بين ليبيا ودول العالم ارتفاعًا خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٢) بلغت نسبته في المتوسط ٢٤.١%، ويعزى ذلك إلى نمو حجم الصادرات والتي بلغت متوسطها ٤٨.٦%، والتي سجلت ارتفاعًا قدره ١٩.١% عام ٢٠٢٢ مقارنة بالعام السابق له، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الصادرات النفطية نتيجة استقرار الإنتاج والتصدير.

استحوذت دول الاتحاد الأوروبي على النصيب الأكبر من الصادرات الليبية، حيث بلغ متوسطها خلال الفترة المذكورة ما قيمته ٦٠.٥٠% من إجمالي الصادرات الليبية، ويعزى ذلك إلى اعتماد اقتصاد دول الاتحاد الأوروبي على النفط الخام الليبي، وحلت الصادرات الليبية إلى الدول الآسيوية في المرتبة الثانية، حيث شكلت ما نسبته ٢٢.٧٩% من إجمالي الصادرات، في حين جاءت الصادرات الليبية إلى الدول العربية في المرتبة الثالثة بنسبة ٦.٣٧%من إجمالي الصادرات خلال الفترة المذكورة، فيما حلت دول شمال ووسط وجنوب أمريكا في المرتبة الرابعة، والتي بلغ متوسطها ٤.٧٧%، تلتها الدول

الأوربية من خارج الاتحاد الأوروبي بمتوسط ٤.١٢% من إجمالي الصادرات الليبية، وشكلت الصادرات الليبية إلى كل من استراليا ونيوزيلندا والدول الأفريقية نسب منخفضة، احتلت بها المرتبة السادسة والسابعة تواليًا؛ حيث بلغ متوسطها خلال الفترة المذكورة ١.٤٣% و٠.٠٢% من إجمالي الصادرات على الترتيب، وتجدر الإشارة إلى أن معظم الصادرات الليبية لتلك المناطق الجغرافية هي صادرات نفطية في المقام الأول، إذ تشكل الصادرات النفطية أكثر من ٩٠% من إجمالي الصادرات.

تبوءت دول الاتحاد الأوروبي الصدارة للواردات الليبية خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢ كما كان الحال بالنسبة للصادرات، إذ شكلت متوسط قدره ٣٧.٩٩% من إجمالي الواردات الليبية خلال الفترة المذكورة، ويعزى ذلك إلى الجوار الجغرافي عبر البحر المتوسط ودوره الكبير في زيادة حجم التبادل التجاري، فيما حلت الدول الأسيوية المرتبة الثانية من الواردات الليبية بمتوسط حسابي قدره ٣٢.٩٩% من إجمالي الواردات الليبية، وجاءت الدول العربية في المرتبة الثالثة بمتوسط بلغ ١٨.٢٤% من إجمالي الواردات، مما يعني استحواذ المناطق الجغرافية الثلاث على قرابة ٩٠% من إجمالي الواردات الليبية، فيما توزعت النسبة الباقية على الدول الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبي بمتوسط قدره ٥.٦٦%، تلتها دول شمال ووسط وجنوب أمريكا بمتوسط بلغت قيمته ٤.٦٨%، والدول الأفريقية بنسبة ٠.٠٦% فقط من إجمالي الواردات الليبية خلال الفترة المذكورة، وتجدر الإشارة إلى اعتماد الدولة الليبية على الواردات في جميع قطاعات الدولة بنسبة ٨٥% على الأسواق الخارجية.

وللوقوف على درجة انكشاف الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي، فقد بلغت قيمة مؤشر درجة الانكشاف الخارجي "إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي" في عام ٢٠١٩ ما نسبته ٦٠.٦%، في حين انخفضت عام ٢٠٢٠ إلى ٤٣.٥%، ثم عادت للارتفاع عام ٢٠٢١ إلى ١١٣.٣%، ثم انخفضت إلى ١٠٧.٥% في عام ٢٠٢٢، مما يدل على هشاشة الاقتصاد الليبي وتأثره الكبير بالظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي نتيجة جائحة كورونا والحرب الروسية- الأوكرانية.

(٢) الموارد الاقتصادية بالرصيف القاري الليبي:

تنقسم الموارد البحرية بالبحر المتوسط إلى قسمين؛ الموارد الحية: والتي تتمثل في الثروة السمكية وغيرها، والموارد غير الحية والمتمثلة في الموارد المعدنية المختلفة التي توجد في قاع البحار، وللدولة الساحلية الحق في استغلال هذه الموارد البحرية في ماء وقاع البحر بنطاقاتها البحرية من خط الساحل وحتى الحدود الخارجية لهذه المناطق (شلبي:٢٠١٤، ص ١٥٣).

(أ) الثروة السمكية في مناطق الولاية البحرية الليبية:

على الرغم من طول السواحل الليبية، والتي يصل طولها إلى ٢٠٨٦ كم، وتركز معظم السكان على الساحل، فإن حرفة صيد الأسماك لم تكن يومًا من الأيام من الحرف الرئيسية عند الليبيين، حيث اتجه نشاطهم منذ القدم إلى حرفتي الزراعة والرعي، ولهذا فإن عدد الليبيين الذين يحترفون صيد الأسماك قليل جدًا، وتشكل العمالة الوافدة من مصر وتونس نسبة كبيرة من هذا العدد (أبومدينة: ٢٠٠٨، ص٢٦٣).

وتكمن أهمية كل من المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري في كونهما مركز تواجد الأحياء البحرية دون باقي البحار، وتعيش بهما ٩٠% من الأحياء البحرية سواء أكانت نباتية أو حيوانية وخاصة ذات الجدوى الاقتصادية (فضيل: ٢٠٢٠، ص٣).

ويتكون الإنتاج السمكي الليبي من تربية الأحياء المائية والصيد البحري، ويعد قطاع الصيد المساهم الرئيس في إنتاج الأسماك في ليبيا، حيث يمثل أكثر من ٩٨% من إجمالي الإنتاج السمكي في ليبيا.

وينقسم الساحل الليبي إلى ثلاث مناطق صيد رئيسية، أولهما منطقة طرابلس؛ وتمتد من حدود تونس إلى وادي كعام، وثانيهما منطقة خليج سرت؛ وتمتد من وادي كعام إلى الزويتينة، وأخيرًا منطقة الجبل الأخضر؛ وتمتد من الزويتينة إلى الحدود مع مصر (Filogh:2019,P.17)، وتمتلك ليبيا ١٣٥ موقعًا للرسو "الموانئ ومناطق الإنزال"، وتتركز معظمها في الجانب الغربي "منطقة طرابلس" بنسبة ٥٥%، تليها منطقة خليج سرت بنسبة ٢٣%، وأخيرًا منطقة الجبل الأخضر بنسبة ٢٢% (Lamboeuf:2000)، ويوضح **الجدول (٨) والشكل (٢٢)** الإنتاج السمكي من المصايد الطبيعية في الدولة الليبية مقارنة مع الدول المشاطئة لها في البحر المتوسط.

جدول (٨) الإنتاج السمكي من المصايد الطبيعية في ليبيا ودول الجوار المشاطئة لها في البحر المتوسط خلال الفترة من ٢٠٠٠- ٢٠٢١م.

الدولة/المنطقة	٢٠٠٠		٢٠٠٥		٢٠١٠		٢٠١٥		٢٠٢١	
	طن	% (*)	طن	%	طن	%	طن	%	طن	%
ليبيا	٥٠٠٠٩	٠.٠٤	٣٧٧٨٣	٠.٠٢	٥٠١١٦	٠.٠٣	٢٥٧٤٠	٠.٠١	٣١٩٦١.٣٣	٠.٠١
الدول المشاطئة	٢١٧١٢٨٧	١.٥٨	٦٥٩٥٧١١	٤.٣٤	٢٦٩٥٧٧٧.٨	١.٦٣	٢٨٨١٩٦٠.٩	١.٤٧	٣٥٠٥٩٣٧.١	١.٦٢
الشرق الأوسط	٢٨١٩٧٦٥	٢.٠٦	٣٤١٥٨٧٢	٢.٢٥	٣٩٧٤٩٠٦	٢.٤٠	٤٨٧٠٦٠٧	٢.٤٩	٦٤١٨٣٠٦	٢.٩٦
العالم	١٣٧٠١٢١٤٥	١٠٠	١٥١٩٧٥٤٣٦	١٠٠	١٦٥٣٦٦٦٤٥	١٠٠	١٩٥٧٠٠٧٨٤	١٠٠	٢١٦٨٧٢٢٥٧	١٠٠

(*) من الإنتاج العالمي.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين إستنادًا إلى:

World Bank (29/2/2024) Total fisheries production (metric tons) (ER.FSH.PROD.MT).- available at: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators/Series/ER.FSH.PROD.MT

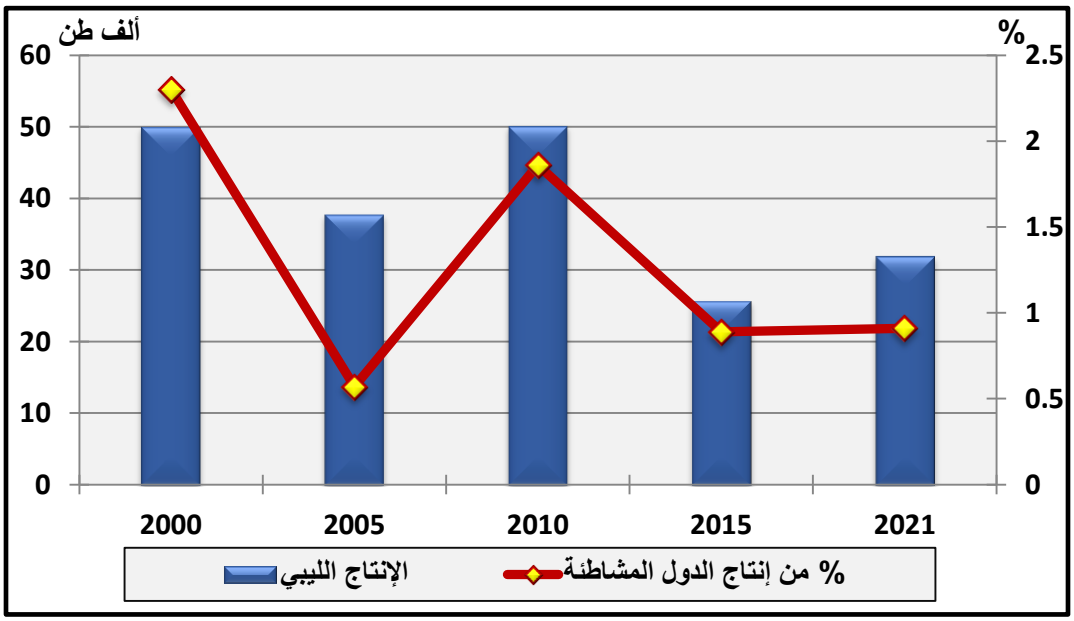

شكل (٢٢) تطور الإنتاج السمكي في ليبيا مقارنة بالدول المشاطئة لها في البحر المتوسط في الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٢١م.

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين يتضح تواضع الإنتاج السمكي من المصائد الطبيعية في ليبيا بدرجة كبيرة، حيث بلغ ٥٠ ألف طن بنهاية عام ٢٠٠٠، ثم أخذ اتجاهًا تنازليًا حادًا لينخفض إلى ٢٥ ألف طن عام ٢٠١٥، ثم ارتفع قليلاً عام ٢٠٢١ ليصل إلى ٣١ ألف طن تشكل نسبة ضئيلة للغاية من الإنتاج العالمي، إذ لم تتجاوز ٠.٠١% من الإنتاج العالمي عام ٢٠٢١، و٠.٥% من إنتاج دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في حين لم تتجاوز ٠.٩١% من إجمالي إنتاج الدول المشاطئة لها في البحر المتوسط.

وتجدر الإشارة إلى أن المتوسط العالمي لاستهلاك الفرد من الأسماك بلغ ٢٠.٥ كجم/فرد/سنة، وبلغ في قارة أفريقيا ١٠ كجم/فرد/سنة، بينما سجل انخفاضًا كبيرًا عن ذلك المتوسط في ليبيا إذ بلغ ٤.٨٥ كجم/فرد/سنة عام ٢٠٢٠م (FAO:2022,P. 85)، في حين بلغ المتوسط في الدول العربية ٣٠.٤٤ كجم/فرد/سنة خلال العام نفسه.

وقد بلغت الصادرات الليبية من الأسماك ٢٦٠٣ طن، بقيمة ٢٠.٧ مليون دولار، شكلت ما نسبته ٠.١٦% من إجمالي صادرات الدول العربية والبالغة ١٦٢٧.٩٢ طن عام ٢٠١٩، في حين بلغت وارداتها ٥٩٣٠ طن، بقيمة ١٤.٢ مليون دولار، شكلت ما نسبته ٠.٤٢% من إجمالي واردات الدول العربية والبالغة ١٢٣٠.٠١ طن عام ٢٠٢٠ (المنظمة العربية للتنمية الزراعية:٢٠٢١).

ويرجع انخفاض إنتاج ليبيا من الإنتاج السمكي إلى وجود العديد من العوائق والمعوقات التي أدت إلى انخفاض الإنتاج، ويأتي في مقدمتها النقص الكبير في البنى التحتية سواء في المصايد أو تجهيزاتها، مما يسبب الكثير من الفواقد والهدر من الثروة في مرحلة ما بعد الحصاد، فضلاً عن تدهور الوضع الأمني؛ فقد بلغ عدد العاملين في قطاع الموارد السمكية نحو ٤١٢٠ عاملا، تشكل العمالة الوافدة منهم نحو ٦٠%، وتسبب تدهور الوضع الأمني عقب أحداث ثورة ٢٠١١ إلى مغادرة أغلب هذه العمالة لليبيا وبالتالي انخفاض الإنتاج السمكي، وترافق ذلك مع غياب دور خفر السواحل، وزيادة استخدام المتفجرات في صيد الأسماك مما أضر بشكل كبير بالبيئة البحرية، فضلاً عن غياب التدابير الأمنية التي تمنع الصيد غير القانوني بواسطة السفن الأجنبية والتي تمتلك معدات حديثة أضرت بالمخزون السمكي الليبي، حيث تتكبد ليبيا خسائر سنوية تقدر بحوالي خمسة

مليارات دولار بسبب الصيد غير القانوني في مياهها الإقليمية (فضيل: ٢٠٢٠، ص ص ١٤-١٥)، ومع قلة العمالة في قطاع الصيد ونشاط التهريب بسبب ضعف الرقابة أدى إلى انخفاض المعروض السمكي في الأسواق الليبية، ونتيجة لذلك ارتفعت أسعار الأسماك إلى مستويات عالية، كما أصبح الصيادون يعانون من غلاء معدات وأدوات الصيد، وعدم استقرار السوق بسبب الارتفاع المستمر للدولار مقابل الدينار الليبي، وغياب الشركات الداعمة التي كانت توفر المعدات بسعر أقل (Filogh:2019,P.23).

وتؤكد الدراسات على أن المخزون الليبي من الأسماك عالي جدًا، حيث يمكن أن يصل إلى نحو ١٠٠ ألف طن سنويًا من مختلف الأنواع السمكية دون استنزاف هذه الثروة أو التعرض لأي نوع من المخاطر (Ibid,P.24)، ولكن لا يزال حجم الإنتاج الليبي من الأسماك ضئيل جدًا قياسا بطول الساحل الليبي مقارنة بالسواحل الأخرى للدول المجاورة.

(ب) موارد الطاقة "البترول والغاز الطبيعي" في مناطق الولاية البحرية:

بدأت الاكتشافات البترولية الليبية منذ عام ١٩١٤ في منطقة سيدي المصري بطرابلس، وتم اكتشاف النفط والغاز الطبيعي بكميات تجارية منذ عام ١٩٥٩م، وخلال تلك الفترة اكتشفت معظم الحقول النفطية المعروفة حاليًا وبدأ استغلالها ومدت أنابيب النفط والغاز الطبيعي من الحقول النفطية إلى موانئ التصدير النفطية والتي يبلغ عددها ستة موانئ، وبالتالي أصبح النفط والغاز الطبيعي أهم الخامات الأساسية المستغلة ومصدر الثروة الأساسية لليبيا (المسلاتي:١٩٩٥، ص ص٧٠-٧١)، وتعد ليبيا عضو في منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" منذ عام ١٩٦٢.

ويعتمد الاقتصاد الليبي بدرجة كبيرة على النفط كمصدر أساسي للدخل، والذي بدوره يتأثر بظروف الأسواق العالمية للنفط، حيث تشكل الصادرات النفطية أكثر من ٩٦.٨% من إجمالي الصادرات، الأمر الذي يبين عدم تنوع الصادرات الوطنية، نتيجة ضعف هيكل الإنتاج المحلي، مما قد يعرض الاقتصاد الوطني إلى صدمات قوية نتيجة التغيرات الكبيرة والمفاجئة في أسواق النفط الدولية (مصرف ليبيا المركزي:٢٠٢٢، ص٣)، في حين شكلت الإيرادات النفطية ٢٠.٧ مليار دولار عام ٢٠٢٣، بنسبة بلغت ٩٥% من إجمالي الإيرادات في ليبيا.

وتتمتع ليبيا بأربع مزايا كمنتج للنفط، وأولها: الاحتياطيات الكبيرة، والتي تتجاوز ٤٨ مليار برميل، تمثل ٣% من الإجمالي العالمي، وتعد الاحتياطيات الأكبر في أفريقيا، وترى المؤسسة الوطنية للنفط أن المزيد من عمليات التنقيب ستؤدي إلى توسيع قاعدة الاحتياطيات القابلة للاستخراج بشكل كبير، حيث إن أحواض مرزوق وغدامس والكفرة وبرقة وخليج سرت البحري لم تستغل بالقدر الكافي نسبيًا ولا تزال تحتوي على إمكانات هائلة، وثانيًا: سهولة الاستخراج، وثالثًا: يتميز إنتاج النفط الليبي بكونه خامًا عالي الجودة يحظى بأسعار دولية مرتفعة، وأخيرًا: قرب النفط الليبي من المراكز الاستهلاكية الكبرى في أوروبا، إذ تتراوح أوقات الإبحار إلى الموانئ الأوروبية –التي تستقبل الجزء الأكبر من صادرات النفط الخام الليبي– من يومين إلى ميناء سردينيا إلى ١١ يومًا إلى ميناء روتردام، كما أتاحت احتياطيات الغاز الطبيعي الكبيرة لليبيا بأن تصبح مصدرًا رئيسيًا للغاز إلى أوروبا عبر خط أنابيب جرين ستريم عبر إيطاليا (Ansari:2018,P.1).

تمتلك ليبيا أكبر احتياطيات مؤكدة من النفط الخام في قارة أفريقيا، وذلك بنسبة ٤٠.٣% من إجمالي ١٢٠.٢ مليار برميل من النفط الخام، وحتى نهاية عام ٢٠٢١ وصلت الاحتياطيات الليبية من النفط الخام المؤكدة نحو ٤٨.٨ مليار برميل، تشكل نحو ٦.٧٤% من إجمالي احتياطي منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، وشكلت ما نسبته ٣.٦٥% من إجمالي العالم (أوابك:٢٠٢٣، ص١٦)، تحتل بها المرتبة العاشرة عالميًا من حيث الاحتياطيات البترولية المؤكدة (EIA:2021)، ويوضح **الشكل (٢٣)** إنتاج النفط الخام في ليبيا في الفترة الممتدة ما بين يناير ٢٠١٠ إلى ديسمبر ٢٠٢١، ومنه يتضح **التالي:**

بلغ إنتاج النفط الخام في ليبيا عام ٢٠١٠ نحو ١.٨ مليون برميل/يوميًا، غير أن الإنتاج توقف مع بداية عام ٢٠١١ نتيجة لبداية ثورة ١٧ فبراير، وعاد الإنتاج إلى مستويات ما قبل الحرب عام ٢٠١٢، حيث بلغ ١.٥مليون برميل/يوميًا، إلا أنه تأثر – كذلك– بالاحتجاجات المتفرقة في الدولة، وفي منتصف عام ٢٠١٣ أدت الاحتجاجات والاضطرابات التي عصفت بالدولة الليبية إلى تدهور حاد في الإنتاج، حيث انخفض إلى ما دون ٢٠٠ ألف برميل/يوميًا، وأدى حصار المنشآت البترولية من قبل الألوية المسلحة في ديسمبر عام ٢٠١٤ إلى استمرار انخفاض الإنتاج، إلا أنه عاد للارتفاع جزئيًا بدءًا من عام ٢٠١٧ بنحو ٧٠٠ ألف برميل/يوميًا، وتأرجح الإنتاج إلى أن وصل إلى نحو ١.٢ مليون

برميل/يوميًا عام ٢٠١٩، وفي يناير عام ٢٠٢٠ حاصر "الجنرال حفتر" جميع موانئ التحميل في المناطق الشرقية من الدولة فضلاً عن خطوط الأنابيب في الجنوب الغربي، ومن ثم انخفض الإنتاج إلى ما دون ٢٠٠ ألف برميل/يوميًا، ومع إعلان وقف إطلاق النار في أكتوبر ٢٠٢٠ وقيام الجيش الوطني الليبي برفع الحصار عاد الإنتاج إلى الارتفاع مجددًا حيث بلغ ١.٢ مليون برميل/يوميًا عام ٢٠٢١.

Source: The Figure prepared by the researchers based on: (EIA :2022).

شكل (٢٣) إنتاج ليبيا من النفط الخام خلا الفترة ٢٠١٠– ٢٠٢١م.

يشكل الإنتاج الليبي من النفط الخام ما نسبته ١.٤٥% من الإنتاج العالمي، ونحو ٤.٠٧% من إجمالي إنتاج دول الأوابك (أوابك:٢٠٢٣، ص ٢٤).

وأظهرت بيانات رسمية صادرة عن المؤسسة الوطنية للنفط أن حقول النفط والغاز البحرية الليبية تنتج مليار قدم مكعب من الغاز، إضافة إلى ٤٢.٥ ألف برميل نفط، ويعد حوض خليج سرت ومنطقة الجرف القاري شمال غرب ليبيا من أهم المناطق النفطية في ليبيا.

استحوذت القارة الأوروبية على النصيب الأكبر من صادرات ليبيا من النفط الخام بنحو ٢١٧ مليون برميل/سنويًا، شكلت ما نسبته ٦٣% من إجمالي صادرات ليبيا النفطية، تلتها دول آسيا والأوقيانوسية بنحو ٨٧ مليون برميل/سنويًا، بنسبة بلغت ٢٥%، في حين جاءت صادرات ليبيا النفطية إلى الدول الأفريقية ودول الشرق الأوسط بنحو ٣٢ مليون برميل/سنويًا، بنسبة ٩%، وجاءت صادراتها إلى الأمريكيتين في المرتبة الأخيرة بنحو تسعة ملايين برميل/سنويًا، شكلت ما نسبته ٣% من إجمالي صادرات ليبيا النفطية عام ٢٠٢٠، وقد بلغ متوسط إجمالي صادرات النفط الخام والمكثفات ٣٤٤ ألف برميل/يوميًا(EIA :2022)، **شكل (٢٤)**.

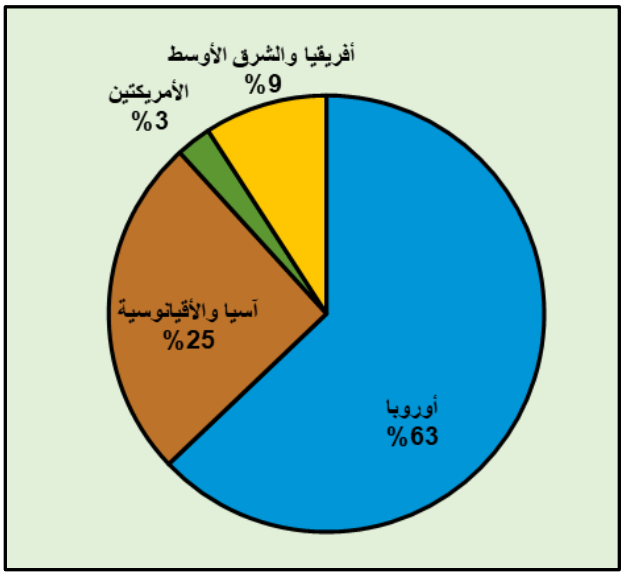

Source: The Figure prepared by the researchers based on: (EIA :2022).

شكل (٢٤) صادرات ليبيا من النفط الخام طبقًا للتوزيع الجغرافي عام ٢٠٢٢م.

وتمتلك ليبيا مجموعة من الحقول البحرية، ويوضح **الجدول (٩) والشكل (٢٥)** إنتاج واحتياطي البترول والغاز الطبيعي من مناطق الولاية البحرية الليبية.

جدول (٩) إنتاج واحتياطي البترول والغاز الطبيعي من مناطق الولاية البحرية الليبية عام ٢٠٢٢م.

الحقول البحرية	سنة الاكتشاف	بدء الإنتاج	الإنتاج		الاحتياطي	
			بترول "مليون/برميل/يوميًا"	غاز طبيعي "مليون متر مكعب/سنويًا"	بترول "مليون برميل"	غاز طبيعي "مليون متر مكعب"
الجرف	١٩٧٦	٢٠٠٣	٥.٨	-	٥٦.٤٥	-
بحر السلام	-	٢٠٠٥	١٢.٧٨	١١٣٦٩.١١	-	٣٦٨٠٠
البوري	١٩٧٧	١٩٨٨	٢٧.٣٨	-	٦٤.٦٤	٩٩١٠٨.٠٣

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتمادًا على:
- Global Oil and Gas Extraction Tracker, Global Energy Monitor, July 2023 Release

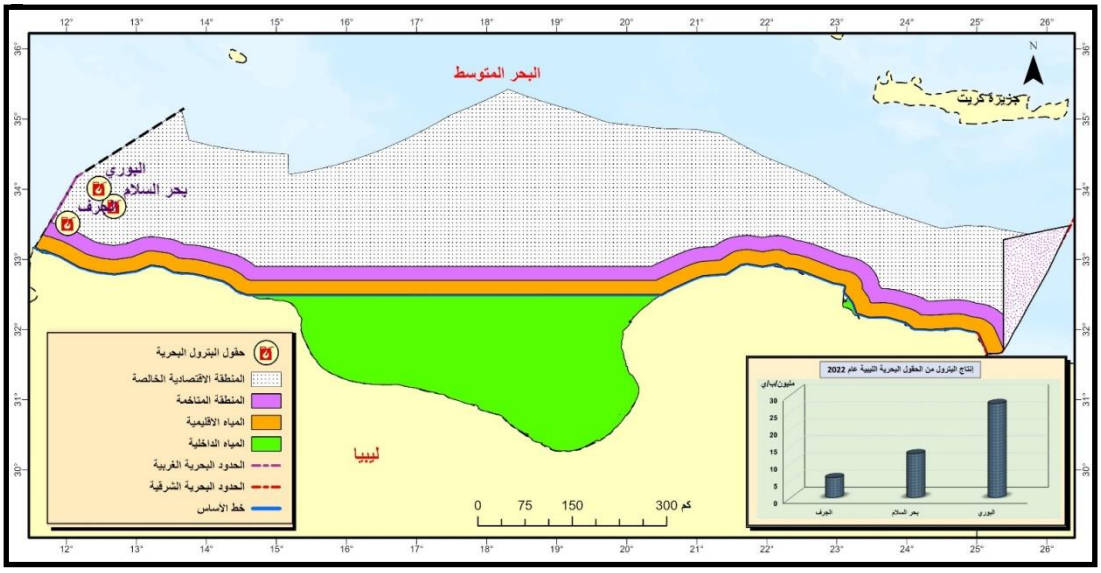

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج ArcGIS Pro 3.0.0 اعتمادًا على الجدول (٩).

شكل (٢٥) التوزيع الجغرافي لحقول البترول البحرية الليبية وإنتاجها عام ٢٠٢٢م.

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين يتضح ما يلي:

بلغ إجمالي إنتاج الحقول البحرية من البترول ٤٥.٩ ألف برميل/سنويًا، تعادل ١٠.٦٤% من الإنتاج الإجمالي للدولة عام ٢٠٢١ والبالغ ٤٣٢ مليون برميل/سنويًا.

توزع إنتاج الحقول البحرية الليبية جغرافيًا **كما يلي:**

- **حقل البوري:** يقع الحقل على مسافة ١٢٠ كم شمال الساحل الليبي، وتم اكتشافه عام ١٩٧٦ وبدأ انتاجه عام ١٩٨٨م، يقع على عمق –٢٧٠٠ متر، ويتصدر حقل البوري الحقول البحرية، فهو الأكبر بينها في البحر المتوسط، إذ ينتج نحو ٢٧.٣٨ مليون برميل/سنويًا، ويقدر أنه يحتوي على نحو ٢ مليار برميل من احتياطات النفط الخام المؤكدة القابلة للاستخراج، ونحو ٢.٥ تريليون قدم^{3} من الغاز الطبيعي (Offshore Energy:2023).
- **حقل الجرف البحري:** يقع على بعد ١٣٠ كم شمال غرب مدينة طرابلس، ويصل إنتاجه إلى ٥.٨ مليون برميل/سنويًا، وقد اكتشف عام ١٩٦٧، وبدأ إنتاجه عام ٢٠٠٣م.
- **حقل بحر السلام البحري:** بدأ الإنتاج الفعلي منه في عام ٢٠٠٥م، ويقع على بعد ١١٠ كم من الساحل الليبي شمال مدينة مليتة، وينتج مليار قدم مكعب غاز/يوميًا، ونحو ١٢.٨٨ مليون برميل/سنويًا من البترول الخام.

النتائج:

- تقسم المساحات البحرية إلى فئتين رئيسيتين، أولهما المساحات البحرية الخاضعة للولاية الوطنية والثانية تلك الواقعة خارج الولاية الوطنية، وتحتوي الفئة الأولى على المياه الداخلية والمياه الإقليمية والمنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، في حين تحتوي الفئة الثانية على أعالي البحار.
- يعد البحر المتوسط من أهم المناطق البحرية في العالم، إذ يقع بين قارات العالم القديم، ويرتبط بالمحيط الأطلنطي والبحر الأسود والمحيط الهندي عبر مضيق جبل طارق ومضيق الدردنيل وقناة السويس والبحر الأحمر على التوالي، مما حدا به أن يكون له دورًا كبيرًا في تطور الحضارات الكبرى كالحضارة الفينيقية واليونانية والعربية والإسلامية، وينقسم إلى حوضين، أحداهما شرقي والآخر غربي، ويمثل مضيق صقلية الخط الفاصل بينهما، وتحد الدولة الليبية الحوض الشرقي جنوبًا، وترتبط ليبيا ارتباطًا بحريًا وثيقًا بذلك الجزء من البحر المتوسط، فمنه أتى الاستعمار الفينيقي إلى طرابلس في العصور القديمة، ثم التركي في العصور الوسطي إلى طرابلس وبرقة جميعًا، ونظرًا لطبيعة الحوض الشرقي شبه المغلقة ووجود عدة دول فإن المطالبات البحرية لتلك الدول تميل إلى التداخل، مما نتج عنه جملة من النزاعات المتعلقة بترسيم الحدود البحرية.
- أسهمت الانتفاضات العربية التي انتشرت في أجزاء عديدة من الوطن العربي بالتوازي مع الاكتشافات الجديدة للمواد الهيدروكربونية قبالة سواحل شرق البحر المتوسط إلى خلق حالة من عدم الأمن غير المسبوقة، وبدأت المنافسة على توزيع وتحديد المناطق البحرية في تلك المنطقة الجيواستراتيجية.
- تمتلك الدولة الليبية أطول ساحل لدولة أفريقية على البحر المتوسط بواجهة بحرية تبلغ ٢٠٨٦ كم، احتلت بها المرتبة الستين عالميًا والسادسة عربيًا، وتبلغ مساحة منطقة الولاية البحرية الليبية ٣٦٤٥٢٤ كم^{٢}، يحدها شمالاً مناطق الولاية البحرية لكل من تركيا ومالطا وإيطاليا واليونان، وجنوبًا خط الساحل الليبي، وشرقًا خط الحدود البحرية المصرية، وغربًا خط الحدود البحرية التونسية.
- تبلغ نسبة طول الساحل إلى مساحة المجال البري للدولة الليبية ١: ٧٦٦.٨ كم^{٢} من المساحة، مما يعني أن كل واحد من الساحل يقابله ٧٦٦.٨ كم^{٢} من اليابس، تصدرت

به دول الجوار الجغرافي، مما يؤشر إلى قارية الدولة نتيجة لمساحتها الكبيرة والتي تصنف ضمن فئة الدول الكبيرة جدًا وفقًا لتصنيف باوندز.

- احتلت ليبيا المرتبة الثانية من حيث نسبة طول الساحل إلى مساحة المجال البحري مقارنة بدول الجوار، إذ بلغت ١: ١٧٤.٧٥ كم^{٢}، أي أن كل واحد كيلومتر من الساحل يقابل نحو ١٧٤.٧٥ كم^{٢} من المجال البحري.
- سجلت قيمة مؤشر البحرية للدولة الليبية ٠.٢٢ وهي قيمة منخفضة للغاية، مما يدل على انخفاض قيمة البحر في الدولة وهيكلها الاقتصادي، إذ تعد العلاقة عكسية بين مساحة الدولة ومعامل البحرية، ويؤكد ذلك انخفاض كثافة الحدود البحرية والتي لم تتجاو٠.١٣، فضلاً عن انخفاض مؤشر نسبة حدود الساحل بالنسبة إلى مجموع الحدود، والذي سجل ٣٢.٢٥% مما يعني أن أكثر من ثلثي مساحة الدولة الليبية تعاني من القارية، وتصنف على أنها دولة قارية ذات انفتاح جزئي على البحر.
- اعتمدت ليبيا عام ٢٠٠٥ نظام الخطوط المستقيمة كخطوط للأساس تحدد الحدود الخارجية للمياه الإقليمية للدولة وتقاس منها جميع مناطق الولاية البحرية الأخرى، وهو ما يتوافق مع المادة السابعة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وتبدأ غربًا من نقطة التقاء الحدود الليبية التونسية عند رأس أجدير لتنتهي شرقًا مع نقطة التقاء الحدود المصرية الليبية، ويبلغ طول خط الأساس الليبي المستقيم ١٣٨٢.٤ كم، وبلغ إجمالي عدد القطع المستقيمة المكونة له ٦٢ قطعة، ويعد القطاع الأوسط والممتدة من النقطة (١٧: ١٨) أطول أجزاء خط الأساس المستقيم بنسبة ٤٠.٢% من إجمالي طول خط الأساس، يليه القطاع الغربي وأخيرًا القطاع الشرقي.
- يتطابق خط الأساس الليبي في أجزاء كثيرة مع مورفولوجية خط الساحل، ويرجع ذلك إلى انتظام خط الساحل واختفاء التعاريج والخلجان الساحلية في معظم أجزائه باستثناء بعض التجاويف عند مصبات الأودية، واتخاذ نقاط الأساس في بعض الأحيان من الرؤوس الأرضية البارزة نقاطًا لها، ويتوافق خط الأساس مع اتجاهات خط الساحل سواء صوب الغرب والجنوب الشرقي والشرق، ويخلو الساحل الليبي من الجزر البارزة كبيرة الحجم باستثناء ثلاثة جزر فقط تم الاستناد عليها كنقاط أساس.

- يمثل خط الساحل الليبي وشاطئه نقطة ضعف من وجهة النظر الجيوستراتيجية في جسم الدولة الليبية وميدانًا مثاليًا للإبرار البحري، ويعزى ذلك لاستقامة خط الساحل ووقوفه حجر عثرة أمام إنشاء المراسي والقواعد البحرية، فضلاً عن افتقار الساحل إلى الجروف والحوائط التي تعوق عمليات الإنزال البحري من قبل الدول الأخرى.
- تبلغ مساحة المياه الداخلية الليبية في البحر المتوسط والمحصورة بين خط الأساس المستقيم صوب البحر وحد الجزر ٨١٥٨٤.٤ كم٢، شكلت ما نسبته ٢٢.٣٨% من إجمالي مناطق الولاية البحرية الليبية احتلت بها المرتبة الثانية من إجمالي نطاقات المياه الوطنية الليبية في البحر المتوسط، وتدرجت أعماقها ما بين صفر: -٢٠٠م، واستحوذ القطاع الأوسط والممتد ما بين ميناء زليتن إلى طلمثه على ٩٨.٦% من إجمالي مساحة المياه الداخلية الليبية، ويعزى ذلك إلى وجود خليج سرت في هذا النطاق، وبلغ إجمالي متوسط مساحة المياه الداخلية التي يحصرها كل كيلومتر طولي من خط الأساس الليبي نحو ٥٩ كم٢/كم من خط الأساس.
- يصنف خليج سرت وفقًا للمعيار المساحي من قبل قانون البحار بكونه خليجًا دوليًا، إذ يتجاوز الخط الواصل بين نقطتي مدخل الخليج ٢٤ ميلاً بحريًا، حيث وصل طول الخط الواصل بين نقطتي الأساس التي تغلقا الخليج ٣٠٠ ميل بحري، إلا أن المواقف التاريخية والقانونية إلى جانب المقومات الجغرافية تدعم أحقية الجانب الليبي في خليج سرت واعتباره مياهًا داخلية.
- تم تحديد المياه الإقليمية الليبية بموجب القانون الصادر في ١٨ فبراير عام ١٩٥٩ بـ١٢ ميلاً بحريًا، وتبلغ مساحتها ٣٠٩٦٦ كم٢، شكلت ما نسبته ٨.٤٩% من إجمالي مناطق الولاية البحرية الليبية في البحر المتوسط، وتتدرج الأعماق بها ما بين (-٥٠: -٣٠٠٠م).
- تبدأ الحدود البحرية الشرقية الليبية من نهاية الحدود البرية المصرية الليبية وحتي مسافة ١٢ ميلاً بحريًا في خط مواز لخط الطول ٢٥ ْشرقًا، والذي تم توقيعه عام ١٩٢٥، وتم تحديد خط الحدود البحرية بين الدولتين عام ٢٠٢٢ بطول ١٩٧.٢ كم، ويتكون من جزأين حدود بحرية إقليمية ومنطقة اقتصادية خالصة، واحتجت ليبيا عام ٢٠٢٣ على القرار الرئاسي المصري لتحديد الحدود البحرية الغربية، معللة ذلك بأن خط الحدود المعلن

يتداخل مع المياه الإقليمية الليبية والمنطقة الاقتصادية الخالصة وينتهك منطقة الصيد الليبية المعلنة عام ٢٠٠٥م، وعادت مصر لتؤكد رفضها واعتراضها على كامل نقاط الإحداثيات والمطالبات الليبية باعتبارها تمثل اعتداء على الحقوق السيادية لمصر في منطقتها الاقتصادية الخالصة وجرفها القاري في البحر المتوسط.

- تتعد وظائف المياه الإقليمية الليبية في البحر المتوسط، ويأتي في مقدمتها الحماية والأمن، والمتمثلة في مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر المياه الإقليمية الليبية، إذ تعد الدولة الليبية من الدول الجاذبة للهجرة غير الشرعية، ويرجع ذلك إلى عوامل القرب الجغرافي من أوروبا، فضلاً عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في دول الطرد، وبلغت نسبة المهاجرين غير الشرعيين المتجهين إلى البحر المتوسط من ليبيا باتجاه أوروبا نحو ٣١% من إجمالي المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا في الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٣، ولهذا النمط من الهجرة تداعيات سلبية عدة على الدولة الليبية متمثلة في ضعف الوضع الاقتصادي والمشكلات الأمنية والسياسية.
- تأتي الوظيفة الاقتصادية والمتمثلة في تنمية النقل التجاري في المرتبة الثانية من وظائف المياه الإقليمية الليبية، وعلى الرغم من طول الساحل الليبي إلا أن مؤشر ارتباط موانئ الدولة الليبية بموانئ العالم سجل ١٠٠/١٢.٤٠، مما يعبر عن ضعف جودة ربط الدولة بشبكات الملاحة العالمية، وبلغ متوسط تباعد الموانئ الليبية ١١٥.٩ كم، وبلغت قيمة مؤشر درجة الانكشاف الخارجي "إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي" في عام ٢٠١٩ ما نسبته ٦٠.٦%، في حين انخفضت عام ٢٠٢٠ إلى ٤٣.٥%، ثم عادت للارتفاع في عام ٢٠٢١ إلى ١١٣.٣%، ثم انخفضت إلى ١٠٧.٥% في عام ٢٠٢٢، مما يدل على هشاشة الاقتصاد الليبي وتأثره الكبير بالظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي نتيجة جائحة كورونا والصراع الداخلي، والحرب الروسية- الأوكرانية.
- أعلنت ليبيا عام ٢٠٢٣م عن منطقة متاخمة تمتد لمسافة ١٢ ميلاً بحريًا وراء بحرها الإقليمي وملاصقة له وتمتد ٢٤ ميلاً بحريًا مقيسة من خطوط الأساس المستقيمة المعتمدة، وبلغت مساحتها ٣٠٤٣٧ كم^{٢}، شكلت ما نسبته٨.٣% من إجمالي مساحة مناطق الولاية البحرية الليبية في البحر المتوسط، وتتدرج أعماقها ما بين (-٥٠: -٣٥٠٠م).
- حددت ليبيا منطقة الصيد الخالصة لها عام ٢٠٠٥ شمال حدود المياه الإقليمية الليبية، وتمتد باتجاه البحر لمسافة ٦٢ ميلاً بحريًا مقاسة من خط البحر الإقليمي، وتخضع

للسيادة الليبية ويحظر الصيد بها، وتبلغ مساحتها ١٢١٥٢٦.٨ كم٢، وتتدرج أعماقها ما بين (-٥٠: -٤٠٠٠م).

- تبلغ مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة لليبيا في البحر المتوسط ٢٢١٥٣٦.٦ كم٢، تشكل ٦٠.٧٧% من إجمالي مساحات مناطق الولاية البحرية الليبية في البحر المتوسط، وتتدرج أعماقها ما بين (-٥٠: -٤٥٠٠م).
- تم تحديد حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري بين ليبيا وتونس وفقًا لقرار محكمة العدل الدولية، وتم الأخذ بمبدأ التناسب، وعليه فقد أعطت نسبة ٤٠% من الجرف القاري لليبيا و٦٠% لتونس، وحصرت المحكمة النسبية بين خط موازي يبدأ من رأس كمبوديا وآخر عمودي يبدأ من رأس تاجوراء.
- وقعت كل من ليبيا وتركيا مذكرة تفاهم عام ٢٠١٩ لتحديد الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما، واعترضت كل من اليونان وقبرص ومصر على تحديد تلك الحدود ورفضهم لكامل الإحداثيات الجغرافية المدرجة لترسيم الحدود بين الدولتين، كونها تنتهك المنطقة الاقتصادية الخالصة بين كل من مصر واليونان، إذ تحرم مذكرة التفاهم جزيرتي كريت ورودس من أي جرف قاري أو منطقة اقتصادية خالصة، مما أدى إلى تفاقم التوترات في المنطقة، ووضعت المنطقة في حالة تأهب قصوى.
- اتفقت كل من ليبيا ومالطا عام ١٩٨٦ على تحكيم محكمة العدل الدولية لتحديد الحدود المقابلة للجرف القاري، وتم اتباع إنشاء خط متساوي البعد بامتداد ٦٧ ميلاً بحريًا.
- تتداخل أجزاء من المنطقة الاقتصادية الخالصة الليبية مع أجزاء من المناطق الاقتصادية الخالصة لكل من إيطاليا واليونان، لذا تم اتخاذ خط المنتصف كأساس للفصل بين تلك المناطق.
- تتعدد الموارد الاقتصادية في مناطق الولاية البحرية الليبية، وعلى الرغم من طول السواحل الليبية وعظم مساحة منطقة الصيد الخالصة؛ إلا أن إنتاج الدولة الليبية من الأسماك لم يتجاوز ٣١ ألف طن عام ٢٠٢١، شكلت نحو ٠.٠١% فقط من الإنتاج العالمي.
- تمتلك ليبيا مجموعة من الحقول البحرية، بإنتاج بلغ ٤٥.٩ ألف برميل/سنويًا، تشكل ١٠.٦% من إجمالي إنتاج الدولة الليبية من البترول عام ٢٠٢١، إذ يشكل الإنتاج الليبي من النفط الخام ١.٤٥% من الإنتاج العالمي، ونحو ٤% من إجمالي إنتاج دول الأوابك.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- **أبو دقة، عبير (٢٠١٢)**. مشكلة تحديد حدود المناطق البحرية الخاضعة للولاية الوطنية: حالة الجرف القاري. – رسالة ماجستير. – جامعة الشرق الأوسط: كلية الحقوق، قسم القانون العام.
- **أبو مدينة، حسين مسعود (١٩٩٥)**. الموانئ الليبية: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية. – رسالة ماجستير، غيرمنشورة. – جامعة القاهرة: كلية الآداب، قسم الجغرافيا.
- ـــــــــــــــــــ **(٢٠٠٨)**. الموانئ الليبية: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، ط٢. – جامعة ٧ أكتوبر: الإدارة العامة للمكتبات، إدارة المطبوعات والنشر.
- **أبوزيد، محمد إمحمد محمد (٢٠١٩)**. الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي ٢٠١١-٢٠١٧. – رسالة ماجستير، غير منشورة. – عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم.
- **الزاملي، أحمد السيد (١٩٨٤)**. الموانئ البحرية المصرية على البحر الأحمر: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية. – رسالة ماجستير، غير منشورة. – جامعة القاهرة: كلية الآداب، قسم الجغرافيا.
- **الصباغ، كريم محمد رجب (يناير ٢٠٢١)**. التقسيم العادل لحقول النفط والغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط. – مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، ع٣. – جامعة دمياط: كلية الحقوق.
- **الغنيمي، محمد طلعت (١٩٧٥)**. القانون الدولي البحري في أبعاده الجديدة. – الإسكندرية: منشأة المعارف.
- **المختار، يسر عباس عبود (٢٠١٦)**. المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة والمنازعات الدولية المتعلقة بالإنشاء والتحديد. – رسالة ماجستير. – جامعة الشرق الأوسط: كلية الحقوق، قسم القانون العام.
- **المسلاتي، أمين (١٩٩٥)**. التطور الجيولوجي والتكتوني. – في: الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، تحرير: بولقمة، الهادي والقزيري، سعد خليل، ط١. – سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان.

- **المطردي، حواء أحمد عبد السلام (يوليو ٢٠٢٢)** منطقة خليج سرت: دراسة جيوبوليتيكية. – مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية، ع٣. – سرت: الجمعية الجغرافية الليبية–فرع المنطقة الوسطي.
- **المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠٢١).** الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية، مج ١٥. – القاهرة: جامعة الدول العربية.
- **الهرام، فتحي أحمد (١٩٩٥).** التضاريس والجيومورفولوجيا. – في: الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، تحرير: بولقمة، الهادي والقزيري، سعد خليل، ط١. – سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان.
- ـــــــــــــــ **(١٩٩٧).** جيومورفولوجية الساحل. – في: الساحل الليبي، تحرير: بولقمة، الهادي والقزيري، سعد خليل، ط١. – جامعة قاريونس: منشورات مركز البحوث والاستشارات.
- **جودة، جودة حسنين (١٩٧٣).** أبحاث في جيومورفولوجية الأراضي الليبية. – ج١، ط١. – منشورات الجامعة الليبية: كلية الآداب.
- **حمدان، جمال (١٩٩٦)** الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى: دراسة في الجغرافيا السياسية. – القاهرة: مكتبة مدبولي.
- **داود، عبد المنعم محمد (١٩٩٩)** القانون الدولي للبحار والمشكلات البحرية العربية. – الإسكندرية: منشأة المعارف.
- **شرف، عبد العزيز طريح (١٩٧١).** جغرافية ليبيا. – ط٢، الإسكندرية: منشأة المعارف.
- **شلبي، عيد ناجي الرفاعي (٢٠١٤).** الحدود البحرية الشرقية لمصر: دراسة في الجغرافيا السياسية. – رسالة ماجستير، غير منشورة. – جامعة طنطا: كلية الآداب، قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية.
- **عيش، ماهر حمدي (٢٠١١).** المحيط العالمي من منظور جغرافي سياسي، ط١. – د.ن.
- **فضيل، عبد الباسط حسين وعلي، عبد المطلب حماد ومؤمن، كريمة المبروك (٢٠٢٠).** الاتجاهات الحديثة في الثروة السمكية الليبية مقارنة بدول المغرب العربي. – مجلة علوم البحار والتقنيات البيئية، مج٦، ع ٢. – ليبيا: الجامعة الأسمرية الإسلامية: كلية الموارد البحرية.

- **مصرف ليبيا المركزي (٢٠٢٢).** إحصاءات التجارة الخارجية، الربع الأول. – إدارة البحوث والاحصاء. –متاح في: https://cbl.gov.ly/micifaf/2022/06/Libyas-Foreign-Trade2018-2021.pdf
- **مصيلحي، فتحي محمد (١٩٩٢).** خريطة القوى السياسية وتخطيط الأمن القومي بالشرق الأوسط والمنطقة العربية. – ط١. –القاهرة: المؤلف.
- **منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" (٢٠٢٣).** التقرير الإحصائي السنوي. – متاح في: http://www.oapecorg.org
- **وزارة المواصلات الليبية، مصلحة الموانئ والنقل البحري (٢٠٢٤).** الموانئ والمنائر. – متاح في: https://www.lma.ly/

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- **Alsied, Adel Omar (Libya, 2005-2006)** "Delimitation of Maritime Boundaries With Special Reference to the EEZ and the IMO Conventions Regime: A Libyan Case Study". – available at: https://www.un.org/depts/los/nippon/unnff_programme_home/fellows_pages/fellows_papers/alsied_0506_libya.pdf
- **Ansari. M (2018).** Libyan oil: Prospects for stability and growth. – Apicorp Energy Research, vol.3 No.14. – available at: https://www.apicorp.org/wp-content/uploads/2021/12/Libyan-oil-Prospects-for-stability-and-growth.pdf
- **Attard, D.J (1987)** The Exclusive economic zone in international law. -Oxford: UK: Clarendon Press.
- **Attir, M.O. (2014).** Illegal migration as a major threat to Libya's security. In O. Grech, & M. Wohlfeld (Eds.), Migration in the Mediterranean : human rights, security and development perspectives (pp. 96-108). Msida: Mediterranean Academy of Diplomatic Studies.
- **Bergmann. H (20018).** Straight baselines across Icelandic bays and fjords. – ML í lögfræði, Háskólans á Akureyri: Háskóla Íslands.
- **Churchill, and Lowe A.V. (1999)** The Law of the Sea. – 3d ed. -Manchester: Manchester University Press.
- **de Vivero. J. S (2010)** Jurisdictional waters in the Mediterranean and Black Seas. – European Parliament: Directorate General for Internal Policies. – Policy Department B: Structural and Cohesion Policies, Fisheries. – available at: http://www.europarl.europa.eu/studies

- ***EIA (2021)***. U.S. Energy Information Administration. – available at: *https://www.eia.gov/naturalgas/data.php*
- ***EIA (2022).*** *Short-Term Energy Outlook. – available at: https://www.eia.gov/outlooks/steo/*
- **El Diwany. I. A (2018).** Legal Rules Applicable to the Equitable Maritime Boundaries Delimitation in the Eastern Mediterranean Sea: An Egyptian Perspective. – United Nations – The Nippon Foundation of Japan Fellowship Programme 2018.- available at: https://www.un.org/oceancapacity/sites/www.un.org.oceancapacity/files/eldiwany_ibrahim_un-nippon_researchpaper_15dec2018.pdf
- **El-Hakim. A.A (1979).** The Middle Eastern States and the Law of the Sea. - Manchester University Press: Syracuse University Press.
- **Elmahjoub. A. E. (2023).** The Exclusive Economic Zone in the Law of the Seas Particular Reference to the Omani EEZ. **Egyptian Journal of International Law, Vol. 79**, . doi: 10.21608/ejil.2023.214877.1004
- **Evans, M. D (2018).** *International Law*. – 4th ed. – New York: Oxford University Press.
- **FAO (2022)** *The State of World Fisheries and Aquaculture 2022*. *Towards Blue Transformation*.- Rome, FAO. https://doi.org/10.4060/cc0461en
- **FAO(2024)** Major Fishing Areas.- Available at: https://www.fao.org/fishery/en/area
- **Filogh A.M.(2019).** Libya Fishing Industry. *Menba Su Ürünleri Dergisi*, 5(1).
- **Flanders Marine Institute (2019).** Maritime Boundaries Geodatabase: Maritime Boundaries and Exclusive Economic Zones (200NM), version 11. Available online at https://www.marineregions.org/. https://doi.org/10.14284/386
- **_____ (2023).** Maritime Boundaries Geodatabase: Maritime Boundaries and Exclusive Economic Zones (200NM), version 12. Available online at: https://www.marineregions.org/. https://doi.org/10.14284/632
- **_____ (2023).** Maritime Boundaries Geodatabase: Internal Waters, version 4. Available online at http://www.marineregions.org/. https://doi.org/10.14284/631
- **_____(2023).** Maritime Boundaries Geodatabase: Territorial Seas (12NM), version 4. Available online at https://www.marineregions.org/. https://doi.org/10.14284/633

- _____ **(2023).** Maritime Boundaries Geodatabase: Contiguous Zones (24NM), version 4. Available online at https://www.marineregions.org/. https://doi.org/10.14284/630
- **GEBCO Compilation Group (2023).** GEBCO 2023 Grid (doi:10.5285/f98b053b-0cbc-6c23-e053-6c86abc0af7b)
- **Global Initiative against Transnational Organized Crime (2014).** Smuggled Futures: The dangerous path of the migrant from Africa to Europe.- Part of the Global Initiative against Transnational Organized Crime series on Human Trafcking.
- **Grida (2024)** Maritime zones.- available at: https://www.grida.no/resources/7923
- **Gunawan,Y. eds (2020).** The Validity of Turkey-Libya's Agreement on Maritime Boundaries in International Law. – Jurnal Hukum dan Peradilan (JHP), Vol. 9, no. 2. – doi: 10.25216/JHP.9.2.2020.170-185.
- **Hollick, A.L(1976-1977)** US Oceans Policy: the Truman Proclamation. – Virginia Journal of International Law, Vol 17. – *the University of Virginia School of Law.*
- http://www.marineregions.org/documents/LBY-TUN1988CS.PDF
- **IMF Staff Country Reports 2023, 201; 10.5089/9798400243578.002.A001**
- **International Organization for Migration IOM,(December 2023).** DTM Libya Migrant Report, Round 50. IOM, Libya. – available at: https://dtm.iom.int/libya
- **IOM (2014)** *Assessment of Priorities for the Development of Libya's Migration Policy: A strategic Vision.* – Eurasylum Ltd.
- **JIMÉNEZ G. Á. (2021).**The Maritime Delimitation between Turkey and the Libya's Government of National Accord: another Concern for the European Union. - ،Peace & Security – Paix et Sécurité Internationales ،No 9. – DOI http://dx.doi.org/10.25267/Paix_secur_int.2021.i9.1402
- **Kansu. Z. N (June 2020)** An Assessment of Eastern Mediterranean Maritime Boundary Delimitation Agreement Between Turkey and Libya. – *Science Journal of Turkish Military Academy, Vol 30, Issue 1: Science Journal of Turkish Military Academy.*
- **Kırval .L, Özkan .A (2021)** The Delimitation Dispute of the Maritime Jurisdiction Areas in the Eastern Mediterranean: Turkish Perspective Based on the equitable Principles. – *The Turkish Yearbook of International Relations, Vol*

52. – Ankara Üniversitesi Akademik Arşiv Sistemi. – available at: http://hdl.handle.net/20.500.12575/77399

- **Lamboeuf M. (2000).** *Artisanal fisheries in Libya: census of fishing vessels and inventory of artisanal fishery métiers*. Available at: https://www.fao.org/fishery/docs/CDrom/ARTFIMED/ArtFiWeb/lby/lby_rpt.pdf
- **Langford, Stephen Roy (1993)** *Issues and problems in Mediterranean maritime boundary delimitation : a geographical analysis.* Doctoral thesis, Durham University.
- **LIS (1992)** US Responses to Excessive National Maritime Claims, No. 112. – United States Department of State, Bureau of Oceans and International Environmental and Scientific Affairs.
- Memorandum of Understanding between The Government of The Republic of Turkey and The Government of National Accord-state of Libya on Delimitation of The Maritime Jurisdiction areas in the Mediterranean (2019). – available at: https://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2019/12/20191207-3.pdf
- **Miyoshi. M(1999).** The Joint Development of Offshore Oil and Gas in Relation to Maritime Boundary Delimitation. – Maritime Briefing, Vol 2. No. 5. – University of Durham: International Boundaries Research Unit Department of Geography.
- **Naegwa.V.W. (2019).** Principles of Maritime Delimitations as Applied by International Tribunals – A research Paper Submitted in Partial Fulfilment of the requirements for the Award of the Masters of Laws (LLM), Degree of the University of Nairobi (G62/87818/2016) – Nairobi.
- **Offshore Energy (2023).** Libya: Bouri Offshore Field Back in Production. – available at: https://www.offshore-energy.biz/libya-bouri-offshore-field-back-in-production/
- **Osservatorio sulle fonti (2017).** Memorandum d'intesa sulla cooperazione nel campo dello sviluppo, del contrasto all'immigrazione 232rontie, al 232rontie di esseri umani, al contrabbando e sul rafforzamento della sicurezza delle 232rontier tra lo Stato della Libia e la Repubblica Italiana. – available at: **https://www.osservatoriosullefonti.it/archivi/archivio-rubriche/archivio-rubriche-2017/419-fonti-dell-unione-europea-e-internazionali/1840-osf-3-2017-int-3**
- **Sea Rates (2024)** Libya Sea ports. – available at: **https://www.searates.com/maritime/libya**
- **Stanicek. B (2020)** Turkey: Remodeling the eastern Mediterranean Conflicting exploration of natural gas reserves. – European Parliamentary Research Service.

- **Steinberg.P.E (1999) Navigating to Multiple Horizons: Toward a Geography of Ocean-Space. –** Professional Geographer, Vol 51, No3. – Association of American Geographers.- Blackwell Publishers.
- **Schofield. C (2023)** GEOGRAPHICAL DIMENSIONS TO GLOBAL OCEANS GOVERNANCE, Geographical Review, 113:1, DOI: 10.1080/00167428.2020.1852879
- **The World Factbook (2024)**.- Available at: https://www.cia.gov/the-world-factbook
- **Toaldo, M. (2015).** Migrations Through and From Libya: A Mediterranean Challenge. In L. Kamel (Ed.), *Changing Migration Patterns in the Mediterranean* . – Istituto Affari Internazionali (IAI). http://www.jstor.org/stable/resrep09850.9
- **Tziarras, Zenonas (2019)** "The New Geopolitics of the Eastern Mediterranean – An Introduction" in Tziarras Zenonas (ed.), *The New Geopolitics of the Eastern Mediterranean: Trilateral Partnerships and Regional Security*. Re-imagining the Eastern Mediterranean Series: PCC Report, 3. Nicosia: PRIO Cyprus Centre.
- **U.S.A (1997)** Maritime Claims Reference Manual, DOD 2005.1 M. – UNDER SECRETARY OF DEFENSE FOR POLICY. -2000 DEFENSE PENTAGON WASHINGTON. DC 20301-2000.
- **UN (1995)** The law of the Sea: National legislation on the Territorial Sea, the Right of Innocent Passage and the Contiguous Zone. – Division for Ocean Affairs and the Law of the Sea Office of Legal Affairs. – New York.
- **UN (2003)** Agreement between the Great Socialist People's Lybian Arab Jamahariya and the Republic of Malta implementing Article III of the Special Agreement and the Judgment of the International Court of Justice, 10 November 1986(1). – Delimitation Treaties Infobase. – available at: *http://diplowizard.diplomacy.edu/tara/getXDoc-plain.asp?ParentLink=none&IDconv=357*
- **UN (2005)** Law of The Sea Bulletin, No.59. – Division for Ocean Affairs and the Law of the Sea Office of Legal Affairs. – New York.
- **UN (2019)** Seventy-seventh session Agenda item 72 (a): oceans and the law of the sea. -Note verbale dated 23 December 2019 addressed by the Secretary-General Permanent Mission of Egypt to the United Nations. – A/74/628
- **UN (2020_a)** Seventy-fourth session Agenda item 74 (a) and 83: oceans and the law of the sea. – Letter dated 14 February 2020 from the Permanent Representative of Greece to the United Nations addressed to the Secretary-General. – A/74/76

- **UN (2020_b)** Seventy-fourth session Agenda item 74 (a) and 83: oceans and the law of the sea. – Letter dated 24 April 2020 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General. – A/74/824–S/2020/332
- **UN (2023a)** Seventy-seventh session Agenda item 72 (a) Oceans and the law of the sea: Letter dated 24 April 2023 from the Permanent Representative of Greece to the United Nations addressed to the Secretary-General. – A/77/865.
- **UN (2023b)** Law of The Sea Bulletin, No.11. – Division for Ocean Affairs and the Law of the Sea Office of Legal Affairs. New York.
- **UN (2023c)** Seventy-seventh session Agenda item 72 (a): oceans and the law of the sea. – Note verbale dated 25 January 2023 from the Permanent Mission of Libya to the United Nations addressed to the Secretary-General. – A/77/716
- **UN (2023c)** Seventy-seventh session Agenda item 72 (a): oceans and the law of the sea. -Note verbale dated 13 February 2023 from the Permanent Mission of Libya to the United Nations addressed to the Secretary-General. – A/77/742
- **UN (2023e)** Seventy-seventh session Agenda item 75: oceans and the law of the sea. -Note verbale dated 5 December 2023 from the Permanent Mission of Libya to the United Nations addressed to the Secretary-General. – A/78/672
- **UN (2023f)** Seventy-seventh session Agenda item 72 (a): oceans and the law of the sea. -Verbal note dated November 10, 2023 addressed to the Secretary-General from the Permanent Mission of Egypt to the United Nations. – A/77/858
- **UNCLOS III (1982) United Nations Convention on the Law of the Sea of 10 December 1982. –** the Division for Ocean Affairs and the Law of the Sea, Office of Legal Affairs. – available at: https://www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/unclos/unclos_e.pdf
- **UNHCR (2021).** Arrivals to Europe from Libya – 2021 in review. – United Nations High Commissioner for Refugees. – available at: https://data.unhcr.org/en/documents/details/92165
- **United Nations**, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2022). *World Population Prospects 2022, Online Edition*.
- **USGS (2010)** *Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province, Eastern Mediterranean. – available at: https://pubs.usgs.gov/fs/2010/3014/pdf/FS10-3014.pdf*
- **World Bank (2021)** Liner shipping connectivity index (maximum value in 2004 = 100) – Libya. – available at: **https://data.worldbank.org/indicator/IS.SHP.GCNW.XQ?locations=LY**

- ——————— **(29/2/2024)** Total fisheries production (metric tons) (ER.FSH.PROD.MT).- available at: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators/Series/ER.FSH.PROD.MT

- **Yuksel C, Baran D, (2020)** The Eastern Mediterranean Crisis from International Law's Aspect and The Assessment of the Turkey-Libya Maritime Boundary Delimitation Agreement . – Public and Private International Law Bulletin, Vol 40(1). -Istanbul University Press. – https://doi.org/10.26650/ppil.2020.40.1.0019

- **IILSS (may 2021).** World Maritime Boundaries Atlas: maritime boundaries between Italy and Libya. – available at: https://iilss.net/maritime-boundaries-between-italy-and-libya/

- **National legislation** – DOALOS/OLA – United Nations (1973) Legislative Series, ST/LEG/SER.B/18, p. 26.

- **National legislation** – DOALOS/OLA – United Nations (1988) Agreement between the Libyan Arab Socialist People's Jamahariya and the Republic of Tunisia to Implement the Judgment of the International Court of Justice in the Tunisia/Libya Continental Shelf Case 8 August 1988. – available at:

  https://www.un.org/depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/PDFFILES/TREATIES/LBY-TUN1988CS.PDF

- **National legislation** – DOALOS/OLA – United Nations (Act No. 2 of 18 February 1959 concerning the delimitation of Libyan territorial waters). – available at: *https://www.un.org/depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/PDFFILES/LBY_1959_Act.pdf*

- **Tanka. Y(April 2021).** Typology of Marine Spaces.- The International Law of the Sea, MARINE(SEA) MAPS AND CHARTS. – available at: https://iilss.net/typology-of-marine-spaces/

- **Yiallourides. C (2021)** Maritime Boundary Delimitation in the Eastern Mediterranean Sea: Progress and Outstanding Legal Issues. - *Eastern Mediterranean Affairs* (EMA), Issue 2. – University of Nicosia: Diplomatic acadmay.

ملاحق الدراسة:

ملحق (1): خطوط الأساس المستقيمة الليبية في البحر المتوسط

Libyan territorial waters and other maritime zones under the sovereignty and jurisdiction of the Great Jamahiriya are to be measured from the straight baselines joining the points defined by the following geographical coordinates:

Point	Longitude east	Latitude north
1	11°33'41.00" E	33°10'30.03" N
2	11°37'47.05" E	33°07'59.06" N
3	11°41'20.02" E	33°07'40.66" N
4	11°54'30.02" E	33°02'46.00" N
5	12°11'31.04" E	32°53'18.06" N
6	12°26'19.02" E	32°49'14.73" N
7	12°41'17.07" E	32°47'38.01" N
8	12°59'51.02" E	32°50'11.01" N
9	13°12'45.01" E	32°55'16.01" N
10	13°23'16.05" E	32°53'48.07" N
11	13°32'04.06" E	32°49'12.03" N
12	13°48'11.03" E	32°48'09.03" N
13	13°56'44.02" E	32°46'20. 05" N
14	14°14'59.05" E	32°41'27.08" N
15	14°20'15.04" E	32°38'21.04" N
16	14°25'59.01" E	32°33'13.05" N
17	14°34'58.06" E	32°30'00.00" N
18	20°30'03.02" E	32°30'00.00" N
19	20°34'26.04" E	32°32'42.02" N
20	20°40'24.00" E	32°35'37.09" N
21	20°56'52.05" E	32°43'04.09" N
22	21°03'39.07" E	32°45'40.08" N
23	21°06'06.08" E	32°46'14.01" N
24	21°25'24.02" E	32°47'42.09" N
25	21°37'40.09" E	32°55'32.00" N
26	21°42'56.00" E	32°56'27.05" N
27	21°56'23.08" E	32°54'10.01" N
28	22°08'42.01" E	32°56'19.00" N
29	22°10'31.04" E	32°55'34.14" N
30	22°16'03.06" E	32°52'27.01" N
31	22°19'02.04" E	32°52'38.03" N
32	22°22'38.08" E	32°52'20.03" N
33	22°29'27.05" E	32°50'33.01" N
34	22°57'33.04" E	32°39'46.03" N
35	23°01'40.05" E	32°39'18.04" N
36	23°06'26.04" E	32°38'03.08" N
37	23°06'55.04" E	32°37'43.05" N
38	23°07'36.06" E	32°36'48.03" N
39	23°07'37.00" E	32°36'24.00" N
40	23°06'27.05" E	32°31'59.03" N
41	23°10'24.06" E	32°27'47.07" N
42	23°14'13.07" E	32°22'31.01" N
43	23°17'04.04" E	32°14'07.07" N
44	23°27'31.06" E	32°10'41.04" N
45	23°40'00.01" E	32°10'54.01" N
46	23°43'02.01" E	32°10'41.00" N
47	23°46'30.08" E	32°09'50.01" N
48	23°58'24.05" E	32°06'20.01" N
49	24°00'22.06" E	32°05'16.08" N
50	24°06'16.01" E	32°00'42.04" N
51	24°14'35.04" E	32°00'22.00" N
52	24°20'47.04" E	32°00'07.04" N
53	24°40'58.07" E	32°01'20.06" N
54	24°42'33.04" E	32°01'18.04" N
55	24°44'16.08" E	32°01'14.03" N
56	24°45'49.01" E	32°01'06.02" N
57	24°52'22.04" E	31°59'12.04" N
58	24°58'44.01" E	31°58'18.01" N
59	24°59'42.08" E	31°57'51.01" N
60	25°02'06.09" E	31°56'07.09" N
61	25°02'23.07" E	31°55'28.06" N
62	25°07'50.06" E	31°43'06.08" N
63	25°08'44.06" E	31°40'35.09" N
64	Libyan-Egyptian land border point	

Article 2

The list of coordinates in Article 1 of this decision shall be published in accordance with the rules currently in force, and the Secretary-General of the United Nations shall be notified thereof.

Article 3

The present decision shall enter into force as from the date of its adoption and shall be published in the official gazette.

(*Signed*) [Illegible]
General People's Committee (Decisions)
Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya

Adopted on 13 Jumada I, corresponding to 20/06/1373 from the death of the Prophet (AD 2005).

source: UN (2005) Law of The Sea Bulletin, No.59. – Division for Ocean Affairs and the Law of the Sea Office of Legal Affairs. – New York.

ملحق (2) احداثيات خط الحدود البحرية الغربية المصرية (المرجع الجيوديسي WGS84)

Arab Republic of Egypt Geographical coordinates of the territorial sea and Exclusive Economic Zone boundary (Geodetic datum WGS84)						
POINT	Latitude - North			Longitude- East		
	DEGREE	MINUTE	SECOND	DEGREE	MINUTE	SECOND
1	Egyptian – Libyan land boundary terminus					
2	31	39	29.38	25	9	44.56
3	31	39	33.56	25	10	44.33
4	31	39	30.4	25	17	10.28
5	31	39	44.21	25	19	24.99
6	31	39	51.67	25	20	10.15
7	31	41	28.21	25	21	45.47
8	31	42	24.47	25	22	43.73
9	33	16	48.22	25	22	43.73

Source:https://www.un.org/depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/PDFFILES/DEPOSIT/MZN162EDecree595.pdf

ملحق (3) قائمة إحداثيات الحدود البحرية الصادرة عن لجنة الحدود البرية والبحرية في وزارة الخارجية والتعاون الدولي لليبيا (الحدود البحرية الشرقية الليبية المرجع الجيوديسي WGS84)

	Latitude north			*Longitude east*		
Point	*Degree*	*Minute*	*Second*	*Degree*	*Minute*	*Second*
1	Common point of the Egypt-Libya land border					
2	31	38	54.8	25	11	18.23
3	31	39	26.09	25	15	01.24
4	31	39	51.67	25	20	10.15
5	31	42	27.77	25	22	52.59
6	31	46	53.49	25	25	52.68
7	31	48	00.18	25	26	35.6
8	31	50	53.77	25	28	07.05
9	31	53	20.00	25	29	20.92
10	31	54	53.93	25	30	05.09
11	31	57	36.83	25	31	29.68
12	31	58	50.3	25	32	09.15
13	32	00	13.25	25	33	03.46
14	32	01	31.39	25	33	53.03
15	32	04	44.75	25	35	48.18
16	32	13	17.06	25	40	27.16
17	32	17	37.06	25	42	38.34
18	32	50	28.30	26	01	06.79
B	34	09	07.90	26	39	06.30

Source: **UN (2023)** Seventy-seventh session Agenda item 72 (a): oceans and the law of the sea. -Note verbale dated 13 February 2023 from the Permanent Mission of Libya to the United Nations addressed to the Secretary-General. – A/77/742

ملحق (4) الإحداثيات الجغرافية للمنطقة المتاخمة الليبية في البحر المتوسط

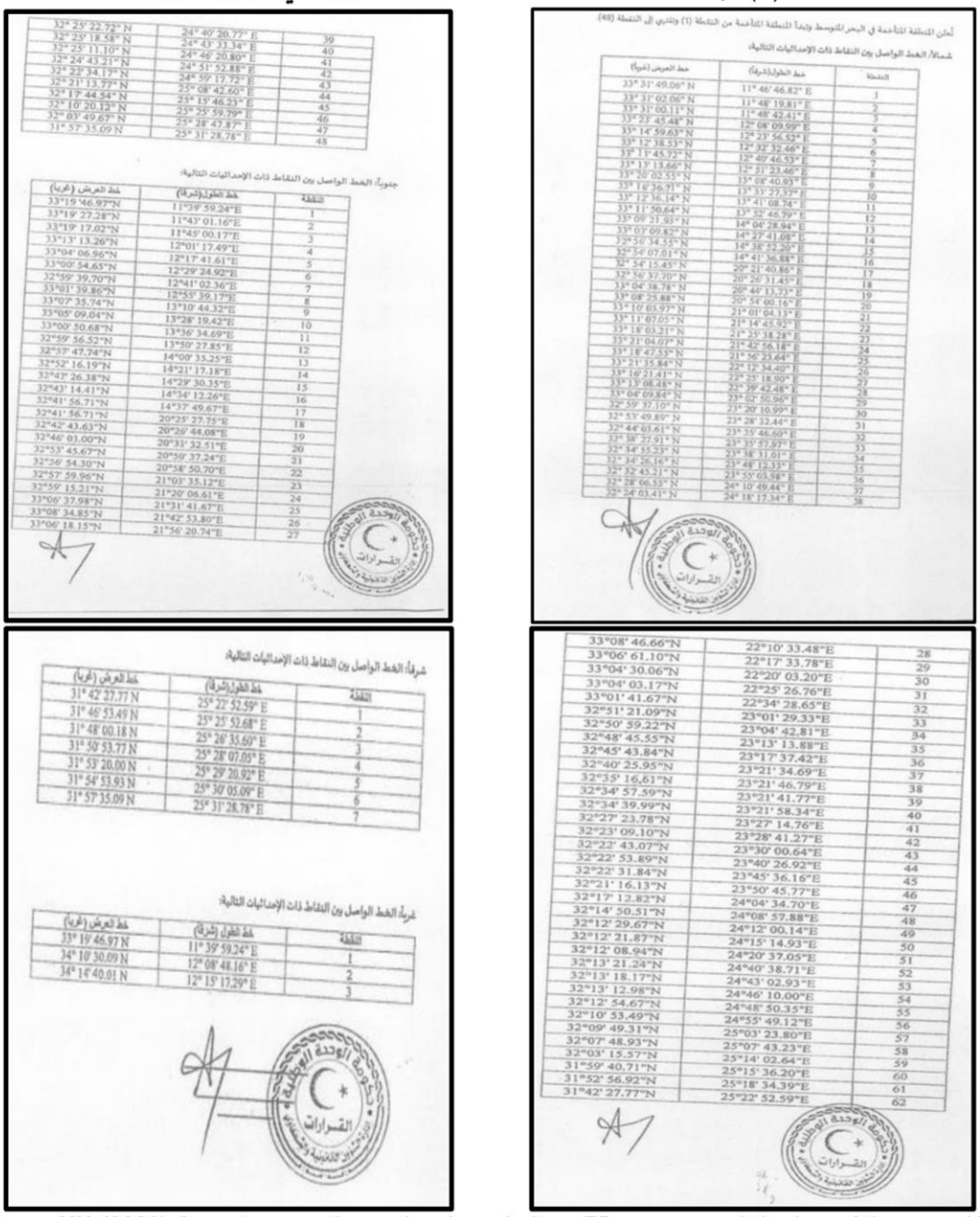

النقطة	خط الطول (شرقا)	خط العرض (غربا)
1	11° 46' 46.82" E	33° 31' 49.06" N
2	11° 48' 19.81" E	33° 31' 02.06" N
3	11° 48' 42.41" E	33° 31' 00.11" N
4	12° 08' 09.99" E	33° 23' 45.48" N
5	12° 23' 56.53" E	33° 14' 59.63" N
6	12° 32' 32.46" E	33° 12' 38.53" N
7	12° 40' 46.53" E	33° 11' 45.75" N
8	12° 51' 23.46" E	33° 13' 13.66" N
9	13° 08' 40.93" E	33° 20' 02.55" N
10	13° 33' 27.33" E	33° 16' 36.91" N
11	13° 41' 08.74" E	33° 12' 36.14" N
12	13° 52' 46.79" E	33° 11' 50.64" N
13	14° 04' 28.94" E	33° 09' 21.93" N
14	14° 27' 41.08" E	33° 07' 09.83" N
15	14° 38' 52.20" E	32° 50' 34.55" N
16	14° 41' 36.88" E	32° 54' 07.01" N
17	20° 21' 40.86" E	32° 54' 15.45" N
18	20° 20' 31.45" E	32° 56' 37.70" N
19	20° 44' 13.73" E	33° 04' 38.78" N
20	20° 54' 00.16" E	33° 08' 25.88" N
21	21° 01' 04.13" E	33° 10' 03.97" N
22	21° 14' 45.32" E	33° 11' 07.05" N
23	21° 33' 18.28" E	33° 18' 03.21" N
24	21° 42' 56.18" E	33° 21' 04.07" N
25	21° 56' 23.64" E	33° 18' 47.35" N
26	22° 12' 34.40" E	33° 21' 35.84" N
27	22° 25' 18.90" E	33° 16' 21.41" N
28	22° 39' 42.48" E	33° 13' 08.48" N
29	23° 07' 50.96" E	33° 04' 09.84" N
30	23° 20' 10.99" E	32° 59' 37.10" N
31	23° 28' 32.44" E	32° 53' 49.80" N
32	23° 35' 46.60" E	32° 44' 03.61" N
33	23° 39' 57.87" E	32° 38' 37.91" N
34	23° 48' 11.01" E	32° 34' 55.23" N
35	23° 48' 12.33" E	32° 34' 26.16" N
36	23° 55' 03.98" E	32° 32' 45.21" N
37	24° 10' 49.44" E	32° 28' 06.55" N
38	24° 18' 17.34" E	32° 24' 03.41" N

النقطة	خط الطول (شرقا)	خط العرض (غربا)
1	24° 40' 20.77" E	32° 25' 22.72" N
2	24° 43' 33.34" E	32° 25' 18.58" N
3	24° 46' 20.80" E	32° 25' 11.10" N
4	24° 51' 52.88" E	32° 24' 43.21" N
5	24° 59' 19.72" E	32° 22' 34.17" N
6	25° 08' 42.60" E	32° 21' 13.77" N
7	25° 15' 46.23" E	32° 17' 44.54" N
8	25° 25' 59.79" E	32° 10' 20.12" N
9	25° 28' 47.87" E	32° 03' 49.67" N
10	25° 31' 28.78" E	31° 57' 35.09" N

النقطة	خط الطول (شرقا)	خط العرض (غربا)
1	11°39' 59.24"E	33°19 '46.97"N
2	11°43' 01.16"E	33°19' 27.28"N
3	11°45' 00.17"E	33°19' 17.02"N
4	12°01' 17.49"E	33°13' 13.26"N
5	12°17' 41.61"E	33°04' 06.96"N
6	12°29' 24.92"E	33°00' 54.65"N
7	12°41' 02.36"E	32°59' 39.70"N
8	12°55' 39.17"E	33°01' 39.80"N
9	13°10' 44.32"E	33°07' 35.74"N
10	13°28' 19.42"E	33°05' 09.04"N
11	13°36' 34.69"E	33°00' 50.68"N
12	13°50' 27.85"E	32°59' 56.52"N
13	14°00' 35.25"E	32°53' 47.74"N
14	14°21' 17.18"E	32°52' 16.19"N
15	14°29' 30.35"E	32°43' 26.38"N
16	14°34' 12.26"E	32°43' 14.41"N
17	14°37' 49.67"E	32°41' 56.71"N
18	20°25' 27.75"E	32°41' 56.71"N
19	20°26' 44.08"E	32°42' 43.63"N
20	20°33' 32.51"E	32°46' 03.00"N
21	20°59' 37.24"E	32°53' 45.67"N
22	20°58' 50.70"E	32°56' 54.30"N
23	21°03' 35.12"E	32°57' 59.96"N
24	21°20' 06.61"E	32°59' 15.21"N
25	21°31' 41.67"E	33°06' 37.98"N
26	21°42' 53.80"E	33°08' 34.85"N
27	21°56' 20.74"E	33°06' 18.15"N

النقطة	خط الطول (شرقا)	خط العرض (غربا)
1	25° 22' 52.59" E	31° 42' 27.77 N
2	25° 25' 52.68" E	31° 46' 53.49 N
3	25° 26' 35.60" E	31° 48' 00.18 N
4	25° 28' 07.05" E	31° 50' 53.77 N
5	25° 29' 20.92" E	31° 53' 20.00 N
6	25° 30' 05.09" E	31° 54' 53.93 N
7	25° 31' 28.78" E	31° 57' 35.09 N

النقطة	خط الطول (شرقا)	خط العرض (غربا)
1	11° 39' 59.24" E	33° 19' 46.97 N
2	12° 08' 48.16" E	34° 10' 30.09 N
3	12° 15' 17.29" E	34° 14' 40.01 N

النقطة	خط الطول (شرقا)	خط العرض (غربا)
28	22°10' 33.48"E	33°08' 46.66"N
29	22°17' 33.78"E	33°06' 61.10"N
30	22°20' 03.20"E	33°04' 30.06"N
31	22°25' 26.76"E	33°04' 03.17"N
32	22°34' 28.65"E	33°01' 41.67"N
33	23°01' 29.33"E	32°51' 21.09"N
34	23°04' 42.81"E	32°50' 59.22"N
35	23°13' 13.88"E	32°48' 45.55"N
36	23°17' 37.42"E	32°45' 43.84"N
37	23°21' 34.69"E	32°40' 25.95"N
38	23°21' 46.79"E	32°35' 16.61"N
39	23°21' 41.77"E	32°34' 57.59"N
40	23°21' 58.34"E	32°34' 39.99"N
41	23°27' 14.76"E	32°27' 23.78"N
42	23°28' 41.27"E	32°23' 09.10"N
43	23°30' 00.64"E	32°22' 43.07"N
44	23°40' 26.92"E	32°22' 53.89"N
45	23°45' 36.16"E	32°22' 31.84"N
46	23°50' 45.77"E	32°21' 16.13"N
47	24°04' 34.70"E	32°17' 12.82"N
48	24°08' 57.88"E	32°14' 50.51"N
49	24°12' 00.14"E	32°12' 29.67"N
50	24°15' 14.93"E	32°12' 21.87"N
51	24°20' 37.05"E	32°12' 08.94"N
52	24°40' 38.71"E	32°13' 21.24"N
53	24°43' 02.93"E	32°13' 18.17"N
54	24°46' 10.00"E	32°13' 12.98"N
55	24°48' 50.35"E	32°12' 54.67"N
56	24°55' 49.12"E	32°10' 53.49"N
57	25°03' 23.80"E	32°09' 49.31"N
58	25°07' 43.23"E	32°07' 48.93"N
59	25°14' 02.64"E	32°03' 15.57"N
60	25°15' 36.20"E	31°59' 40.71"N
61	25°18' 34.39"E	31°52' 56.92"N
62	25°22' 52.59"E	31°42' 27.77"N

Source: UN (2023) Seventy-seventh session Agenda item 75: oceans and the law of the sea. -Note verbale dated 5 December 2023 from the Permanent Mission of Libya to the United Nations addressed to the Secretary-General. – A/78/672

ملحق (5) نظام الاحداثيات الأساسية لتحديد الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين تركيا وليبيا

ANNEX-2

BASE POINTS FOR TURKEY-LIBYA CONTINENTAL SHELF/EEZ COORDINATES LIST

1 Turkish Coasts

	LATITUDE	LONGITUDE
1	36°40'50".287N	27°22'27".873E
2	36°39'45".969N	27°24'19".359E
3	36°38'50".428N	27°28'38".882E
4	36°39'28".639N	27°40'42".469E
5	36°33'12".889N	27°58'44".128E
6	36°33'16".661N	28°02'07".031E
7	36°34'56".051N	28°05'18".361E
8	36°35'43".847N	28°07'42".814E
9	36°41'20".260N	28°13'30".287E
10	36°43'12".400N	28°17'25".494E
11	36°41'54".779N	28°37'38".668E
12	36°37'35".654N	28°45'41".864E
13	36°34'01".991N	28°49'29".785E
14	36°32'16".733N	29°01'22".266E
15	36°23'16".073N	29°06'04".195E
16	36°20'27".209N	29°09'58".078E
17	36°19'24".623N	29°12'27".635E
18	36°14'48".669N	29°18'50".685E

2 Libyan Coasts

	LATITUDE	LONGITUDE
1	32-50-06.873N	22-27-00.194E
2	32-49-43.717N	22-28-11.254E
3	32-48-07.040N	22-32-41.368E
4	32-46-26.472N	22-37-39.116E
5	32-46-09.093N	22-38-33.969E
6	32-44-07.238N	22-44-28.857E
7	32-42-43.985N	22-48-54.607E
8	32-38-32.161N	23-05-48.986E
9	32-38-20.558N	23-06-27.841E
10	32-37-49.615N	23-07-06.696E
11	32-06-44.158N	23-58-05.833E
12	32-01-28.159N	24-40-27.392E
13	32-01-34.000N	24-43-00.941E
14	32-01-18.423N	24-44-59.999E
15	32-01-10.634N	24-45-38.854E
16	32-01-10.634N	24-45-45.570E
17	31-58-13.028N	24-58-55.688E
18	31-58-05.234N	24-59-34.543E

3 Coordinates are by WGS-84 system.

Source: Memorandum of Understanding between The Government of The Republic of Turkey and The Government of National Accord-state of Libya on Delimitation of The Maritime Jurisdiction areas in the Mediterranean (2019). – available at: https://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2019/12/20191207-3.pdf

ملحق (6) الاحداثيات بين ليبيا ومالطا لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري

ARTICLE 1

Title delimitation of the area of continental shelf appertaining to the Great Socialist People's Libyan Arab Jamahariya and to the Republic of Malta respectively within the meridians 13°50' east and 15°10' east shall be arcs of great circles between the following points in the sequence given below:

Latitude North	Longitude East
Point 34° 40' 46" N	13° 50' 00" E 1
Point 34° 40' 10" N	13° 52' 31" E 2
Point 34° 39' 16" N	13° 56' 09" E 3
Point 34° 37' 11" N	14° 04' 15" E 4
Point 34° 37' 02" N	14° 05' 14" E 5
Point 34° 35' 20" N	14° 15' 37" E 6
Point 34° 34' 07" N	14° 23' 54" E 7
Point 34° 33' 07" N	14° 31' 29" E 8
Point 34° 32' 18" N	14° 37' 24" E 9
Point 34° 31' 20" N	14° 49' 07" E 10
Point 34° 29' 53" N	15° 10' 00" E 11

Source: National legislation – DOALOS/OLA – United Nations (1986) *Agreement between the Great Socialist People's Lybian Arab Jamahariya and the Republic of Malta implementing Article III of the Special Agreement and the Judgment of the International Court of Justice, 10 November 1986(1).* – Delimitation Treaties Infobase. – available at: *http://diplowizard.diplomacy.edu/tara/getXDoc-plain.asp?ParentLink=none&IDconv=357 P.1*

ملحق (7) الإحداثيات الجغرافية لمنطقة الصيد الخالصة الليبية في البحر المتوسط

– On the north: the line connecting the points identified by the following coordinates:

Point	Longitude (east)	Latitude (north)
1	12°15'17.29" E	34°14'40.01" N
2	12°30'49.61" E	34°08'56.76" N
3	12°41'26.86" E	34°04'07.06" N
4	12°42'09.53" E	34°03'43.62" N
5	13°22'37.37" E	34°07'46.21" N
6	13°40'12.47" E	34°05'21.22" N
7	13°58'45.78" E	34°00'37.39" N
8	14°08'15.01" E	33°59'10.99" N
9	14°18'22.42" E	33°57'03.69" N
10	14°22'35.32" E	33°56'03.88" N
11	14°43'17.25" E	33°50'36.05" N
12	15°01'41.73" E	33°43'13.96" N
13	20°06'11.35" E	33°43'13.96" N

Point	Longitude (east)	Latitude (north)
14	20°16'14.24" E	33°47'43.27" N
15	20°20'31.36" E	33°49'29.15" N
16	20°28'44.82" E	33°52'35.76" N
17	20°39'35.41" E	33°55'51.57" N
18	20°44'19.83" E	33°56'56.48" N
19	20°53'11.55" E	33°58'28.67" N
20	21°16'56.41" E	34°06'22.51" N
21	21°28'08.54" E	34°08'18.02" N
22	21°56'07.31" E	34°08.32.94" N
23	22°42'31.68" E	34°03'36.47" N
24	22°43'37.09" E	34°03'09.91" N
25	22°47'02.23" E	34°02'21.50" N
26	22°56'04.12" E	34°00'01.60" N
27	23°04'37.44" E	33°57'18.94" N
28	23°23'50.74" E	33°50'02.19" N
29	23°26'17.34" E	33°49'26.62" N
30	23°34'48.40" E	33°47'14.45" N
31	23°59'20.08" E	33°36'14.36" N
32	24°03'43.63" E	33°33'14.30" N
33	24°19'17.13" E	33°18'30.03" N
34	24°19'41.67" E	33°17'57.36" N
35	24°28'23.89" E	33°15'25.73" N
36	24°31'11.24" E	33°14'33.90" N
37	24°35'29.92" E	33°14'49.28" N
38	24°42'27.89" E	33°14'57.30" N
39	24°44'52.11" E	33°14'54.28" N
40	24°46'22.55" E	33°14'51.59" N
41	24°48'37.68" E	33°14'46.41" N
42	24°52'38.38" E	33°14'31.57" N
43	24°56'10.67" E	33°14'13.52" N
44	25°12'19.74" E	33°11'16.12" N
45	25°13'39.05" E	33°10'53.42" N
46	25°15'19.98" E	33°10'39.34" N
47	25°38'18.49" E	33°03'59.57" N

Point	Longitude (east)	Latitude (north)
48	25°42'37.91" E	33°02'00.41" N
49	25°54'49.31" E	32°54'57.88" N
50	26°01'06.79" E	32°50'28.30" N

– On the south: the line connecting the points identifiedby the following coordinates:

Point	Longitude east	Latitude north
1	11°39'59.24" E	33°19'46.97" N
2	11°43'01.16" E	33°19'27.28" N
3	11°45'00.17" E	33°19'17.02" N
4	12°01'17.49" E	33°13'13.26" N
5	12°17'41.61" E	33°04'06.96" N
6	12°29'24.92" E	33°00'54.65" N
7	12°41'02.36" E	32°59'39.70" N
8	12°55'39.17" E	33°01'39.86" N
9	13°10'44.32" E	33°07'35.74" N
10	13°28'19.42" E	33°05'09.04" N
11	13°36'34.69" E	33°00'50.68" N
12	13°50'27.85" E	32°59'56.52" N
13	14°00'35.25" E	32°57'47.74" N
14	14°21'17.18" E	32°52'16.19" N
15	14°29'30.35" E	32°47'26.38" N
16	14°34'12.26" E	32°43'14.41" N
17	14°37'49.67" E	32°41'56.71" N
18	20°25'27.75" E	32°41'56.71" N
19	20°26'44.08" E	32°42'43.63" N
20	20°33'32.51" E	32°46'03.00" N
21	20°50'37.24" E	32°53'45.67" N
22	20°58'50.70" E	32°56'54.30" N
23	21°03'35.12" E	32°57'59.96" N
24	21°20'06.61" E	32°59'15.21" N
25	21°31'41.67" E	33°06'37.98" N
26	21°42'53.80" E	33°08'34.85" N
27	21°56'20.74" E	33°06'18.15" N

Point	Longitude east	Latitude north
28	22°10'33.48" E	33°08'46.66" N
29	22°17'33.78" E	33°06'61.10" N
30	22°20'03.20" E	33°04'30.06" N
31	22°25'26.76" E	33°04'03.17" N
32	22°34'28.65" E	33°01'41.67" N
33	23°01'29.33" E	32°51'21.09" N
34	23°04'42.81" E	32°50'59.22" N
35	23°13'13.88" E	32°48'45.55" N
36	23°17'37.42" E	32°45'43.84" N
37	23°21'34.69" E	32°40'25.95" N
38	23°21'46.79" E	32°35'16.61" N
39	23°21'41.77" E	32°34'57.59" N
40	23°21'58.34" E	32°34'39.99" N
41	23°27'14.76" E	32°27'23.78" N
42	23°28'41.27" E	32°23'09.10" N
43	23°30'00.64" E	32°22'43.07" N
44	23°40'26.92" E	32°22'53.89" N
45	23°45'36.16" E	32°22'31.84" N
46	23°50'45.77" E	32°21'16.13" N
47	24°04'34.70" E	32°17'12.82" N
48	24°08'57.88" E	32°14'50.51" N
49	24°12'00.14" E	32°12'29.67" N
50	24°15'14.39" E	32°12'21.87" N
51	24°20'37.05" E	32°12'08.94" N
52	24°40'38.71" E	32°13'21.24" N
53	24°43'02.93" E	32°13'18.17" N
54	24°46'10.00" E	32°13'12.98" N
55	24°48'50.35" E	32°12'54.67" N
56	24°55'49.12" E	32°10'53.49" N
57	25°03'23.80" E	32°09'49.31" N
58	25°07'43.23" E	32°07'48.93" N
59	25°14'02.64" E	32°03'15.57" N
60	25°15'36.20" E	31°59'40.71" N

Point	Longitude east	Latitude north
61	25°18'34.39" E	31°52'56.92" N

– On the west: the line connecting the points identified by the following coordinates:

Point	Longitude east	Latitude north
1	11°39'59.24" E	33°19'46.97" N
2	12°08'48.16" E	34°10'30.09" N
3	12°15'17.29" E	34°14'40.01" N

Article 2

The present Decision shall enter into force as from the date of its adoption and shall be published in the official gazette.

(*Signed*) [Illegible]
General People's Committee (Decisions)
Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya

Adopted on 14 Jumada I, corresponding to 21/06/1373 from the death of the Prophet (AD 2005).

Source: UN (2005) Law of The Sea Bulletin, No.59. – Division for Ocean Affairs and the Law of the Sea Office of Legal Affairs. – New York. PP. 15- 24.

Delimitation of Maritime Zones under Libyan National Jurisdiction:

A Study in Political Geography using GIS

Abstract:

The Eastern Mediterranean Basin region has witnessed various conflicts between many political powers throughout history. At present, with the discovery of large hydrocarbon reserves, the maritime claims of the Eastern Mediterranean Basin countries on maritime jurisdiction zones have increased, which has given the region geopolitical importance, in addition to suffering from emerging tensions in determining maritime jurisdiction zones.

The current study focused on defining the zones of Libyan maritime jurisdiction, starting with defining the baselines and how to define them, defining internal waters, the breadth of territorial waters and their functions, studying the zone adjacent to territorial waters, in addition to studying the exclusive economic zone and the continental shelf and how to define them, and their economic resources. The study addressed the problems associated with defining each zone of the maritime boundaries with opposite and adjacent ststes, such as the problem of the Gulf of Sirte, defining the eastern and western maritime borders, the Libyan-Turkish memorandum of understanding, and defining the borders of the exclusive economic zone.

In order to achieve the research objectives, the political geography perspective was followed based on a number of research Methods and Approaches, including the descriptive

analytical approach in order to accurately describe the maritime jurisdiction zones, the historical approach; which allowed identifying the circumstances that accompanied the determination of the maritime borders of the Libyan state, and identifying the historical background of maritime disputes in the region, and the morphological approach in order to identify the shape of the coastlines and the maritime jurisdiction Zones, their patterns and formation, in addition to using the cartographic and statistical methods through geographic information systems; which contributed to designing a group of maps and figures that helped to display and demonstrate the results and objectives of the study.

Keywords: Libyan Maritime Jurisdiction, Libya, Gulf of Sirte, Illegal Immigration, Political Geography